فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

260
السنة الحادية والعشرون
آب / اغسطس ٢٠٢٥

www.shafaq.com

مقعد الكوتا الفيلي.. تمثيل سياسي أم واجهة شكلية؟

الهجرة بلا عودة: .. بين حلم الاستقرار وواقع الاغتراب

١,٤ تريليون دولار في الهواء عقدان من الموازنات المتفجرة

عمل الـأونلاين.. يستهوي الشباب والفتيات في العراق

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

260

السنة الحادية والعشرون
آب / اغسطس ٢٠٢٥

صورة الغلاف:

6 الذهب الأبيض في كرميان..
كنز يتآكل تحت وطأة الطبيعة وغياب الدعم

16 مأساة الفيليين..
شرارة التمييز وموت الذاكرة

26 منهجية شفق نيوز
في الحفاظ على المصداقية
والمهنية في عالم الإعلام الرقمي

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

اقرأ في العدد ايضاً

72 تقاليد عراقية لطرد نحس شهر صفر

78 عودة المدارس تشعل هواجس العائلات العراقية

86 العراقيون لا يأتمنون البنوك..

112 بغـــــــداد.. كيف صنعت هوية
معمارية تتلاشى في زحام الأبراج

كلمـــة العدد

لتتأخر الرواتب شهرين، ما الذي سيحصل؟!

سأل الابن أباه: كم سننتظر حتى تُصرف الرواتب؟
أجابه الأب: حتى بداية الشهر يا بني.
فسأله الابن من جديد: إذن مع بداية الشهر تنتهي المشكلة؟
ابتسم الأب بمرارة وقال: لا يا بني، لا... الرواتب لا تُصرف، لكننا سنتعلم كيف نعيش بلا راتب.
هذا الحوار البسيط بين أب وابنه من إقليم كوردستان يختصر أزمة ممتدة منذ سنوات، حيث تحولت الرواتب إلى حلم مؤجل وحق منقوص، وكأن المواطن يطلب منة لا استحقاقا.
المفاوضات المطوّلة بين المركز والإقليم تشعل الجدلَ الإعلامي في كل مرة، لكنها لم تدفئ البيوت ولا تنعش الحياة اليومية. والحقيقة الواحدة الآن، أن أزمة الرواتب أكبر من قدرة الحكومتين على معالجتها، حيث تغيب الإرادة السياسية الجادة التي تمزج بين الحلول الاقتصادية والسياسية والأمنية والاحترام المتبادل.
في بلد تُعقد فيه اجتماعات يومية بلا نتائج، وتتناوب فيه الأطرافُ الأخرى على التدخل، يصبح انتظار العدالة ضرباً من الوهم. فالعدالة ليست مجرد نصوص جامدة، بل روح تبعث الحياة في القانون وتمنحه معناه.
من الطبيعي أن يُطلب من الإقليم الالتزام بواجباته وأن يلمس المواطن التغيير الإيجابي في حياته، لكن بالمقابل ما يجري اليوم هو سياسة "العقوبة الجماعية". وصحيح أن ظاهر سياسات بغداد ليست كتلك العدائية التي كانت في السنوات السابقة، لكن ليس هناك اختلاف في نتائجها. هذه السياسات لن تسرّع سوى من انهيار نظام التعايش السلمي المشترك.
على الضفة الأخرى، ما زالت التقارير الدولية تضع العراق ضمن الدول الأكثر فسادا، حيث أُهدرت مئات المليارات خلال العقود الماضية. ومع ذلك، لم يُحرم موظفو الوسط والجنوب من رواتبهم يوماً، فيما يُترك موظفو كوردستان، وهم أكثر من مليون إنسان، لمصيرٍ غامض، في حين تخشى الحكومة الاتحادية مجرد المساس برواتب عشرة ملايين مستفيد تابعين لها.
قرارات بغداد لم تعد محض قرارات مالية، بل تعكس قناعة أعمق بأن هذا الإقليم لا يستحق البقاء. وتأخير الرواتب لا يختلف عن قطعها، فالنتيجة واحدة، إنهاك المجتمع وضرب استقراره.
وإن لم يتضح بعد حجم الأضرار الكاملة التي خلفتها الأزمة المالية، إلا أن ما هو جلي أن كوردستان هو المكان الوحيد الذي يعاني من هذه السياسات، وأن المواطن البسيط فيه يبقى المتضرر الأكبر، يدفع ثمن الصراعات السياسية والقرارات العقابية.

رئيس التحرير

هل الانفصال الأحادي هو الحل؟..
كوسوفو انموذجاً

بدر اسماعيل شيروكي

يعد إعلان الانفصال من جانب واحد من أكثر القضايا إثارةً للجدل في القانون الدولي، لما ينطوي عليه من تعارض مع مبدأ وحدة أراضي الدول من جهة، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة أخرى. وتزداد حساسية هذه المسألة حين تقدم جماعة قومية أو إقليم غير تابع لدولة، على إعلان استقلاله السياسي أو الإداري أو الجغرافي دون موافقة الحكومة المركزية أو القومية المهيمنة.

ومن أبرز الأمثلة الحديثة على ذلك، إعلان إقليم كوسوفو في عام 2008 استقلاله عن صربيا من جانب واحد. ورغم العقبات السياسية والقانونية التي واجهت هذا القرار، فإن محكمة العدل الدولية حسمت الجدل في 22 يونيو/حزيران 2010 بفتوى استشارية أكدت أن الإعلان لا يتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 1244، إذ لا ينص القانون الدولي على حظر صريح يمنع أقلية غير تابعة لدولة من إعلان استقلالها الأحادي.

وردا على اعتراضات صربيا وحلفائها، أوضح قضاة المحكمة أن مبدأ السلامة الإقليمية ينظم العلاقات بين الدول ذات السيادة، ويفرض عليها احترام حدود بعضها البعض، لكنه لا يمتد بالضرورة ليقيّد تحركات الجماعات أو الكيانات غير الحكومية داخل الدولة، مثلما فعل ممثلو شعب كوسوفو حين أعلنوا الانفصال.

كما اعتبرت المحكمة أن إعلان الاستقلال الكوسوفي كان فعلا غير حكومي، وبالتالي لا يقع تحت طائلة مبدأ السلامة الإقليمية المنصوص عليه في المادة (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة والوثائق الدولية ذات الصلة. ووفقا لهذا التحليل، فإن قصور مبدأ وحدة الأراضي في التعامل مع تطلعات المجتمعات المحلية أو الأقليات يفتح منفذا قانونيا أمام هذه الكيانات للسعي نحو الانفصال، خاصة في ظل هيمنة الدولة المركزية أو حصارها.

وتطرح حالة كوسوفو اليوم سؤالا جوهريا: هل يمكن أن يشكل الانفصال الأحادي مخرجا عمليا للأقليات أو الأقاليم التي ترى أن الدولة الأم عاجزة أو غير راغبة في تلبية حقوقها؟ أم أن التجربة، رغم نجاحها القانوني، تظل استثناء يصعب تكراره في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية؟

" قصور مبدأ وحدة الأراضي في التعامل مع تطلعات المجتمعات المحلية أو الأقليات يفتح منفذاً قانونياً أمام هذه الكيانات للسعي نحو الانفصال، خاصة في ظل هيمنة الدولة المركزية أو حصارها "..

الذهب الأبيض في كرميان..

كنز يتآكل تحت وطأة الطبيعة وغياب الدعم

فيلي - خاص :

في عمق سهول كرميان، حيث ينعكس ضوء الشمس على مساحات بيضاء لامعة كأنها بساط من الكريستال، يعيش مئات الأهالي على مهنة قديمة حولت مياه الأمطار إلى "ذهب أبيض".

لكن هذا المشهد التراثي، في كرميان التابعة لقضاء جمجمال ضمن حدود محافظة السليمانية في إقليم كوردستان لم يعد كما كان، إذ باتت البرك تنتج من منتجها السحري، أقل من ثلث ما كانت تمنحه في الماضي، وسط معاناة الأهالي بين قسوة الطبيعة وغياب البنية التحتية.

بيشكوت سعدون ناميق، وهو رجل خمسيني من أبناء المنطقة، يتحدث لمجلة "فيلي"، بينما يقف عند حافة بركة ملحية تتلألأ تحت شمس آب، قائلا: "نحن مجموعة من الأقارب نعمل سوياً على جمع الملح الذي تنتجه الأرض هنا تبدأ العملية بعد موسم الأمطار، حين تتجمع المياه في البرك، ومع حرارة الشمس تتحول شيئاً فشيئاً إلى طبقات ملحية".

ويشير بيشكوت بيده إلى أدوات بسيطة يستخدمونها: مجرفة حديدية وسلال يدوية، ثم يضيف: "في شهر أيار/مايو من كل عام، ننظف الأملاح من الشوائب التي علقت بها بعد الأمطار، نكسرها وننعمها، ثم نملأ البرك مجددا بكميات مدروسة من المياه. نتركها حتى أواخر حزيران/يونيو أو مطلع تموز/يوليو، حين نحصد نوعين من الملح؛ الخشن

الذهب الأبيض في كرميان..

الذي يطفو على السطح، والناعم المخصص للاستهلاك البشري".

لكن بين كلماته حزن على ما آلت إليه المهنة، إذ يقول: "قبل سنوات كنا ننتج سنوياً بين 800 و900 طن، أما الآن فلا يتجاوز إنتاجنا 250 طناً فقط".

ويرجع السبب إلى الهزات الأرضية التي ضربت كرميان عام 2017، فتدفقت عيون مياه عذبة إلى البرك المالحة، مما أفسد عملية التبخر، ويؤكد "نحتاج لمعدات متطورة لفصل المياه، وهذا يتطلب تدخلاً حكومياً عاجلاً"، يضيف بيشكوت.

ويتحدث عن تغير وتيرة العمل قائلا: "سابقا كنا نملأ المخازن خلال أيام قليلة، أما الآن فنمضي أسابيع في الحر الشديد لنحصل على كمية لا تكفي الطلب".

في الطرف الآخر، يروي محمود شاسوار، وهو من سكان إحدى القرى المجاورة، أن أكثر من 200 قرية تعيش على هذا الإنتاج، لكنهم يواجهون صعوبات في الوصول إلى البرك بسبب عدم وجود طرق معبدة.

ويؤكد شاسوار، لمجلة "فيلي"، أن الملح المنتج نوعان: أحدهما للاستخدام البشري، والآخر للحيواني، وتتراوح أسعاره بين 15 و20 ألف دينار للكيس الواحد الذي يزن نحو 20 كيلوغراماً.

ويشير بابتسامة إلى تغيير أسلوب التعبئة قائلا: "في الماضي كنا نبيع الملح في أسطوانات معدنية، أما الآن فصار يباع في أكياس بلاستيكية".

ووثقت كاميرا مجلة "فيلي"، صوراً لأهالي قرية "خويّلّين" في منطقة كرميان التابعة لقضاء جمجمال ضمن حدود محافظة السليمانية، وهم يعملون على إنتاج الملح، حيث ينتجون كل عام كميات كبيرة من مادة ملح الطعام بسبب وجود مياه مالحة في قريتهم، حيث يغطي المنتج في القرية كوردستان وباقي المحافظات.

وتعود مهنة إنتاج الملح في كرميان إلى مئات السنين، وهي تعتمد على التبخر الطبيعي لمياه الأمطار في برك ترابية واسعة. ويُعرف ملح كرميان بجودته العالية، حيث يستخدم في الغذاء والمواشي والصناعات التقليدية، لكن السنوات الأخيرة شهدت تغيرات بيئية وهزات أرضية أضعفت الإنتاج، في وقت يعاني فيه الأهالي من ضعف الخدمات وغياب الدعم الحكومي، ما يهدد استمرار هذا الإرث الاقتصادي والاجتماعي.

هزات أرضية ضربت كرميان عام ٢٠١٧، فتدفقت عيون مياه عذبة إلى البرك المالحة، مما أفسد عملية التبخر، "نحتاج لمعدات متطورة لفصل المياه، وهذا يتطلب تدخلاً حكومياً عاجلاً"".

بين كلماته حزن على ما آلت إليه المهنة، إذ يقول: "قبل سنوات كنا ننتج سنوياً بين ٨٠٠ و٩٠٠ طن، أما الآن فلا يتجاوز إنتاجنا ٢٥٠ طناً فقط".

فيلي - خاص:

أدى تراجع الإطلاقات المائية من تركيا إلى في مشهد غير مألوف، حيث انحسرت مياه بحيرة سد الموصل، شمالي العراق، لتكشف عن مقبرة تعود للطائفة الإيزيدية، بعضها ما زال يحتفظ بشواهد القبورونقوشها المميزة رغم مرور أكثر من أربعة عقود على غمرها بالمياه.

شواهد الماء..
بحيرة سد الموصل تكشف عن مقبرة إيزيدية

وقال سكان محليون من قرى مجاورة للسد لمجلة "فيلي"، إنهم شاهدوا خلال جولاتهم على أطراف البحيرة عشرات القبور الحجرية وقد ظهرت من تحت الماء، بعضها محفوظ بشكل لافت، وتعلوها شواهد تحمل كتابات وزخارف خاصة بالإيزيديين، من بينها كلمة "ملك" التي ترمز في العقيدة الإيزيدية إلى "ملك طاووس"، الملاك الرئيس والمقدس لديهم.

وأضاف أحد الشهود: "كنا نعلم أن في قاع البحيرة توجد قرى ومدافن قديمة غمرتها المياه بعد إنشاء السد في ثمانينيات القرن الماضي، لكن رؤية القبور بأعيننا أمر مختلف. النقوش واضحة، وبعض الشواهد ما تزال في أماكنها الأصلية، وكأن الزمن توقف منذ غمرت المياه هذه الأرض".

وتظهر على بعض الشواهد رموز وزخارف على شكل طاووس أو أشعة شمس، وهي رموز مقدسة لدى الإيزيديين، تعبر عن النور والطهارة في عقيدتهم، إضافة إلى بيانات عن أسماء المتوفين وتواريخ ميلادهم ووفاتهم، مكتوبة باللغة الكوردية وبعضها بالعربية، ما يعكس التنوع اللغوي والثقافي لدى أبناء الطائفة.

ويشير باحثون محليون في تاريخ المنطقة إلى أن هذه المدافن تعود لقرى إيزيدية كانت قائمة على ضفاف نهر دجلة قبل بناء السد، وأن سكانها أُجبروا على النزوح في إطار مشروع إنشاء أكبر سد في العراق، ما أدى إلى غمر أراضيهم ومنازلهم ومقابرهم بالكامل.

الباحث في التراث الديني، عمار الياس، أوضح في تصريح لمجلة "فيلي" أن "ظهور هذه القبور لا يمثل مجرد مشهد إنساني مؤثر، بل هو وثيقة حية على الوجود التاريخي للإيزيديين في هذه المناطق".

وأضاف: "كل شاهد قبر هو جزء من ذاكرة جماعية، تحمل في طياتها قصص الأفراد والعائلات والمجتمع الذي عاش هنا لقرون".

من جانبه، أشار مصدر في وزارة الموارد المائية في تصريح لمجلة "فيلي"، إلى أن انخفاض منسوب بحيرة سد الموصل يعود إلى عدة عوامل، أبرزها تراجع الواردات المائية من تركيا، وزيادة السحب لتغطية الاحتياجات الزراعية والصناعية، فضلاً عن شح الأمطار في السنوات الأخيرة.

ولفت المصدر إلى أن هذه الظاهرة تتكرر كلما انخفضت مستويات المياه بشكل حاد، إذ تظهر أسس مبانٍ قديمة وطرق ترابية وحتى مزارع كانت تعجّ بالحياة قبل أن تتحول إلى قاع بحيرة.

وتقع بحيرة سد الموصل على بعد نحو 50 كيلومترًا شمال مدينة الموصل مركز محافظة نينوى، وقد أنشئت في ثمانينيات القرن الماضي كأحد أهم المشاريع المائية في العراق لتأمين المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وتنظيم جريان نهر دجلة.

لكن المشروع أدى أيضاً إلى غمر عشرات القرى، ما تسبب في تهجير آلاف السكان من مختلف القوميات والأديان، بينهم الإيزيديون.

والإيزيدية، التي تُعد من أقدم الديانات في العراق، تتمركز بشكل أساسي في سنجار وشيخان ومناطق متفرقة من محافظة نينوى، ويُقدّر عدد أتباعها بنحو نصف مليون شخص.

وهم يقدسون "ملك طاووس" باعتباره الملاك الرئيس، ويحتفلون بأعياد خاصة أبرزها "عيد رأس السنة الإيزيدية" الذي يوافق أول أربعاء من شهر نيسان/ أبريل الشرقي.

ويقول الخبير في شؤون الأديان، خالد جليل، في تصريح لمجلة "فيلي"، إن "وجود قبور إيزيدية في مناطق مختلفة من نينوى يؤكد أن الطائفة كانت منتشرة تاريخياً في مساحة أوسع بكثير مما هي عليه الآن، قبل أن تدفعها الظروف السياسية والاقتصادية إلى الانحسار في مناطق محدودة".

وأضاف الياس: "هذه القبور هي شواهد على عمق الجذور، وهي أيضاً فرصة للباحثين والمهتمين بدراسة النقوش والرموز لفهم المزيد عن التراث الإيزيدي".

ومع عودة هذه المدافن إلى الظهور، يطرح البعض تساؤلات حول إمكانية توثيقها أو نقل شواهدها للحفاظ عليها من التلف أو السرقة، خاصة في ظل التغيرات المناخية التي قد تعيد غمرها أو تعرضها للتعرية.

ويرى مختصون أن هذه اللحظة تمثل فرصة نادرة لإجراء مسح أثري وتوثيقي شامل، ليس فقط للمدافن الإيزيدية، بل لكل ما قد يظهر من آثار وقرى غمرتها البحيرة، إذ إن هذه المواقع تمثل سجلاً تاريخيًا حيًا لفترة ما قبل إنشاء سد الموصل.

ويختم الباحث خالد جليل"الماء غيّب هذه القبور لأكثر من أربعة عقود، لكن الأرض أعادتها إلينا. علينا أن نحسن التعامل مع هذا الإرث، فهو ليس ملكاً لجماعة دينية فقط، بل هو جزء من تاريخ العراق كله".

مقعد الكوتا الفيلي..

تمثيل سياسي أم واجهة شكلية؟

ماجد سوره ميري:

رغم مرور أكثر من عقدين على سقوط النظام العراقي السابق في عام 2003، لا يزال الكورد الفيليون، وهم من أقدم وأعرق المكونات العراقية، يرزحون تحت وطأة التهميش السياسي والإداري، بعد عقود من الاضطهاد الممنهج الذي طال هويتهم، وجودهم، وحقوقهم المدنية.

مقعد الكوتا الفيلي..تمثيل سياسي أم واجهة شكلية؟

<< لا يتمتع الفيليون في بغداد بأي تمثيل نيابي مباشر، بل إن مقعد الكوتا الوحيد لا يعبّر لا عن هذا الامتداد الديموغرافي، ولا عن المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأبناء هذا المكون. >>

من التهجير إلى التهميش الجديد

الكورد الفيليون هم مكون كوردي (شيعي)، تمتد جذورهم في العراق لقرون، ويتوزعون جغرافيا بين بغداد، وديالى، وواسط، وميسان، فضلا عن مدن كوردستانية كخانقين ومندلي وبدرة وجصان وكركوك. بحسب تقديرات غير رسمية، يتراوح عددهم بين 1.5 إلى 2 مليون نسمة، يشكلون بذلك نسبة لا يستهان بها من سكان العراق. إلا أن هذا الثقل السكاني لم يترجم حتى الآن إلى تمثيل سياسي يعكس حجمهم الفعلي أو يسهم في ضمان حقوقهم.

وقد تعرّض الفيليون خلال حقبة النظام البعثي إلى حملة تهجير قسرية بدأت في سبعينيات القرن الماضي، وبلغت ذروتها بين عامي 1980–1988، حين تم سحب الجنسية العراقية من مئات الآلاف منهم، وتم تهجيرهم قسرا إلى إيران بذريعة "أصولهم الإيرانية"، في حين أن غالبيتهم الساحقة كانت تحمل الجنسية العراقية أبا عن جد. وترافقت هذه الإجراءات مع مصادرة واسعة لممتلكاتهم وأموالهم المنقولة وغير المنقولة، وإعدام الآلاف من شبابهم في السجون والمعتقلات.

الكوتا الفيليّة: إنصاف أم تمييع؟

بعد سقوط النظام، وبعد التي واللتيا تم تخصيص مقعد كوتا واحد للكورد الفيليين في مجلس النواب العراقي في محاولة رمزية لـ"جبر الضرر" وتمثيل هذا المكون، ووقع الاختيار على محافظة واسط لاحتضان هذا المقعد باعتبارها من المحافظات التي تشهد حضورا فيليا تقليديا.

لكن مع الوقت، تحول هذا المقعد إلى ما يشبه "الجائزة الانتخابية" للقوى السياسية الكبرى، خاصة بعد أن تم تحويله من مقعد مخصص لمحافظة واسط إلى مقعد كوتا وطني، ما أتاح لجميع القوائم الانتخابية التنافس عليه دون مراعاة للهوية الاجتماعية أو قاعدة التمثيل المجتمعي.

في انتخابات 2021، على سبيل المثال، رصدت محاولات من بعض الأحزاب السياسية للزج بمرشحين لا يملكون امتدادا حقيقيا في الأوساط الفيلية، بل ولم يعرفوا سابقا بالنشاط في قضايا هذا المكون، في محاولة لاستثمار المقعد لأغراض سياسية بحتة.

واقع سكاني يغفل عمدا

تشير معظم التقديرات السكانية المستقلة إلى أن العاصمة بغداد تحتضن اليوم ما بين 800 ألف إلى مليون كوردي فيلي، ما يجعلها أكبر تجمع فيلي على مستوى العراق. ومع ذلك، لا يتمتع الفيليون في بغداد بأي تمثيل نيابي مباشر، بل إن مقعد الكوتا الوحيد لا يعبّر لا عن هذا الامتداد الديموغرافي، ولا عن المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأبناء هذا المكون.

بحسب مبدأ التمثيل السكاني النسبي المعمول به في النظم الديمقراطية، فإن مليون نسمة تعادل قرابة 5 مقاعد نيابية على الأقل، ما يعني أن حصر تمثيل الكورد الفيليين بمقعد واحد هو بمثابة إقصاء ممنهج، مغلف بغلاف "الرمزية التمثيلية".

ممارسات إقصائية مستمرة

لم تتوقف معاناة الفيليين عند حد التمثيل النيابي المحدود. إذ لا يزال الآلاف منهم محرومين من استعادة الجنسية العراقية رغم مرور أكثر من 40 عاما على إسقاطها تعسفا، ما يحرمهم من الحقوق السياسية والمدنية، بما في ذلك الترشح والانتخاب، والتوظيف في المؤسسات الحكومية، والحصول على الوثائق الرسمية.

في المقابل، لم تتخذ الحكومات العراقية المتعاقبة أي خطوات جادة نحو تسوية الملفات القانونية للمهجرين، ولا نحو رد الاعتبار القانوني والرمزي لضحايا الإعدامات والمجازر التي ارتكبت بحق هذا المكون. كما لا توجد برامج رسمية لإعادة دمج الفيليين في مؤسسات الدولة، أو لاسترداد ممتلكاتهم المصادرة، رغم صدور قرارات قضائية لصالح بعضهم من قبل "هيئة دعاوى الملكية".

الكوتا كأداة احتواء رمزي

في ظل هذه المعطيات، يبدو أن مقعد الكوتا الفيلي قد تحوّل من وسيلة للتمثيل العادل إلى أداة احتواء رمزي تستخدم لتجميل صورة النظام السياسي أمام الداخل والخارج. فالمشاركة السياسية لا تقاس بعدد المقاعد بقدر ما تقاس بالقدرة على التأثير في السياسات العامة، والدفاع عن الحقوق، وصياغة التشريعات، وكل ذلك يغيب عن النائب الفيلي "الشكلاني" الذي يُفرض من خارج البيئة المجتمعية التي يفترض أن يمثلها.

بل إن التمثيل النيابي الحالي غالبا ما يكون مفروضا من قبل أحزاب تفتقر لأي امتداد حقيقي بين الفيليين، ما يجعل من مقعد الكوتا أداة فارغة المضمون، لا تعكس حجم المظلومية التاريخية ولا الاستحقاق السياسي والديموغرافي.

مطالب مستحقة ومؤجلة

إن المطالبة بإعادة مقعد الكوتا إلى محافظة واسط، رغم رمزيتها، لا يجب أن تختزل بإجراء فني أو تقني ضمن مفوضية الانتخابات، بل يجب أن تفهم ضمن سياق العدالة التمثيلية التي تقوم على مبادئ واضحة: الجغرافيا، الثقل السكاني، والهوية المجتمعية.

كما أن إعادة تقييم تمثيل الفيليين يجب أن يشمل تخصيص مقاعد نيابية جديدة في بغداد وديالى، والمعالجة القانونية الشاملة لملف الجنسية، والتعويض المادي والمعنوي للمهجرين، بالاضافة الى ضرورة إدماج الكفاءات الفيلية في مؤسسات الدولة، لا سيما في الأجهزة التشريعية والتنفيذية، فضلا عن الاعتراف الرسمي بما جرى من جرائم بحقهم كمكون وطني.

عدالة مؤجلة ومشاركة غائبة

لا يمكن الحديث عن بناء دولة عادلة وتعددية في العراق دون تحقيق مشاركة سياسية حقيقية لجميع مكوناتها، وفي مقدمتهم الكورد الفيليون، الذين كانوا وما زالوا جزءا لا يتجزأ من النسيج الوطني العراقي، وقدموا تضحيات جسيمة من أجل وحدة البلاد.

الفيليون لا يطالبون بمنحة أو صدقة سياسية، بل بحقهم المشروع في التمثيل العادل، والمواطنة الكاملة، والعدالة الانتقالية. وهم لا يستحقون مقعدا شكليا في البرلمان فقط، بل اعترافا صريحا بتاريخهم، وإعادة إدماجهم في مستقبل العراق بوصفهم شركاء حقيقيين، لا مجرد أرقام انتخابية أو أدوات سياسية ظرفية.

نوري بيخالي:

من المواطنة إلى العدم

يعتبر التطهير العرقي الذي تعرض له الكورد الفيليون في العراق واحداً من أبشع الجرائم ضد الإنسانية في التاريخ المعاصر للمنطقة. هذه العملية الشنيعة التي امتدت عبر عقود من الزمن وبلغت ذروتها في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

مأساة الفيليين..

شرارة التمييز وموت الذاكرة

من المواطنة إلى العدم

يعتبر التطهير العرقي الذي تعرض له الكورد الفيليون في العراق واحداً من أبشع الجرائم ضد الإنسانية في التاريخ المعاصر للمنطقة. هذه العملية الشنيعة التي امتدت عبر عقود من الزمن وبلغت ذروتها في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تمثل صفحة مؤلمة من صفحات التاريخ العراقي الحديث. وكان الهدف من هذه الجريمة المنهجية التي هي جزء لا يتجزأ من عمليات الإبادة الجماعية التي استهدفت الكورد في العراق طوال القرن الماضي، طمس الهوية القومية للكورد الفيليين وتجريدهم من حقوق المواطنة.

أبناء الحدود المنسيون

الكورد الفيليون هم مجموعة عرقية كوردية تنتمي إلى المذهب الشيعي، وتتميز بلغتها الكوردية الخاصة (اللهجة الكلهورية) وتقاليدها الثقافية المميزة. استوطنت هذه المجموعة منذ قرون في المناطق الحدودية بين العراق وإيران (بغداد، واسط، ديالى، ميسان والبصرة في العراق. لورستان، كرماشان وايلام في إيران)، وأما فيليي العراق كانوا يشكلون جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي العراقي، حيث اندمجوا في المجتمع العراقي وساهموا في بنائه الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

تميز الكورد الفيليون بنشاطهم في التجارة والحرف، وكان لهم حضور بارز في الأسواق التجارية في بغداد وباقي المدن العراقية. كما برز منهم شخصيات مهمة في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، مما جعلهم جزءاً أساسياً من تاريخ العراق الحديث.

جريمة الهوية

بدأت المحن الحقيقية للكورد الفيليين مع وصول حزب البعث إلى السلطة في العراق عام 1968، وتفاقمت بشكل دراماتيكي في عهد صدام حسين الذي تولى السلطة الفعلية في أواخر السبعينيات. كانت السياسات العنصرية للنظام البعثي تستهدف كل المكونات غير العربية في العراق، لكن الكورد الفيليين واجهوا اضطهاداً مضاعفاً بسبب هويتهم الثنائية القومية والمذهبية.

تزامنت هذه السياسات مع توتر العلاقات العراقية-الإيرانية، حيث استغل وجود الكورد الفيليين على الحدود كذريعة لاتهامهم بالُولاء لإيران، رغم أنهم كانوا مواطنين عراقيين أصليين. هذا الوضع الجيوسياسي المعقد جعلهم ضحايا لسياسة "التعريب" والتطهير العرقي التي انتهجها النظام العراقي.

مأساة الفيليين .. شرارة التمييز وموت الذاكرة

مراحل التطهير العرقي

مرت عملية التطهير العرقي للفيليين بثلاثة مراحل مأساوية، انطلاقا من التمييز وتضييق الخناق الى مرحلة التهجير القسري، انتهاءا بالعملية الوحشية من خلال سياسة الابادة المنهجية، حيث يمكن تلخيصها كالأتي:

أولاً:

شرارة التمييز و تساقط الحقوق (1968 - 1975)

بدأت السياسات التمييزية ضد الكورد الفيليين بشكل تدريجي من خلال فرض قيود على حقوقهم المدنية والسياسية. تم منعهم من شغل مناصب حكومية مهمة، وفرضت عليهم قيود في التعليم والعمل. كما بدأت حملات مصادرة الممتلكات تحت ذرائع مختلفة، وتم تجريد الكثير منهم من الجنسية العراقية بحجة عدم إثبات أصولهم العراقية.

ثانيا:

شاحنات الموت ورحلة اللاعودة (1975 - 1980)

مع تصاعد التوترات الإقليمية، خاصة بعد اتفاقية الجزائر عام 1975، تكثفت سياسات التهجير القسري. بدأت الحكومة العراقية بترحيل عشرات الآلاف من الكورد الفيليين إلى إيران، حيث تم نقلهم في شاحنات وقطارات في ظروف إنسانية مأساوية. كان يسمح لهم بحمل أمتعة محدودة فقطُ، بينما تصادر جميع ممتلكاتهم من عقارات ومحال تجارية وأموال.

ثالثا:

صمتٌ آخر صوت (1980 - 1988)

خلال الحرب العراقية-الإيرانية، وصلت عمليات التطهير العرقي إلى ذروتها الدموية. تم اعتقال آلاف الشباب الكورد الفيليين وإرسالهم إلى معتقلات سرية، حيث تعرضوا للتعذيب والقتل. كما تم تنفيذ عمليات إعدام جماعية، واختفاء قسري لآلاف الأشخاص الذين لم تعرف مصائرهم حتى اليوم.

استخدم النظام العراقي أساليب وحشية في هذه العمليات، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية في بعض المناطق الكوردية، والتي أثرت أيضاً على المدنيين الكورد الفيليين في المناطق الحدودية.

أرقام تبكي

تشير التقديرات إلى أن عدد ضحايا التطهير العرقي ضد الكورد الفيليين يتراوح بين (100,000) إلى (200,000) شخص، منهم عشرات الآلاف من القتلى والمفقودين، وأكثر من (150,000) مهجر قسرياً. هذه الأرقام تجعل من هذه الجريمة واحدة من أكبر عمليات التطهير العرقي في المنطقة خلال القرن العشرين.

موت الذاكرة

لم تقتصر آثار التطهير العرقي على الخسائر البشرية فحسب، بل امتدت لتشمل تدمير النسيج الاجتماعي والثقافي للكورد الفيليين. تم تشتيت العائلات، وفقدت التقاليد الثقافية، وتراجعت اللُغة الفيلية نتيجة التشتت والتهجير. كما تم تدمير المقابر والمواقع التراثية الخاصة بهم.

أطفال بلا وطن وآباء بلا قبور

عانى الناجون من صدمات نفسية عميقة نتيجة ما تعرضوا له من عنف وتشريد. كما واجهوا صعوبات في الاندماج في المجتمعات التي هجروا إليها قسرا، خاصة في إيران حيث تم ترحيل معظمهم. والأطفال الذين وُلدوا في المنفى نشأوا دون هوية واضحة، محرومين من جنسية أو وطن يعترف بهم واما اباءهم الذين قتلتهم الجلاوزة ودفنوهم بلا اكفان في حفر لا يعلم بها الا الله، بقوا بلا قبور.

مأساة بلا شهود

رغم فداحة الأبعاد الإنسانية والقانونية للجريمة التي ارتكبت ضدهم، لكن لم يجد الفيليون انذاك آذانا صاغية لصرختهم وعونا لنجدتهم في المأساة التي اصابتهم يوم كانت طاغية بغداد الأمر الناهي الأول والأخير ولم تحظ قضيتهم بالاهتمام المطلوب. لأن السياق الجيوسياسي للحرب الباردة، والحرب العراقية-الإيرانية، والمصالح الاقتصادية للقوى الكبرى مع العراق في وقتها، كلها عوامل ساهمت في طمس وتجاهل هذه المأساة الإنسانية على المستويين الإقليمي والعالمي.

عدالة منقوصة

بعد اسقاط نظام صدام حسين عام 2003، عاد بعض الكورد الفيليين إلى العراق، وسرعان ما بدأت الشخصيات والجمعيات الكوردية الفيلية بنشاطات مدنية وحملات اعلامية ودعوات قانونية للمطالبة بالحقوق الكاملة للناجين، بما في ذلك التعويضات، وإعادة الممتلكات، والاعتراف الرسمي بالجرائم المرتكبة، وإحياء الذكرى سنوياً، لكنهم واجهوا تحديات جمة في استعادة ممتلكاتهم وحقوقهم. الفساد، والبيروقراطية، والوضع الأمني المتردي، كلها عوامل أعاقت عملية إعادة التأهيل والاندماج. وبالرغم من أن المحكمة الجنائية العراقية العليا التي شكلت بعد 2003 نظرت في بعض القضايا المتعلقة بجرائم النظام السابق واعترفت رسمياً بجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الكورد الفيليين، لكن العدالة الشاملة لم تتحقق بعد!

لئلا تنسى الجريمة

التطُهير العرقي ضد الكورد الفيليين في العراق يمثل واحدة من أحلك الصفحات في تاريخ المنطقة الحديث. هذه المأساة تذكرنا بأهمية الدفاع عن حقوق ضحاياها وحماية ما تبقى منهم من السياسات العنصرية والتمييزية. كما تؤكد على ضرورة عدم السماح للاعتبارات السياسية والايديولوجية بالتغطية على هذه الجريمة الشنعاء التي ارتكبت بحق اعرق مكون في تأريخ هذا البلد الذي كان من المفروض بأن يصبح بلد (الأمل والسلام) في حين وبعد مضي اكثر من قرنين، مازال الفيليون يأملون بين الرماد والسراب وجراحهم لم تندمل بعد.

"صرخة في البرّية!"

إن إحياء ذكرى هذه المأساة وتوثيقها ليس فقط واجباً أخلاقياً تجاه الضحايا وذويهم، بل ضرورة لبناء مستقبل يقوم على العدالة والمساواة واحترام حقوق جميع المكونات. العراق الجديد بحاجة إلى مواجهة هذا التاريخ المؤلم والتعلم منه، لضمان عدم تكرار مثل هذه المآسي في المستقبل.

إن قضية الكورد الفيليين تظل رمزاً لمقاومة الإنسان للظلم والعنصرية، وتذكيراً دائماً بأن كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية يجب أن تكون فوق كل الاعتبارات السياسية والطائفية والعرقية.

« فُرضت عليهم قيود في التعليم والعمل وبدأت حملات مصادرة الممتلكات تحت ذرائع مختلفة، وتم تجريد الكثير منهم من الجنسية العراقية بحجة عدم إثبات أصولهم العراقية. »

« إن إحياء ذكرى هذه المأساة وتوثيقها ليس فقط واجباً أخلاقياً تجاه الضحايا وذويهم، بل ضرورة لبناء مستقبل يقوم على العدالة والمساواة واحترام حقوق جميع المكونات.»

هوس المناصب في العراق..

صراع دموي على الامتيازات بدلاً من خدمة الشعب

مجلة فيلي _ عرض خاص:

تعد المناصب الحكومية وسيلة لخدمة المواطنين وتطوير مؤسسات الدولة بما يلبي الاحتياجات، غير أن السلطة التنفيذية في العراق جعلت البعض يحول المنصب إلى مشروع استثماري له ولحزبه، حتى أصبحت ثقافة تقبل تجديد الدماء في الدوائر وقبول أوامر تغيير المسؤولين غيرة واردة في قاموس الحزب أو من يمثله، وقد بلغ الأمر حد الاقتتال كما حدث مؤخرا في بغداد.

وشهدت منطقة الدورة، جنوبي العاصمة، أمس الأحد، اشتباكاً مسلحاً بعد مباشرة مدير جديد مهامه في دائرة زراعة بغداد ورفض المدير السابق تسليم المنصب، ما دفع المدير المكلف للاستعانة بمجموعة مسلحة تتبعه، فنشب اشتباك بين الطرفين أسفر عن سقوط قتلى وجرحى.

وعن ظاهرة التصارع على المناصب، يوضح النائب السابق، رحيم الدراجي، أن "المنظومة السياسية في العراق جعلت المنصب مشروعاً استثمارياً يعود بالنفع على المسؤول وعائلته وأقاربه والحزب الذي يدعمه ويتولى إدارة هذا المنصب، في حين يُفترض أن يكون المنصب لخدمة المواطنين، وسط تفشي سرقة المال العام وغياب المساءلة".

لذلك المناصب الحكومية، بحسب ما يقول الدراجي لمجلة "فيلي"، "باتت مشاريع استثمارية تتصارع عليها الأحزاب إلى حد الاقتتال من أجل الحصول عليها بحجة الاستحقاق الانتخابي، وبالتالي إجراءات تسليم وانتقال المنصب لشخص آخر أصبحت عملية معقدة في ظل غياب ثقافة التنحي لدى المسؤولين".

ويذهب إلى الرأي نفسه النائب السابق، كاظم الصيادي خلال حديثه لمجلة "فيلي"، بأن "المنصب لا يتخلى عنه أحد لما يمنحه من امتيازات، فيما أصبحت الاستقالة محصورة بين قرار الحزب المستحوذ على المنصب، أو وسيلة للهروب من المسؤولية بعد ارتكابه خطأً جسيما".

لكن في مقابل الواقع العراقي، يقول المحلل السياسي، محمد الربيعي، إن "الحكومات ذات المؤسسات الراسخة والنظم السياسية التي تتشكل بواسطة انتخابات ديمقراطية حرة تتصف هي ومسؤولها بثقافة نكران الذات والشعور بالمسؤولية العالية تجاه ما يحصل لأبناء الشعب، على خلاف ما يحصل في العراق".

ويوضح الربيعي لمجلة "فيلي"، أنه "رغم الكوارث والحوادث المستمرة في العراق منذ سنوات والتي راح ضحيتها كثير من المواطنين، لم يعلن مسؤول عن استقالته بسبب تقصيره، وهذا يعزى إلى غياب ثقافة نكران الذات وتحملُ المسؤولية".

ويؤكد، أن "الاستقالة من المنصب هي خيار بعيد لدى المسؤولين العراقيين، وهذا يدل على تشبثهم بكرسي المسؤولية أو بسبب دعم الحزب أو الكتلة السياسية التي ينتمي لها ويعمل تحت عباءتها، لذلك يشعر المسؤول أنه فوق القانون، ما يتطلب تفعيل وتشديد الإجراءات القانونية أكثر".

وفي السياق القانوني، يشير المحامي محمد جمعة، إلى "عدم وجود نصوص قانونية تجبر أو تلزم المسؤول بالاستقالة في حال الإخفاق أو التقصير، لكن القانون يُلزم المسؤول الأعلى بمحاسبة المقصر كونه يتمتع بصلاحيات قانونية منها قرار الإقالة أو النقل أو غير ذلك بما يتناسب مع حجم الخطأ المرتكب".

وبالإضافة إلى ذلك، يقول جمعة لمجلة "فيلي"، إن "هناك عقوبات محددة في قانون انضباط موظفي الدولة وهي مخصصة لمن يثبت عليه تقصيراً أو إخفاقاً، مما يستوجب تطبيق القانون بشكل صارم لمحاسبة كل مسؤول يثبت تقصيره، من قبل مرجعه الأعلى".

الصيادي : "أصبحت الاستقالة محصورة بين قرار الحزب المستحوذ على المنصب، أو وسيلة للهروب من المسؤولية بعد ارتكابه خطأً جسيماً".

التحديات الانتخابية ...

استبعاد مرشحين وتلاعب المال والسلطة

فيلي - خاص :

تستمر العملية الانتخابية في العراق بإثارة التساؤلات حول نزاهتها وشفافيتها، خاصة في ظل الأحاديث المتداولة حول استهداف القوى الناشئة التي تواجه تحديات كبيرة من القوى التقليدية الحاكمة منذ العام 2003، بما في ذلك استبعاد مرشحيها وتأثير المال والسلطة على الانتخابات.

التحديات الانتخابية .. استبعاد مرشحين وتلاعب المال والسلطة ..

وتتباين الآراء حول حيادية مفوضية الانتخابات، حيث يرى البعض أنها تسعى لتحقيق العدالة، في حين يشكك آخرون في فاعلية الإجراءات المتخذة ضد الشخصيات المتورطة في قضايا فساد.

ويأتي هذا في وقت تتزايد فيه المطالبات بإجراء انتخابات حرة ونزيهة تضمن تمثيلاً عادلاً لجميع الأطراف، دون تدخلات خارجية.

استهداف القوى الناشئة

وبهذا السياق، يؤكد الباحث في الشأن السياسي، مهند الراوي، أن "استهداف القوى الناشئة في الانتخابات ليس بالأمر الجديد، بل إنه يتكرر مع كل انتخابات حيث تتداول الأحاديث حول استبعاد هذه القوى".

ويوضح الراوي، لمجلة "فيلي"، أن "القوى السياسية البارزة التي تهيمن على المشهد منذ العام 2003 تتحكم في مجريات السياسة الداخلية والخارجية للبلاد."

ويشير إلى إعلان مفوضية الانتخابات يوم أمس، عن استبعاد عدد من الشخصيات عن السباق الانتخابي، بما في ذلك المحاميتان قمر السامرائي وزينب جواد، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الأخرى التي أعلنت عن رغبتها في الترشح.

ويضيف الراوي، أن "المفوضية أعلنت، أنها شملت نحو 70 مرشحاً بالإبعاد، بسبب شمولهم بالمساءلة والعدالة أو بسبب وجود قيود جنائية أو أسباب أخرى".

ويوضح أن "هناك مخاوف كبيرة بين العديد من المرشحين من أن يتم إبعادهم بتهم كيدية، إلا أنه من الملاحظ أن الشخصيات التي تم إبعادها عن الترشيح هي شخصيات جدلية، بغض النظر عن صحة القرار من الناحية القانونية، حيث أن الحكم النهائي يعود للقضاء".

ويتابع الراوي، قائلا: "لكن ما يثير القلق هو أن المسؤولين المتهمين بالتزوير أو قضايا فساد مالي لا يزالون مرشحين حتى الآن ولم يتم إبعادهم"، مبيناً أن "هذا يثير الشكوك حول نزاهة العملية الانتخابية، ويشكل مؤشراً خطيراً على أن الانتخابات قد تكون موضع شك. لذا، نأمل أن يسري القانون على الجميع دون استثناء".

مخاوف من تأثير المال والسلطة

"هناك مخاوف كبيرة بين العديد من المرشحين من أن يتم إبعادهم بتهم كيدية، إلا أنه من الملاحظ أن الشخصيات التي تم إبعادها عن الترشيح هي شخصيات جدلية، بغض النظر عن صحة القرار من الناحية القانونية، حيث أن الحكم النهائي يعود للقضاء"..

من جهته، يؤكد النائب السابق والقيادي في حزب "السيادة والتشريع" المشكل حديثاً، كامل نواف الغريري، أن مفوضية الانتخابات تتعامل مع جميع الكتل السياسية بشكل متساو، سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

لكن في الوقت نفسه، يشير الغريري خلال حديثه للمجلة، إلى وجود مخاوف من تأثير بعض الكتل السياسية الكبيرة والزعامات التي تمتلك السلطة والمال على العملية الانتخابية.

ويوضح أن "هناك قلقاً من وصول أيدي بعض الشخصيات ذات النفوذ إلى صناديق الاقتراع أو إلى مفوضية الانتخابات نفسها، ما قد ينذر بكارثة في حال عدم إجراء انتخابات نزيهة وشفافة".

ورغم تلك المخاوف، أثنى الغريري على أداء مفوضية الانتخابات، حيث أكد أنها تعمل بانسيابية وتتعامل مع الجميع بشكل عادل، لكن في الوقت ذاته شدد على أن المال والسلطة يظلان من العوامل المؤثرة التي قد تهدد نزاهة العملية الانتخابية.

المفوضية تؤكد حيادها

بدورها، تؤكد المتحدثة باسم مفوضية الانتخابات، جمانة الغلاي، أن المفوضية تلتزم بمبدأ الحياد التام في التعامل مع جميع الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية، مشيرة إلى أنه لا يوجد أي نوع من الإقصاء أو التهميش تجاه أي طرف.

وتوضح الغلاي، للمجلة، أن الطعون المقدمة من المرشحين المستبعدين أو المتضررين يتم التعامل معها بشكل قانوني وفقاً للإجراءات المعتمدة.

وتشرح، أن الطعون يتم تقديمها إلى الهيئة القضائية للانتخابات، التي تتخذ قراراً حاسماً بشأنها، وفي حال استبعاد أي مرشح، يتم ذلك بعد التحقق من أهلية المرشحين، سواء من خلال التأكد من تطابقهم مع شروط الترشيح أو التحقق من عدم تقديمهم لوثائق مزورة.

وتضيف المتحدثة، أن المفوضية أرسلت بيانات المرشحين إلى الجهات المختصة للتحقق من صحتها، لافتة إلى أن العمل جارٍ في انتظار الإجابة من تلك الجهات.

وفي السياق أيضاً، يبين عضو الفريق الإعلامي لمفوضية الانتخابات، حسن الزاير، أن المفوضية تمنح المهلة الكافية للطعن، حيث يتم منح المرشحين فترة ثلاثة أيام للطعن في القرارات الصادرة بحقهم.

وعبر حديثه للمجلة، يشير الزاير، إلى أن الطعون تحال إلى قسم الشكاوى والقسم القانوني في المفوضية، حيث يتم النظر فيها من قبل الهيئة القضائية الخاصة بالمفوضية.

ويؤكد أن المفوضية تتعامل مع جميع المرشحين على مسافة واحدة، استناداً إلى قانون الانتخابات المعدل (التعديل الثالث) رقم 4 لسنة 2023، كما شدد على أن المفوضية لا تتدخل سواء كانت القوى المشاركة بالانتخابات ناشئة أو غير ناشئة، بل هي تتعامل مع أسماء وأرقام.

ومن المقرر أن تجري الانتخابات التشريعية في العراق في 11 من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، مما يبرز أهمية هذه الانتخابات وسط التحديات المطروحة بشأن نزاهتها وشفافيتها.

منهجية شفق نيوز

في الحفاظ على المصداقية والمهنية في عالم الإعلام الرقمي

فيلي - خاص:

تكاثرت في العراق منذ اسقاط النظام المباد في عام ٢٠٠٣ وبعد دخول شبكة الإنترنت، المو اقع الخبرية الإلكترونية، واختلفت في مستوياتها ومهنيتها ومصداقيتها، وتفاوتت بين الطرح المهني الو اقعي وبين الدعاية الحزبية والأيديولوجية.

انتشرت في العراق انتشارا واسعا المواقع الإخبارية الإلكترونية (فضلا عن الصحف والمجلات المطبوعة التي اختفى بعد ذلك معظمها)، وهذا التنوع أدى إلى تباين في مستويات المهنية الإعلامية.

وكان على الوسائل الإعلامية، وسنقصر حديثنا هنا على المواقع الخبرية الالكترونية التي تواصل عملها، ان تحرص على محددات الالتزام بالدقة والموضوعية، كي تحظى بالمقبولية والمصداقية لدى الناس وهو سر ديمومتها.

ومن ذلك ان على الموقع الإخباري أن يتبنى سياسات صارمة للتحقق من المعلومات قبل نشرها، هذا يشمل التأكد من المصادر الموثوقة والوثائق الرسمية، وعلى الموقع أن يعرض وجهات النظر المتنوعة بشأن قضية ما، من دون الانحياز لطرف معين، ووجوب الفصل بين الخبر والرأي، وأن تكون المقالات التحليلية والآراء موضحة على أنها كذلك.

ومن الضروري احترام أخلاقيات المهنة والتوازن في التغطية، بإعطاء مساحة متساوية لجميع الأطراف المعنية في الخبر، وتجنب تضخيم صوت طرف على حساب آخر، وعلى الموقع أن يتجنب العناوين المضللة أو المبالغ فيها التي تهدف فقط إلى جذب القراء على حساب دقة المحتوى، وعلى العناوين أن تعكس المحتوى بشكل دقيق؛ وأن يكون الموقع واضحا بشأن هويته، ومن يقف وراءه، وهل هو تابع لجهة سياسية أو حزب معين.

ومن علامات المهنية العالية أن يقوم الموقع بتصحيح أي خطأ إخباري بمجرد اكتشافه، وأن يوضح ذلك للقراء بشفافية.

وهناك امور تتعلق بالتحرير منها أن يكون المحتوى مكتوبا بلغة سليمة خالية من الأخطاء النحوية والإملائية.

ان المواقع المهنية لا تقتصر على الأخبار العاجلة فقط، بل تقدم تحليلات عميقة، وتقارير استقصائية، ومقابلات، ما يثري تجربة القارئ؛ هذه المعايير تساعد في التمييز بين المواقع التي تقدم إعلاما مهنيا ومحايدا وتلك التي تعمل كأداة للدعاية أو التضليل؛ وإن تقويم أي وكالة إخبارية يتطلب تحليلا منهجيا لعدة جوانب، بما في ذلك المحتوى، والمصادر، والتوجه التحريري.

وبناء على المعلومات المتاحة بشأن وكالة شفق نيوز للانباء ، يمكننا تقديم تقويم عام لعملها.

تتميز وكالة شفق نيوز بتغطيتها الواسعة التي تشمل الأخبار السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية في العراق وإقليم كوردستان والعالم؛ هذه الشمولية تعد نقطة إيجابية، اذ توفر للقارئ مجموعة متنوعة من المواضيع. كما أن تواجد المحتوى بثلاث لغات (العربية، الكوردية، والإنجليزية) يوسع من قاعدة جمهورها ويجعلها مصدرا مهما للمتابعين المحليين والدوليين.

وبشكل عام، تحاول شفق نيوز أن تقدم أخبارا موثقة ومبنية على مصادر رسمية أو تصريحات من مسؤولين، واعتمدت المصادر الموثوقة وابرزت الوثائق الرسمية، كلما تطلب ذلك في كثير من متابعاتها؛ وفيما يتعلق بآراء بعض ممن استطلعت آراؤهم أكد كثيرون على انهم ينتظرون محتويات شفق نيوز لمعرفة الاخبار المتعلقة بشؤونهم الحياتية مثل اخبار رواتب التقاعد مثلا؛ فهم يرون فيها اكثر مصداقية.

وكثيرا ما تقوم شفق نيوز بعدم الاكتفاء بنشر الخبر وبخاصة الاخبار المتعلقة بالشأن المحلي والاحداث المرتبطة بذلك، اذ انها تجري تحديثا متواصلا للخبر بوضع كلمة "يتبع" في نهاية الخبر ثم جلب تطوراته بعد ذلك ليكون المتابع على بينة من تفاعلات الأحداث.

ومثل أي وسيلة إعلامية مهنية، وحين يواجه القارئ أحيانا تقارير أو آراء بحاجة إلى التحقق من مصادر أخرى مستقلة، لاسيما في القضايا الحساسة أو المثيرة للجدل، يلاحظ متابعو "شفق نيوز" انها تحرص على متابعة الخبر وتقديمه في صورة تلبي طموح المتابع في الحصول على المعلومة الصحيحة.

من الجدير بالذكر أن بعض التقارير التي اطلعنا عليها تشير إلى أن منصات متخصصة في الذكاء الاصطناعي قامت باعتماد ""شفق نيوز"" كمصدر موثوق لتدقيق الأخبار، وهذا يمكن أن يعزز من مصداقيتها.

مجلة "فيلي" .. الحفاظ على المصداقية في عالم الإعلام الرقمي

ومنذ البداية اعلنت وكالة شفق نيوز انها تابعة لمؤسسة "شفق للثقافة والإعلام للكورد الفيليين"، واعلان هويتها هذا يمثل احد اشتراطات الاعلام المهني السليم كما ذكرنا، مع العلم ان كثيرا من المواقع الخبرية العراقية لا تنوه عن ذلك وتبقي هويتها مخفية برغم انحيازها الواضح في التغطية الخبرية، وتلك ايجابية تسجل لـ"شفق نيوز".

وهذا الامر وإن عكس توجها محددا واهتماما خاصا بقضايا هذه الشريحة "الكورد الفيليون"، فانه لم يتعارض بالضرورة مع المهنية، بل يمكن أن يكون إضافة من حيث تسليط الضوء على قضايا قد لا تحظى باهتمام كبير في وسائل الإعلام الأخرى، ولكن من المهم أن يدرك القارئ هذا التوجه في أثناء متابعة المحتوى المتعلق بالكورد الفيليين، وأن يميز بين الخبر الموضوعي والمقال او الابواب التي تعبر عن وجهة النظر تلك، ولم نجد تعارضا في ذلك.

ان خلاصة تقويم المصادر المتابعة لحركة الاعلام العراقي، صنفت "شفق نيوز"، مصدرا إخباريا مهما في المشهد الإعلامي العراقي، بخاصة مع تغطياتها المتنوعة واستعمالها لعدة لغات.

ولتقويمها بشكل أكثر دقة، يجب على القارئ الانتباه إلى ابرز الامور التي جرى تصنيف "شفق نيوز" بموجبها كأحد رواد الاعلام المهني العراقي، ومن ذلك التوازن، هل الخبر يغطي جميع جوانب القصة أم يركز على جانب واحد؟ ويرى المتابع في طرح الوكالة سواء بأخبارها العراقية والكوردستانية والدولية، وبتقاريرها وتحليلاتها وترجماتها وغير ذلك، ان الوكالة تعتمد على مصادر موثوقة ومحددة، وان اعلانها لم ينتج عنه ميل واضح نحو جهة سياسية أو أيديولوجية معينة في طريقة عرض الأخبار.

وبشكل عام، يمكن عد وكالة شفق نيوز، وسيلة إعلامية مهنية إلى حد كبير، ولكن مثل أي مصدر إخباري، من الأفضل دائما مقارنة أخبارها مع مصادر أخرى للحصول على صورة كاملة ومتوازنة، وبالتأكيد فان للقراء والمتابعين دورا في تحديد ذلك، انعكس في تزايد اعداد متابعي موقع الوكالة الخبري وعلى صفحاتها في منصات التواصل الاجتماعي.

وبالاطلاع على الصفحات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي، عرفت "شفق نيوز" كوكالة إخبارية مستقلة مقرها في إقليم كوردستان العراق، وتعنى بتغطية الأحداث المحلية في العراق وإقليم كوردستان، فضلا عن الأخبار العربية والعالمية، وتجمع تلك الصفحات على ان "شفق نيوز" واثر تأسيسها سرعان ما أصبحت مصدرا مهما للأخبار باللغتين العربية والكوردية، مع اهتمام خاص بالشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، بحسب تلك الصفحات، التي ادرجت أبرز خصائص وكالة شفق نيوز: ومن ذلك "التركيز على العراق وكوردستان" بحسب صفحات الذكاء الاصطناعي التي توضح ان "الوكالة تغطي بشكل مكثف تطورات الأوضاع في بغداد وإربيل، بما في ذلك الخلافات السياسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان، وأخبار الأمن والاقتصاد" وبشكل أكثر مهنية وحرفية من المواقع الخبرية الاخرى.

وتضيف "توصف بأنها واحدة من الوكالات المستقلة في الإقليم، برغم وجود انتقادات بشأن انحياز بعض موادها".

وانها تنشر الأخبار بالعربية والكوردية، مع بعض المواد المترجمة إلى الإنجليزية، وتمتاز بـ"تنوع المحتوى"، اذ تغطي الأخبار المحلية والدولية، فضلا عن التقارير التحليلية والمقابلات مع مسؤولين وأطراف سياسية، والتقارير والتحقيقات والمقالات المترجمة عن اللغات الاخرى لاسيما الانجليزية.

وتضيف مصادر الذكاء الاصطناعي ان الوكالة تتميز بـ"الانتشار الرقمي"، اذ تعتمد بشكل كبير على موقعها الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك ومنصة X) لنشر الأخبار بشكل فوري وتلقى اخبارها رواجا ملحوظا، بحسب مصادر الذكاء.

وتشير بالقول: واجهت الوكالة اتهامات من بعض الأطراف السياسية بـ"الانحياز"، كما هو الحال مع عديد الوسائل الإعلامية في العراق بسبب الانقسامات السياسية، ومع ذلك، تظل وكالة شفق نيوز واحدة من المصادر الرئيسة لمتابعة أخبار العراق وكوردستان.

وعند توجيه السؤال الى مصادر المعلومات بشأن عدد متابعي وقراء "شفق نيوز"، ذكرت، انه لا يتواجد رقم رسمي ودقيق يُنشر علنا بشأن "عدد متابعي "شفق نيوز" للأنباء" أو "عدد قرائها اليومي"، مبينة إن "مثل هذه الإحصاءات عادة ما تكون خاصة بالوكالة ولا تُعلن إلا في حالات محدودة (مثل التقارير السنوية أو البيانات التسويقية).

وتستدرك بالقول: وفقا لبعض التقديرات غير الرسمية، قد يصل عدد زوار الموقع إلى مئات الآلاف شهريا، بخاصة مع الأحداث الساخنة في العراق وكوردستان، مبينة بالقول لا توجد مصادر مستقلة تؤكد أرقاما دقيقة، لذا يُفضل الرجوع إلى حساباتها الرسمية لأحدث الإحصائيات؛ ومع ذلك تؤكد (ان عدد متابعي موقعها على الفيسبوك الذي يظهر بشكل بشكل علني يتجاوز 500 ألف متابع...).

> "بعض التقارير التي اطلعنا عليها تشير إلى أن منصات متخصصة في الذكاء الاصطناعي قامت باعتماد "شفق نيوز" كمصدر موثوق لتدقيق الأخبار، وهذا يمكن أن يعزز من مصداقيتها".

> "اعلان هويتها هذا يمثل احد اشتراطات الاعلام المهني السليم كما ذكرنا، مع العلم ان كثيرا من المواقع الخبرية العراقية لا تنوه عن ذلك وتبقي هويتها مخفية برغم انحيازها الواضح في التغطية الخبرية، وتلك ايجابية تسجل لـ"شفق نيوز"."

أزمة الأطباء والصيادلة

دعوات لترك الكليات الطبية في ظل حاجة ماسة للرعاية الصحية

فيـلي - خاص:

جدل واسع في العراق، بعد تصريحات نقيب الصيادلة، ونقيب الأطباء "وكذلك نقيب أطباء الأسنان" العر اقيين، الذين دعوا طلاب الصف السادس العلمي، إلى العزوف عن الالتحاق بكليات الطب والصيدلة بعد التخرج.

ويقول نقيب أطباء العراق، حسنين شبر، "نصيحة لخريجي الثانوية.. لا تقرروا الذهاب لكلية الطب قبل دراسة كل الخيارات.. فكلام الأجداد ليس بالضرورة ملائما للمستقبل ولا حتى القريب».

كذلك قال، حيدر فؤاد الصائغ، نقيب الصيادلة «أبناءنا وبناتنا خريجي السادس العلمي وعوائلهم الكريمة، وأنتم تقررون الكلية التي ستقدمون عليها، فكروا جيدا قبل التقديم على كليات الصيدلة».

ومن منظور الواقع المهني فان تلك الدعوات من نقيبي الأطباء والصيادلة لا تأتي من فراغ، فهما يمثلان النقابتين المعنيتين بتنظيم هذه المهن ويعيشان عن قرب واقع سوق العمل، و عندما يصدران مثل هذه التحذيرات، فهذا يشير إلى تواجد مشكلة حقيقية قد يواجهها الخريجون، وهي التخمة في أعداد الخريجين مقابل قلة فرص التعيين في القطاع الحكومي، الذي يعد تقليديا الملاذ الأول للملاكات الطبية في العراق؛ وعد البعض هذه النصائح بكونها أمينة ومسؤولة، فمن واجب النقابات والجهات المسؤولة توضيح الصورة الكاملة للشباب، وعدم تركهم يتخذون قرارات مصيرية بناء على أفكار قديمة أو نظرة غير واقعية للمستقبل.

إن دراسة الطب والصيدلة تتطلب جهدا كبيرا وتضحيات مالية ومعنوية، ومن الظلم أن يكتشف الطالب بعد سنوات من الجهد أنه لا يجد فرصة عمل لائقة؛ لذا، فإن التنبيه إلى هذا الواقع ربما لا يقصد به إحباط الشباب، بل هو دعوة لهم للتفكير بعمق ودراسة الخيارات المتاحة في سوق العمل، والنظر في التخصصات الأخرى التي قد تكون لها فرص وظيفية أفضل.

قد يرى البعض أن هذه النصائح تثني الشباب عن طلب العلم، لكنها في الواقع دعوة لـ توظيف العلم في المسار الصحيح؛ إن المشكلة ليست في العلم نفسه، بل في عدم تواجد خطة استراتيجية لاستيعاب أعداد الخريجين المتزايدة؛ فبدلا من أن تضيع طاقات الشباب في تخصصات مكتظة، يمكن توجيههم نحو تخصصات جديدة، سوق العمل بحاجة لها، وتواكب التطورات العالمية.

فيما يرى آخرون، ان المشكلات التي يتعرض لها القطاع الصحي في العراق، تتطلب الاستفادة من الملاكات الطبية وليست بنصح الخريجين ترك التوجه الى دراسة الطب.

ان بلدان العالم واجهت تحديات مماثلة في مراحل متعددة، وطوّرت حلولا متكاملة لمعالجة تزايد أعداد خريجي المهن الطبية والصيدلانية، الحلول لم تقتصر على جهة واحدة، بل شملت تنسيقا بين القطاعين العام والخاص، و التركيز على جودة التعليم والتدريب.

ولكن اذا كان مثل هذا الامر يحدث في العراق، فكيف حلت البلدان المتقدمة مشكلة تزايد أعداد الخريجين؟

ان البلدان المتقدمة لم تعتمد على

منها من القطاع الخاص، وفي المختبرات.

و يعتمد عدد كبير من الأطباء على افتتاح عيادات خاصة بهم بعد اكتساب الخبرة المطلوبة بتسهيل الحصول على الاجازة والدعم، وهذا يمثل استقلالية مهنية وفرصة لتحقيق دخل أفضل، ويقلل من الاعتماد على التوظيف الحكومي.

إذن، الحل ليس فقط في اشكالية إيجاد الوظائف الحكومية، بل في بناء نظام صحي متكامل يضم القطاعين العام والخاص، وتوجيه الخريجين نحو التخصصات المطلوبة، وتشجيعهم على ريادة الأعمال في مجالاتهم؛ ويظهر ان هذا هو ما تحاول نقابات المهن الطبية في العراق الإشارة إليه، اذ أن الاعتماد الكلي على التوظيف الحكومي لم يعد حلا مستداما.

وعند النظر الى التصريحات بترك دراسة الطب في العراق لابد من الاشارة الى الدوافع من وراءها، ومن ذلك ان النظام الصحي في العراق يعاني من عديد المشكلات والتحديات التي تؤثر على جودة وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة للسكان، من بين ذلك تدهور البنية التحتية، الفساد الإداري، ضعف التمويل، وتأثير النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية.

ادى ذلك إلى نقص في المرافق الصحية والمعدات الطبية الحديثة، وبرغم ان العراق يعاني من نقص حاد في عدد الأطباء والممرضين، فلا تتواجد خطط للتعيين والتأهيل، بخاصة في المناطق النائية، كما أن هناك هجرة للأطباء المهرة إلى الخارج. ويؤدي الفساد المالي والإداري، إلى سوء إدارة الموارد الصحية وهدرها، فضلا عن تفشي ظاهرة "الموظفين الوهميين" التي تكلف الدولة مبالغ كبيرة، ويمنع ذلك تعيين خريجين جدد، اذ يعتمد النظام الصحي العراقي بشكل كبير على التمويل الحكومي، وهذا يجعله عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط وتغيرات الموازنة العامة.

كذلك تتسبب الحروب والنزاعات وتلوث الهواء والمشكلات البيئية في زيادة الضغط على النظام الصحي، وزيادة أعداد المصابين والمرضى، وتشريد السكان، والتأثير على صحة الناس وزيادة انتشار الأمراض، و ارتفاع معدلات الأمراض غير السارية مثل السكري وأمراض القلب والسرطان، مما يتطلب جهودا كبيرة في الوقاية والعلاج، يقابل ذلك ضعف في خدمات الرعاية الصحية الأولية، مما يؤدي إلى ضغط على المستشفيات وتأخر في تشخيص وعلاج الأمراض، يقابل ذلك انعدام الخطط فيما يتعلق بتعيين خريجي كليات الطب الجدد.

«يعتمد عدد كبير من الأطباء على افتتاح عيادات خاصة بهم بعد اكتساب الخبرة المطلوبة بتسهيل الحصول على الاجازة والدعم، وهذا يمثل استقلالية مهنية وفرصة لتحقيق دخل أفضل، ويقلل من الاعتماد على التوظيف الحكومي..

التوظيف الحكومي كحل وحيد، بل اتبعت استراتيجيات متعددة، منها، التحكم في أعداد المقبولين، فبعض الدول تفرض قيودا على أعداد الطلاب المقبولين في كليات الطب والصيدلة، بما يتناسب مع حاجة سوق العمل؛ هذا يضمن أن يكون هناك توازن بين أعداد الخريجين والوظائف المتاحة، ويحافظ على جودة التعليم والتدريب.

و بدلا من التوظيف العام، يجري توجيه الخريجين للتخصصات الدقيقة التي يتواجد فيها نقص، فمثلا، قد يكون هناك فائض في عدد الأطباء العامين، في حين يتواجد نقص حاد في أطباء التخدير أو جراحة الدماغ والأعصاب؛ لذا، يجري تشجيع الخريجين على إكمال برامج الإقامة والتخصص في المجالات المطلوبة.

و الحكومات في هذه الدول تشجع وتدعم القطاع الخاص في المجال الصحي، عن طريق تسهيل منح الاجازات، وتوفير التمويل، وتقديم الإعفاءات الضريبية للمؤسسات التي تستوعب الخريجين، هذا يخلق فرص عمل جديدة خارج إطار القطاع الحكومي.

و لا يقتصر عمل الأطباء والصيادلة على المستشفيات والعيادات، الدول المتقدمة استحدثت مجالات عمل جديدة، مثل، ما يسمى الصيدلة السريرية، اذ يعمل الصيدلي مباشرة مع الفريق الطبي في المستشفيات لضمان الاستعمال الآمن والفعال للأدوية، كما يجري توفير فرص عمل للخريجين في مراكز الأبحاث الدوائية والطبية.

وفي مجال إدارة المستشفيات والمراكز الصحية يجري توظيف الملاكات الطبية في المناصب الإدارية التي تتطلب فهما عميقا للعمل الطبي، كما يعمل الأطباء والصيادلة في شركات التأمين لوضع السياسات والمعايير الصحية.

ويمثل القطاع الخاص والمستشفيات الأهلية حلا رئيسا لهذه المشكلة، ففي البلدان المتقدمة، تؤدي المستشفيات والعيادات الخاصة دورا محوريا في تقديم الرعاية الصحية، وبالنتيجة تستوعب أعدادا كبيرة من الأطباء والصيادلة، هذه المستشفيات غالبا ما تكون مجهزة بأحدث التقنيات وتوفر بيئة عمل جاذبة.

في مجال الصيدلة، لا تقتصر فرص العمل على الصيدليات فقط، فهناك فرص في شركات الأدوية (تسويق، بحث وتطوير)، وفي شركات تصنيع المستلزمات الطبية وكثير

التلوث ينهش العراق..
قوانين بلا أنياب وغرامات بلا جدوى

فيلي - خاص :

يتسلل الخطر إلى العراق وتحديدا العاصمة بغداد بصمت عبر الهواء والماء والتربة، ليشكل تهديدا يوميا لحياة ملايين العراقيين، فرغم القوانين والتشريعات البيئية التي وضعت منذ سنوات، ما يزال التلوث في العراق يتفاقم بوتيرة مقلقة، وسط غرامات شكلية وإجراءات لا ترقى لحجم الكارثة.

ومن نهر دجلة الذي تحوّل إلى مصبّ للمخلفات الصناعية والطبية، إلى هواء بغداد المسموم بانبعاثات العوادم وحرق النفايات، تقف الدولة عاجزة أمام مشهد بيئي متدهور يهدد الصحة العامة والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي.

ويساهم حرق النفايات بطرق غير صحية، إلى جانب عدم التزام المؤسسات والمواطنين بالضوابط والمحددات البيئية، في تفاقم حجم التلوث، الذي ينعكس بدوره على المحاصيل الزراعية والأمن الغذائي.

إجراءات حكومية عاجزة

ويقول مدير قسم التوعية في وزارة البيئة، صلاح الزبدي، لمجلة "فيلي"، إن "أهم تحدٍ تواجهه الوزارة هو عدم التزام العديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص بالمحددات البيئية الوطنية المعتمدة، إضافة إلى عرقلة جهود الفرق الرقابية خلال دخولها للأنشطة الملوثة من قبل بعض المؤسسات، ومنها وزارة النفط".

ويشير إلى "إدخال منظومات مراقبة حديثة للتلوث عن طريق مشاريع البرنامج الحكومي، فضلا عن محطات فحص تلوث الهواء المحيطّ، ضمن المبلغ البالغ مليارَي دينار، الذي خصصه مجلس الوزراء لمعالجة تلوث الهواء".

ويضيف الزبدي، أن "أثر التلوث على الصحة العامة لا يخفى، ولا يحتاج إلى دراسات حديثة، باستثناء بعض الآثار السلبية المتعلقة بتلوث الهواء على أمراض الرئة، إضافة إلى تأثيرات الأشعة غير المؤينة الصادرة من أبراج الهواتف النقالة على الأمراض السرطانية، والتي لا تزال قيد البحث لمعرفة معدلات القدرة المؤثرة بشكل فعلي".

تلوث المياه والهواء

وأظهرت الدراسات الأخيرة ارتفاعا في معدلات التلوث في أنهار العراق، وخاصةً نهر دجلة، بينما جاءت نسبة التلوث أقل في نهر الفرات، حسب بعض المختصين.

وكانت وزارة البيئة قد حملت القطاع الحكومي مسؤولية تلوث مياه نهري دجلة والفرات بسبب تصريف مياه الصرف الصحي، مطالبةً وزارة الموارد المائية وأمانة بغداد والدوائر البلدية في المحافظات بضرورة إنشاء مشاريع وبنى تحتية لمعالجة هذه المياه.

وفي هذا الصدد، يؤكد الخبير البيئي مرتضى الحسني، أن "90% من الأنهار في العراق ملوثة"، مضيفا أن "جميع مخلفات المصانع والمصافي ومحطات توليد الكهرباء والمستشفيات تلقى في نهر دجلة، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة تلوث المياه".

ويشير الحسني، خلال حديثه للمجلة، إلى أن "التلوث في العراق يشمل الماء والهواء بنسبة عالية"، موضحا أن "التلوث الصناعي يمتد إلى الأرض والمياه وله تأثير كبير على مجمل النظام البيئي"، لافتا إلى أن "التلوث يهدد التنوع البيولوجي والمحاصيل الزراعية، إلى جانب تأثيره المباشر على الصحة العامة".

مشاريع وحلول

ويحتل العراق المرتبة الـ13 بين الدول الأكثر تلوثا في العالم، مع ارتفاع نسب التلوث، حيث تحاول أمانة بغداد من جانبها اتخاذ بعض الإجراءات للحد من تلوث الأنهار.

ويقول المتحدث باسم الأمانة، عدي الجنديل، للمجلة إن "هناك زيادة بوحدات معالجة مياه الصرف الصحي، حيث بات هناك سبع وحدات معالجة في منطقة النهروان، إضافة إلى وحدات التصفية لاستيعاب الكميات المتزايدة من المياه".

ويتحدث المسؤول المحلي، عن وجود وحدات تصفية سيتم توسيعها ضمن مشروع (أبو عيثة)، إضافة إلى مشاريع استراتيجية سيتم تنفيذها، منها مشروع قناة الشرطة، الذي يعد من المشاريع الكبيرة، حيث تبلغ طاقته الاستيعابية 400 ألف م³ في اليوم، وستتم إحالته إلى إحدى الشركات المتخصصة، لافتا إلى أن "المشروع سيعمل على تصفية المياه بشكل كامل قبل طرحها في النهر، من خلال نصب وحدات تصفية متكاملة".

ويشير الجنديل، إلى "جدية أمانة بغداد في إنهاء ملف تصفية مياه الصرف الصحي"، مؤكدا أن "فرق الأمانة التفتيشية تواصل جولاتها على المطاعم ونصب قناصات لامتصاص الدهون منها".

قوانين دون فاعلية

ومنذ التغيير السياسي في العراق، صدرت تشريعات وقوانين عدة تلزم بالمحددات البيئية والحد من التلوث، أبرزها قانون رقم 27 لسنة 2009، الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة من خلال تنظيم الأنشطة المؤثرة عليها، و قانون الهواء النظيف رقم 1 لسنة 2010، الذي ركز على تنظيم الانبعاثات من المصانع وألزم الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات الوقائية لتقليلها.

ويؤكد الخبير القانوني والناشط في المجال البيئي، عادل الياسري، للمجلة أن "مسؤولية حماية البيئة من المسؤوليات المشتركة بين السلطات التشريعية والتنفيذية"، داعيا مجلس النواب إلى "متابعة التطورات البيئية وإصدار قوانين تواكب هذه التغيرات وتضاهي التشريعات الإقليمية في هذا الشأن".

ويضيف أن "من واجب السلطة التنفيذية إلزام القطاعين العام والخاص بالمحددات البيئية ومراعاة ذلك عند إجراء التعاقدات".

وينوّه الياسري، إلى أن "السلطة التنفيذية لم تقم بدورها بالشكل المطلوب في نشر فرق التفتيش وتفعيل مراكز الشرطة البيئية لضبط المخالفات وإحالتها إلى القضاء المختص"، مشيرا إلى "عدم وجود قوانين جديدة وصارمة تحد من حجم التلوث المتزايد في العراق، وأن القوانين الحالية لا تستوعب خطورة الموقف، وتكتفي بعض موادها بعقوبات بسيطة مثل الغرامة أو الحبس البسيط، وهي لا تشكل رادعا كافيا أمام التكرار المستمر للمخالّفات البيئية".

ويبقى ملف التلوث في العراق من الملفات ذات التداعيات الخطيرة، ما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة وجهود حقيقية تشمل تصفية المياه وتنقيتها قبل طرحها في الأنهار، وإدارة النفايات بشكل فعال، واستخدام مصادر طاقة نظيفة، والاعتماد على الأسس العلمية للحد من التلوث.

السياحة الدينية..

وجهة روحية عريقة تنتظر التفعيل

فيـلي - خاص:

في الوقت الذي يشهد فيه العراق تدفقاً متزايداً للزوار لأداء الزيارة الأربعينية، تتصاعد الدعوات من خبراء ونقابيين إلى ضرورة معالجة الخلل البنيوي في قطاع السياحة الدينية، وتطويره بما يتناسب مع حجم الطلب والإمكانات المتاحة.

وعلى الرغم من وجود أكثر 450 فندقاً سياحياً في كربلاء و240 فندقاً في النجف، إلا أن البنية الفندقية والخدمية لا تزال قاصرة عن تلبية الاحتياجات المتزايدة، في ظل الاعتماد شبه الكامل على جهود القطاع الخاص.

مضاعفة الحاجة

وبهذا السياق، يقول رئيس رابطة الفنادق السياحية في النجف صائب أبو غنيم، إن "المحافظة تضم حالياً نحو 250 فندقاً، منها 240 فندقاً جاهزاً لاستقبال الزائرين، بعد استيفائها شروط السلامة المهنية التي طالبت بها مديرية الدفاع المدني في الفترة الأخيرة".

ويوضح أبو غنيم لمجلة "فيلي"، أن "الفنادق الجاهزة تغطي مختلف التصنيفات السياحية من ثلاث إلى خمس نجوم"، مؤكداً أنها "رغم ذلك لا تفي بحاجة الأعداد الكبيرة من الزائرين، لا سيما خلال المناسبات الدينية الكبرى".

وأشار إلى أنه "حتى لو تضاعف عدد الفنادق إلى 10 أضعاف، فلن تكون كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الزائرين".

ويضيف أن "غالبية الزوار، خصوصاً القادمين من إيران ولبنان، يعانون من أوضاع اقتصادية متردية، مما يدفعهم إلى الإقامة في الحسينيات والمواكب بدلاً من الفنادق".

ويؤكد رئيس الرابطة أن "النجف بحاجة إلى مضاعفة عدد فنادقها ثلاث مرات على الأقل لتلبية الطلب المتزايد"، مشيراً إلى أن "محافظة كربلاء تعاني هي الأخرى من نقص واضح في البنية الفندقية، إذ لا يتجاوز عدد فنادقها 450 فندقاً، في حين يتطلب الوضع الحالي توفر أكثر من ألف فندق".

وبشأن أسعار الإقامة، يقول أبو غنيم إن "الأسعار لم تشهد ارتفاعاً كبيراً، باستثناء زيادات طفيفة تعود إلى ارتفاع أسعار بعض الخدمات الأساسية، مثل المياه"، ضارباً مثل بـ"صندوق المياه التي كانت تباع بسعر 1250 ديناراً، وصلت اليوم إلى 2000 دينار،

السياحة الدينية .. وجهة روحية عريقة تنتظر التفعيل

بسبب صعوبة الوصول إلى الفنادق وارتفاع الطلب".

ويبين أن هذه الزيادة تظل "طفيفة جدا" عندّ مقارنتها بأسعار الفنادق في الدولً الأخرى خلال أوقات الذروة والمواسم السياحية، حيث تتضاعف الأسعار عدة مرات في مثل هذه الفترات.

وفيما يتعلق بفرص العمل التي توفرها هذه المواسم، أشار أبو غنيم إلى أن الفنادق تسعى إلى تشغيل أكبر عدد ممكن من العمالة المحلية، خاصة في مجالات الاستقبال، المطاعم، والمولدات الكهربائية، لكنه لفت إلى أن بعض الخدمات، مثل تنظيف المرافق الصحية، لا يقبل بها العمال العراقيون، ما يدفع بعض الفنادق للاستعانة بالعمالة الأجنبية.

تنظيم وتنويع

من جهته، يشدد نقيب السياحيين في العراق، محمد الربيعي، على أهمية تنظيم وتطوير السياحة الدينية في البلاد، بوصفها من أبرز الموارد الاقتصادية المباشرة التي يمكن أن تسهم في تعزيز الدخل القومي وجذب العملة الصعبة، إذا ما تم التعامل معها بطريقة علمية وإدارية مدروسة.

ويقول الربيعي لمجلة "فيلي"، إن "أهمية السياحة الدينية في العراق باتت واضحة للجميع، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى حزمة من الإجراءات لضمان مردودها الاقتصادي الفعّال"، مشيراً إلى "ضرورة فرض رسوم موحدة على تأشيرات الدخول لجميع الوافدين لأغراض السياحة الدينية، مع اعتماد أنظمة إلكترونية حديثة لاستيفاء الرسوم وتنظيم الدخول من جميع المنافذ البرية والجوية والبحرية".

ويلفت نقيب السياحيين إلى أن "هناك حاجة ملحة لتنظيم المنافذ الحدودية عبر إحصائيات دقيقة لحركة دخول الزائرين"، مؤكداً أن "الاعتماد على وجهات دينية محددة فقط مثل كربلاء لم يعد كافياً".

ويوضح أن "السياحة الدينية لا تقتصر على محافظة كربلاء فقط، بل يجب تعزيز الاهتمام بمواقع دينية أخرى في النجف، وسامراء، وغيرها، بالإضافة إلى المزارات والمقامات الخاصة بالديانات الأخرى، والتي تنتشر في مختلف أنحاء العراق، من أجل تحقيق تنوع سياحي واستقطاب شرائح أوسع من الزائرين".

ويؤكد الربيعي أن "هذا الحجم الكبير من الزائرين يتطلب خدمات متطورة وإدارة سياحية احترافية تليق بهم"، مشدداً على أن "الزائر الأجنبي يسهم بشكل مباشر في دعم الاقتصاد الوطني من خلال العملات الصعبة التي يضخها في السوق العراقية".

ويشير إلى أن "القطاع الخاص يلعب دوراً محورياً في دعم السياحة الدينية، خاصة في ظل امتلاكه الجزء الأكبر من منشآت الإقامة والخدمات السياحية"، داعياً إلى "تقديم دعم حكومي مباشر له من خلال تسهيل الحصول على القروض الاستثمارية، وخفض فواتير الخدمات (الكهرباء، الماء، وغيرها)، وتبسيط إجراءات منح الإجازات السياحية".

وفيما يخص الجانب الإعلامي، أشار نقيب السياحيين إلى أن "هناك ضعفاً كبيراً في التسويق الخارجي للسياحة الدينية"، مبيناً أن العراق "لا يزال بعيداً عن استغلال هذه الثروة السياحية بالشكل الأمثل".

ويدعو إلى "إطلاق منظومة تسويقية وإعلامية وطنية تسهم في فتح أسواق عالمية جديدة، وتقديم العراق كوجهة روحية ذات بعد إنساني وتاريخي متنوع".

وفي ظل هذا الواقع، يبرز تساؤل جوهري حول أسباب عدم تمكن العراق حتى الآن من استثمار إمكاناته التاريخية والدينية الهائلة، وتحوّله إلى وجهة سياحية إقليمية وعالمية.

فبينما يعاني القطاع من التعقيدات الإدارية وبطء إجراءات إصدار التأشيرات، تعاني شركات السياحة من غياب التسويق الخارجي، في وقت تُطالب فيه الجهات المعنية بضرورة تنويع الوجهات، وتسهيل الإجراءات، وتعزيز البنى التحتية، بما يجعل من السياحة الدينية والحضارية مصدراً حقيقياً ومستداماً لدعم الاقتصاد الوطني.

فشل في استثمار السياحة

وفي هذا الصدد، يؤكد الخبير الاقتصادي كريم الحلو أن العراق لم ينجح في استثمار مقوماته السياحية المتنوعة، لا سيما في مجالات السياحة الدينية والتاريخية والحضارية، مشيراً إلى وجود "فشل ذريع" في تطوير هذه القطاعات رغم ما تمتلكه البلاد من مواقع سياحية فريدة ومتعددة الأبعاد.

ويقول الحلو لمجلة "فيلي"، إن العراق كان يعوّل على السياحة الدينية باعتبارها مصدراً مُهماً للدخل الوطني، مؤكداً أن السياحة الدينية لا تقتصر على الجانب الإسلامي، بل تشمل أيضاً السياحة الإبراهيمية، والسريانية، والأكدية، والآشورية، وغيرها من الحقب التاريخية التي يمتلك العراق آثارها ومعالمها.

ويلفت الحلو إلى أن "ما يعرقل تطور هذا القطاع هو غياب البنى التحتية اللازمة، من فنادق ومنشآت سياحية، إلى جانب نقص في المناطق الخضراء وأماكن الترفيه"، مضيفاً أن "السائح حين يصل إلى العراق يواجه بساطة مفرطة في الخدمات، ونقصاً في المرافق التي تُعتبر أساسية في أي وجهة سياحية محترفة".

وينتقد الحلو تعقيد إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول (الفيزا)، مبيناً أن "في أغلب دول العالم، تتولى مكاتب السياحة مسؤولية تقديم طلبات الفيزا واستقطاب الزائرين عبر آليات مرنة وفعالة، بينما في العراق تُفرض على السائح إجراءات طويلة تتطلب مُراجعات أمنية مرهقة".

ويضيف أن هذا التعقيد الإداري يقف حاجزاً أمام أي محاولة جدية لجذب الزوار، داعياً إلى تسهيل إجراءات الفيزا؛ وتخويل مكاتب السياحة بجزء من الصلاحيات اللازمة كما هو معمول به دولياً.

ويشير الحلو أيضاً إلى أن شركات السياحة العراقية لا تقوم بدورها المطلوب في الترويج للسياحة داخل البلاد، وتعاني من نقص في المندوبين خارج العراق، ما يحد من قدرتها على استقطاب السياح أو التسويق للوجهات العراقية.

ويوضح الخبير أن من أبرز المشاكل الأخرى هي قلة عدد المترجمين المؤهلين داخل المكاتب السياحية، مما يخلق فجوة في التواصل مع الزائرين من مختلف الجنسيات، إلى جانب ما وصفه بـ"الافتقار العام للنظافة، وتردي حال الطرق والبنى الخدمية التي يسلكها السياح".

وفي ختام تصريحه، يدعو الحلو إلى "إعادة تفعيل ملف السياحة التاريخية والدينية والحضارية في العراق، والعمل على تسويق هذه الوجهات عالمياً بشكل مدروس، بالتوازي مع إصلاح البنية التحتية، وتطوير خدمات الضيافة، وتسهيل الحصول على التأشيرات السياحية، بما يواكب ما تقدمه الدول المنافسة في المنطقة".

نقيب السياحيين، محمد الربيعي: ""ضرورة فرض رسوم موحدة على تأشيرات الدخول لجميع الوافدين لأغراض السياحة الدينية، مع اعتماد أنظمة إلكترونية حديثة لاستيفاء الرسوم"..

الخبير الاقتصادي كريم الحلو: ""ما يعرقل تطور هذا القطاع هو غياب البنى التحتية اللازمة، من فنادق ومنشآت سياحية، إلى جانب نقص في المناطق الخضراء وأماكن الترفيه".

العراق في دائرة الخطر..

جانب مظلم وتحديات مركبة تهدد حياة الشعب

فيلي - خاص :

في ظل تسارع مظاهر التغير المناخي، وتزايد موجات الجفاف والتصحر، يواجه العراق تحديات بيئية و اقتصادية مركبة تهدد الأمن الغذائي واستقرار الفئات الهشة.

العراق في دائرة الخطر..

وفي وقت تتباين فيه الاستجابات الرسمية بين الجهود المعلنة على الأرض وبطء التنفيذ، من منع زراعة محاصيل استراتيجية بسبب شح المياه، إلى تضرر فئات عاملة من موجات الحر، ترسم شهادات مسؤولين وخبراء ومواطنين صورة مقلقة لمستقبل بيئي واقتصادي على المحك.

منع زراعة الشلب

وأوضح مستشار وزارة الزراعة، مهدي ضمد القيسي، أن الوزارة كانت سبّاقة في إدراك تداعيات التغيرات المناخية وشح الإيرادات المائية، واتخذت إجراءات مبكرة لمعالجة آثار هذه التحديات على القطاع الزراعي في العراق.

وبين القيسي لمجلة "فيلي"، أن من أبرز هذه الإجراءات، قرار الحكومة في الخطة الزراعية الصيفية بمنع زراعة الشلب، نظراً لكونه من المحاصيل التي تتطلب إغماراً مستمراً بالمياه طوال فترة النمو وحتى الحصاد، وهو أمر لم يعد ممكناً في ظل انخفاض مناسيب المياه.

وأضاف أن الوزارة بدأت منذ عدة سنوات بتجربة تقنيات الري الحديثة، وعلى رأسها الري بالرش لمحصول الشلب، بهدف تقليل الهدر المائي، مع الحفاظ على جودة ونكهة الأرز، لاسيما صنف "العنبر" المعروف محلياً.

وأظهرت النتائج الأولية للتجارب مؤشرات إيجابية، فيما يتواصل العمل للتوسع في هذه التقنيات الحديثة.

وفيما يتعلق بمحصول الحنطة ضمن الخطة الزراعية الشتوية، أشار القيسي، إلى أن وزارة التجارة أعلنت مؤخراً استلام أكثر من 5 ملايين و100 ألف طن من الحنطة من مختلف المحافظات، وهو ما يعد كافياً لتغطية احتياجات البطاقة التموينية لهذا العام.

وواصل المسؤول الحكومي حديثه بالقول إن "وزارة الزراعة أحدثت خلال العامين الماضيين طفرة نوعية في دعم المزارعين من خلال توفير منظومات الري بالرش، حيث تمنح هذه المنظومات لمزارعي الحنطة بخصم 30%، على أن يُقسط المبلغ المتبقي (70%) على مدى عشر سنوات، مع إعفاء من الدفع في السنة الأولى، أي تسدد خلال 11 عاماً.

وتعتمد هذه المنظومات، وفق القيسي، على الآبار والمياه الجوفية، وتسهم في تقليل استهلاك المياه بنسبة تتراوح بين 30 إلى 40% مقارنة بالري السيحي، مع تحقيق زيادة في الإنتاج وتحسين نوعية المحصول.

وفي إطار تأمين الكميات المطلوبة، لفت إلى أن وزارة الزراعة تعاقدت مع وزارة الصناعة لتجهيز هذه المنظومات، إلا أن الإنتاج المحلي لا يغطي الحاجة الكاملة، ما دفع وزارة الزراعة للجوء إلى المناقصات لاستيراد منظومات إضافية.

وتم التعاقد، بحسب القيسي، على 13 ألف منظومة ري بسعات مختلفة (60، 80، و120 دونماً)، وقد استلم نصف هذه الكمية حتى الآن، فيما تم توزيع 3 آلاف منظومة منها فعلياً على الفلاحين.

خططٌ لتوزيع المياه

من جانبه، أعلن معاون مدير عام الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل في وزارة الموارد المائية، غزوان عبدالأمير، أن الوزارة وضعت خطة شاملة لمعالجة انخفاض مناسيب المياه في الخزانات نتيجة تراجع الواردات المائية مقارنة بالسنوات السابقة، ما أدى إلى بلوغ مستويات خزين مائي متدنية.

وأوضح عبدالأمير، للمجلة، أن الخطة تضمنت توزيع المياه المتوفرة في الخزانات على جميع المحافظات العراقية وفق نسب سكانية مدروسة واحتياجات متعددة تشمل مياه الشرب، ري البساتين، تغذية الأهوار، وسد الاستخدامات الأخرى.

ونبه إلى أن الوزارة تراقب يومياً كميات التصريف الواصلة للمحافظات، كما تنفذ إجراءات للحد من التجاوزات، بينها إزالة أحواض الأسماك المخالفة وتشغيل المضخات خارج أوقات المراشنة.

وذكر عبد الأمير، أن هذه الإجراءات أسهمت في إيصال الحصص المائية إلى المحافظات، مشيراً إلى أنه تم تأمين ما لا يقل عن 90 متراً مكعباً من المياه لمحافظة البصرة.

وفي ما يتعلق بالخطة الزراعية الصيفية لهذا العام، أكد عدم إقرار أي خطة زراعية شاملة، بل اقتصر الأمر على إرواء أكثر من مليون دونم من البساتين في عموم البلاد، إضافة إلى السماح بتشغيل المضخات وتوفير مياه الشرب للإنسان والثروة الحيوانية.

وفي سياق متصل، أشار إلى أن بعض الفلاحين في عدد من المحافظات أقدموا على زراعة محاصيل زراعية خارج نطاق الخطة المقررة، محذراً من أن هذه الزراعة غير المصرح بها ستؤثر سلباً على مياه الشرب ومياه البستنة في المناطق الواقعة بعد مواقع التجاوز.

وأبلغ عبد الأمير، بأن الوزارة غير مسؤولة عن أي أضرار قد تلحق بهذه المحاصيل، مشدداً على أن المخالفين سيتحملون التبعات القانونية.

أما بشأن الموسم الزراعي الشتوي المقبل، فقد أشار إلى أن الخطة تعتمد على تحسن الوضع المائي وما تحققه البلاد من واردات خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر.

وعن المفاوضات الإقليمية، أكد عبدالأمير، أن وزارة الموارد المائية هي الجهة المسؤولة عن ملف التفاوض الفني مع دول الجوار بشأن الحصص المائية.

مرحلة الخطر

بدوره، حذر عضو مرصد "العراق الأخضر" المتخصص في شؤون البيئة، عمر عبد اللطيف، من أن العراق بات خامس أكثر دولة تأثراً بالتغير المناخي عالمياً، نتيجة عوامل متعددة أبرزها تراجع الغطاء النباتي، وارتفاع درجات الحرارة، والموقع الجغرافي القريب من خط الاستواء، بالإضافة إلى ضعف الاهتمام الرسمي بالبيئة.

وأخبر عبد اللطيف، مجلة "فيلي"، بأن المحافظات الجنوبية ومحافظات الفرات الأوسط هي الأكثر تضرراً حالياً من ظاهرتي التصحر والجفاف، محذراً من أن الأضرار قد تشمل محافظتي الأنبار ونينوى، فضلاً عن إقليم كوردستان خلال السنوات الثلاث المقبلة، في ظل استمرار شح الإطلاقات المائية وعدم التوصل إلى اتفاقات واضحة مع الجانب التركي بشأن الحصص المائية.

وبين أن العراق دخل عملياً ما يمكن وصفه بـ"مرحلة الخطر البيئي" وفقاً للمعايير الدولية، مشيراً إلى أن التغيرات المناخية تتسارع في البلاد، في حين ما تزال الإجراءات الحكومية لمعالجة الأزمة تسير ببطء شديد وسط بيروقراطية وروتين إداري يعيق الاستجابة السريعة.

«بعض الفلاحين في عدد من المحافظات أقدموا على زراعة محاصيل زراعية خارج نطاق الخطة المقررة، ما ستؤثر سلباً على مياه الشرب ومياه البستنة في المناطق الواقعة بعد مواقع التجاوز » ..

" الأثر المالي لتعطل القطاع الزراعي يؤدي ايضاً إلى خسائر في مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، ويقلّص من مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، إضافة إلى تعطيل سلاسل التوريد المحلي".

ولفت عبد اللطيف، أن استمرار هذا التباطؤ في مواجهة أزمة المناخ قد يؤدي إلى تفاقم الكوارث البيئية، ما يستدعي تحركاً عاجلاً وشاملاً على المستويات كافة للحد من التداعيات المتوقعة.

تضخم وارتفاع البطالة

في السياق ذاته، حذر الباحث الاقتصادي أحمد عيد، من أن الأسواق العراقية تشهد مؤخراً ضغوطاً متزايدة على أسعار السلع الغذائية، نتيجة التراجع في الإنتاج الزراعي بفعل الجفاف والتصحر، وهو ما يُترجم تدريجياً إلى موجات تضخمية تطال المواد الأساسية، وتثقل كاهل المواطنين وتزيد من اضطراب السوق.

وأوضح عيد، خلال حديثه للمجلة، أن الأثر المالي لتعطل القطاع الزراعي لا يقتصر على ارتفاع الأسعار فقط، بل يمتد ليشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الكلي، إذ يؤدي إلى خسائر في مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، ويُقلص من مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، إضافة إلى تعطيل سلاسل التوريد المحلي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولفت إلى أن هذا الواقع يفرض أعباءً إضافية على الدولة، تتراوح بين زيادة الاعتماد على الاستيراد لسد الفجوة الغذائية، وتخصيص موارد لدعم الفلاحين والقطاعات المتضررة، مما يضغط على الموازنة العامة ويحد من قدرة الحكومة على المناورة المالية.

وأشار الباحث، إلى أن التأثيرات لا تتوقف عند الجانب الاقتصادي فحسب، بل تطال سوق العمل الريفي بشكل مباشر، إذ يؤدي فقدان الأراضي الزراعية إلى انقطاع مصدر الرزق الأساسي لآلاف الأسر، وارتفاع معدلات البطالة، ودفع موجات من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، الأمر الذي يخلق ضغوطاً إضافية على البنى التحتية الحضرية.

ونبه إلى أن هذه التحولات تضعف القطاع غير النفطي، لا سيما في مجالي الزراعة والخدمات، اللذين يشكلان ركيزة مهمة في بنية الاقتصاد العراقي خارج القطاع النفطي.

وختم عيد، حديثه بالقول إن العراق لا يزال يفتقر إلى خطة اقتصادية وطنية شاملة وطويلة الأمد لمواجهة تداعيات التغير المناخي، مشيراً إلى أن الإجراءات الحالية تقتصر على معالجات متفرقة وردود أفعال مرحلية، لا ترقى إلى حجم التحدي الذي يواجه البلاد.

شل قدرات العمال

وفيّ الجانب الإنساني من الأزمة، تحدث العامل في قطاع البناء بالعاصمة بغداد حسين سجاد (23 عاماً) عن المعاناة اليومية تحت وطأة درجات الحرارة المرتفعة في بغداد، قائلاً إن ارتفاع درجات الحرارة بات يشكل عبئاً مضاعفاً على العاملين، خاصة ضمن فئة ذوي الدخل المحدود، مؤكداً أن هذه الموجات الحارة تؤثر عليهم صحياً واقتصادياً في آن واحد.

وذكر سجاد، لمجلة "فيلي": "أعمل تحت أشعة الشمس بشكل مباشر، ومع الارتفاع الكبير في درجات الحرارة أصبحت أعاني من مشاكل صحية، ما اضطرني أحياناً إلى التوقف عن العمل"، مشيراً إلى أن عدم قدرته على الخروج للعمل يعني عدم تلبية احتياجات أسرته الأساسية.

وأضاف أن هذه المعاناة لا تقتصر عليه فحسب، بل تشمل جميع العاملين في قطاع البناء، وهم في الغالب من أبناء الطبقة الفقيرة الذين يعتمدون على أجورهم اليومية لتأمين لقمة العيش.

ولفت إلى أن استمرار موجات الحر دون حلول واقعية لحماية العمال من آثارها، يُنذر بمزيد من التدهور في أوضاع هذه الشريحة، داعياً الجهات المعنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، سواء من خلال تنظيم ساعات العمل أو توفير بيئة عمل أكثر أماناً في ظل التغيرات المناخية المتسارعة.

وفي ضوء هذه التصريحات، يتضح أن العراق يقف أمام أزمة مركبة تشمل الأمن المائي، الزراعي، البيئي، والاقتصادي، مع تداعيات مباشرة على الفئات الضعيفة من المجتمع.

وبينما بدأت بعض الإجراءات الحكومية بالظهور، يبقى التحدي الأكبر في تحويل هذه المبادرات المتفرقة إلى رؤية وطنية متكاملة، تستبق التغيرات المناخية بدل أن تلاحق آثارها، وإلا، فإن خطر الدخول في أزمة مستدامة سيبقى ماثلاً، إن لم يكن قد بدأ بالفعل.

هل ينجح الرهان على الذكـــاء الاصطناعي في التعليم؟

فيلي - خاص :

في ظل الثورة الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد تقنية حديثة، بل أصبح ضرورة إستراتيجية تمس مختلف جوانب الحياة، وعلى رأسها قطاع التعليم.

ومع تزايد أهمية الذكاء الاصطناعي في صياغة مستقبل المعرفة، اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق خطوة جريئة نحو تحديث المنظومة الأكاديمية، وذلك من خلال استحداث كليتين جديدتين في جامعة بغداد، هما كلية التميز وكلية الذكاء الاصطناعي، بدءاً من العام الدراسي 2025-2026.

ويرى المختصون في هذا المجال، أن هذا القرار يأتي في إطار سعي العراق لمواكبة التحولات العالمية في مجالات التكنولوجيا والتعليم، وإعداد جيل أكاديمي يمتلك أدوات العصر الرقمي.

وتضم كلية التميز أقسام نظم المعلومات التطبيقية، وعلمَ البيانات، وإدارة الأعمال التجارية الإلكترونية، والمحاسبة والمصارف، والفلسفة، وعلم الاجتماع، فيما تضم كلية الذكاء الاصطناعي تخصصات التطبيقات الهندسية، والتطبيقات الطبية الحيوية، والبيانات الضخمة.

هل ينجح الرهان على الذكـــاء الاصطناعي في التعليم؟..

مواكبة التطور

ويوضح عضو لجنة التعليم العالي النيابية فراس المسلماوي، لمجلة "فيلي"، أن "وزارة التعليم العالي مهتمة بالذكاء الاصطناعي والتخصصات الحديثة التي دخلت العلم، فالعالم يشهد قفزات نوعية في مجال التطور والذكاء الاصطناعي".

ويضيف أن "للذكاء الاصطناعي أهمية كبيرة في مجالات الطب والمعرفة وصياغة الأفكار والتخطيط وسرعة الحصول على المعلومة وغيرها"، منوهاً إلى أنه "لهذا السبب فتحت في الجامعات أقسام للذكاء الاصطناعي الذي يمكن توظيفه في خدمة الإنسان".

ويشير إلى أن "هذا العام شهد إدخال الذكاء الاصطناعي في موضوع الزيارة الأربعينية من خلال مؤتمر طب الحشود الذي أقامته هيئة الحشد الشعبي ومديرية الطبابة بالتعاون مع جامعة الصفين، حيث تم وضع برنامج نقاط الصحة الذي يساعد الزائر الذي يتعرض لوعكة صحية على معرفة أقرب مفرزة طبية من خلال تنزيل هذا البرنامج".

ويتابع المسلماوي، حديثه قائلا: "لابد من أن تكون هناك عينات أو نماذج في بعض الجامعات تتعلق بالذكاء الاصطناعي، وفي حال نجاحها يمكن توسيعها إلى جامعات أخرى، وسيتم توحيد المناهج الدراسية فيها، لكن طرح المعلومة واستثمار الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في العلوم العامة أصبح أمراً مطلوباً".

ونوه إلى "وجود أكثر من منهج بهذا الخصوص، فضلاً عن الاستفادة من تجارب الآخرين لتدريس الذكاء الاصطناعي الذي بدأ يدخل جميع المجالات الإنسانية والعلمية".

ويلفت المسلماوي، إلى "وجود توجه جيد من الطلبة وإقبال على هذا التخصص، وقد تم التأكد من ذلك من خلال تجربة جامعة وارث الأنبياء في محافظة كربلاء التي فتحت قسم الذكاء الاصطناعي ولقي إقبالاً كبيراً من الطلبة".

ويؤكد أن "وزارة التعليم العالي تمتلك الاستعداد والأهلية الكاملة لفتح كليات تختص بالذكاء الاصطناعي وتطويرها لتصبح جامعات في المستقبل".

وكانت وزارة التعليم العالي قد حددت تاريخ 20 آب/ أغسطس الجاري موعداً لاستكمال المتطلبات اللوجستية والبشرية الخاصة بفتح الكليتين، ووجهت دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة بوضع ضوابط القبول وآلية التقديم بما يضمن استقطاب الكفاءات الطلابية واستيعاب الطاقات المتطلعة إلى بيئات تعليمية متجددة.

الابتكار الرقمي

ويرى مختصون أن الذكاء الاصطناعي يساعد الطلبة على تقديم خططاً تعليمية لتلبية احتياجاتهم ويعزز أدائهم الأكاديمي، كما يساهم في تقليل الوقت والجهد، وهو ما يتيح للطلبة التركيز على الجوانب الإبداعية والبحثية.

ويؤكد الأستاذ في كلية الإعلام بجامعة بغداد، علاء نجاح، أن "العراق بحاجة إلى بنية تحتية لتغطية كليات الذكاء الاصطناعي والدراسات العليا الخاصة به".

ويضيف في حديثه لمجلة "فيلي"، أن "الخطوة الأولى في هذا المجال لابد منها، وهي أن نبدأ بوضع موطئ قدم، لأننا إن لم نواكب التقنيات الحديثة سنكون أميين بالتقنيات التكنولوجية"، مبيناً أن "هذه خطوة مهمة، ومن أجل إنجاحها لابد من توفير البنية التحتية والكوادر البشرية الخاصة بالتدريب والتدريس، سواء كانوا من العرب أو الأجانب".

ويشير إلى ضرورة أن "يكون العراق ضمن الدول التي تتعامل بالذكاء الاصطناعي في شهادات البكالوريوس أو الماجستير والدراسات العليا"، موجهاً في ذات الوقت النصح للطلبة المتخرجين من الصف السادس العلمي بالانضمام إلى كليات الذكاء الاصطناعي، لأنها تناسب التقنيين والمهتمين بفروع الحاسبات.

ويرى أنه "في ظل تطور التكنولوجيا يصبح الذكاء الاصطناعي أداة أساسية لإعداد الطلاب لمستقبل يعتمد بشكل متزايد على الابتكار الرقمي".

ويشير خبراء إلى أنه بوسع الذكاء الاصطناعي تقديم خطط تعليمية مخصصة لتلبية احتياجات الطلبة بعد الاطلاع على بياناتهم، ومن شأن ذلك تحديد ضوابط القبول بهذه الكليات.

ويسعى العديد من الطلبة للتقديم على الكليتين الجديدتين، لأن التكنولوجيا الرقمية باتت مفتاح التحكم في عالم اليوم.

في حين، يقول الطالب حسن سرمد الغزي، لمجلة "فيلي"، إنه سيقدم على كلية الذكاء الاصطناعي من أجل ضمان مستقبل مهني يمكنني من العيش برفاهية.

ويضيف "فرص العمل ستكون متاحة بشكل جيد للمتخصصين في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي"، مشيراً إلى أنه "لن يحتاج إلى انتظار فرصة التوظيف في القطاع العام".

أما الطالبة إسراء إبراهيم فقد أبدت حماسة شديدة للدراسة في كلية الذكاء الاصطناعي، وتقول في حديثها لمجلة "فيلي" "حين تمتلك التكنولوجيا الرقمية والمعرفة التامة باستخدام الذكاء الاصطناعي ستنهال عليك فرص العمل أينما كنت".

وتضيف "بالإمكان العمل عن بعد مع شركات عالمية بعد التخرج أو العمل مع شركات ومصانع محلية مقابل مردود مالي جيد"، مؤكدة أن "دراسة الذكاء الاصطناعي تعد فرصة جيدة لمستقبل واعد للشباب".

ووفقاً لبيانات دولية، يعاني العراق من "هشاشة" في العملية التعليمية ويفتقر إلى البنى التحتية والمؤسسات البحثية الرصينة.

ويحتاج العراق، إلى الدخول في ميدان التكنولوجيا الرقمية بإنشاء كليات متخصصة، تفسح المجال أمام الطلبة لدراسة الذكاء الاصطناعي الذي بات يدخل في جميع العلوم والمعارف والنواحي الحياتية المختلفة.

"وجود توجه جيد من الطلبة وإقبال على هذا التخصص، وقد تم التأكد من ذلك من خلال تجربة جامعة وارث الأنبياء في محافظة كربلاء التي فتحت قسم الذكاء الاصطناعي ولقي إقبالاً كبيراً من الطلبة".

الصدمة الانتخابية تضرب مبكراً..

استبعاد جدلي يُنهي أحلام مرشحين قبل بدء السباق

فيلي - خاص:

أثارت قرارات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق باستبعاد عدد من المرشحين لانتخابات مجلس النواب المقررة في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، بسبب شرط "حسن السيرة والسلوك" جدلاً واسعاً، فيما تؤكد المفوضية أن قراراتها قانونية وتستند إلى المادة 7 من قانون الانتخابات، وبالتنسيق مع الجهات الرقابية والقضائية.

وتباينت ردود الفعل بين من اعتبر الإجراء قانونيا يعزز ثقة الشعب بمجلس النواب، ومن رأى أن التوسع في تفسير الشروط قد يؤدي إلى "إقصاء سياسي"، فيما يبقى الحسم بيد الهيئة القضائية المختصة بالنظر في الطعون.

مخالفة شروط الترشيح

وبهذا السياق، يؤكد عضو الفريق الإعلامي لمفوضية الانتخابات، حسن هادي زاير، أن استبعاد عدد من المرشحين جاء نتيجة مخالفتهم لشروط الترشيح المنصوص عليها في قانون الانتخابات رقم 12 لسنة 2018 المعدل، وتحديدا المادة (7/3)، التي تشترط أن يكون المرشّح "حسن السيرة والسلوك، وغير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف، بما في ذلك قضايا الفساد الإداري والمالي، بموجب حكم قضائي بات، سواء كان مشمولا بالعفو أم لا".

ويوضح زاير لمجلة "فيلي"، أن عملية التدقيق ما تزال مستمرة، مؤكداً أنه "لا يمكن تحديد عدد نهائي للمرشّحين المستبعدين في الوقت الحالي، لأن الدوائر المختصة ما تزال ترسل نتائج التحقق تباعا".

ويشيرُ إلى أن للمرشحين المستبعدين الحق في الطعن بقرار الاستبعاد خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشره على الموقع الرسمي للمفوضية. كما بيّن أن الهيئة القضائية ستبت بالطعون خلال سقف زمني لا يتجاوز عشرة أيام.

التزام بإنفاذ القانون

وتعليقا على هذه الإجراءات، يؤكد الخبير في مجالِ مكافحة الفساد، سعيد ياسين، أن قرارات استبعاد عدد من المرشحين من السباق الانتخابي جاءت استنادا إلى تطبيق صارم لتعليمات مفوضية الانتخابات وقوانينها النافذة، وبالتعاون المباشر مع هيئة النزاهة، وهيئة المساءلة والعدالة، والسلطة القضائية، فضلاً عن مراجعة القيود الجنائية.

ويوضح ياسين لمجلة "فيلي"، أن "المؤسسات المعنية تعمل ضمن لائحة قواعد السلوك التي وضعتها هيئة النزاهة بالتنسيق مع جهات عدة، حيث يتم استبعاد كل من توجد بحقه مؤشرات جزائية أو جنائية، أو ثبت تورطه بجرائم مخلة بالشرف، وذلك وفق ما يقتضيه القانون".

ويضيف أن للمرشحين المستبعدين حق الاعتراض على قرارات المفوضية من خلال الآليات القانونية المتاحة، مشددا على أن "هذا الإجراء يمثل مساراً قانونياً طبيعياً ضمن السياق العام لعملِ المفوضية".

ويلفت ياسين إلى أن مجلس مفوضية الانتخابات، المكوّن من قضاة، يتعامل مع هذه الملفات بحيادية كاملة، ووفق نصوص القانون، دون أي نوع من المحاباة، معتبراً أن هذه الخطوة "تمثل مظهراً مهماً من مظاهر الشفافية وإنفاذ القانون على الجميع".

ويبين أن "الفترة السابقة شهدت تطبيق قانوّن العفو العام، الذي شمل قضايا تتعلق بالتزوير، والفساد، والاحتيال، وجرائم مخلة بالشرف، وهي أمور تؤثر بشكل مباشر على معيار حسن السيرة والسلوك الذي يعد أحد شروط الترشح الأساسية".

ويتوقع ياسين أن تصدر المفوضية قوائم جديدة من المستبعدين، ضمن عملية تدقيق شاملة تستند إلى معايير دستورية وقانونية، تشمل التأكد من عدم شمول المرشح بإجراءات المساءلة والعدالة، وعدم وجود قيود جنائية أو أحكام مخلة بالشرف، إضافة إلى التنسيق مع هيئة النزاهة وتحليل البلاغات والمعلومات

الواردة من المواطنين.

ويرى أن مفوضية الانتخابات "تمضي في الاتجاه الصحيح"، مؤكداً أهمية مراقبة المراحل المقبلة، خصوصاً ما يتعلق بالترويج الانتخابي، وضبط استخدام المال العام وموارد الدولة، بما يسهم في تعزيز ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية.

تؤسس لبرلمان شرعي

وفي السياق نفسه، يشيد النائب السابق رزاق الحيدري بقرارات مفوضية الانتخابات القاضية باستبعاد عدد من المرشحين غير المستوفين للشروط القانونية، واصفاً إياها بأنها "قرارات صائبة وشجاعة"، من شأنها أن تعزز نزاهة العملية الانتخابية وترفع من مستوى ثقة المواطنين بالسلطة التشريعية المقبلة.

ويقول الحيدري لمجلة "فيلي"، إن "الخطوة التي اتخذتها المفوضية تمهد لتشكيل برلمان يستوفي المعايير القانونية الواضحة، ما سينعكس إيجاباً على ثقة الشعب بهذا البرلمان، وبالتالي تحفيز المشاركة الواسعة في الانتخابات المقبلة، الأمر الذي من شأنه تعزيز الاعتراف الشعبي والدولي بالنظام السياسي العراقي".

ويضيف أن "من المفترض أن تكون هذه الإجراءات قد طبقت في الانتخابات السابقة، من خلال تصفية المرشحين استناداً إلى القوانين"، مؤكداً أن "تطبيق القانون على الجميع هو الأساس لضمان عملية انتخابية نزيهة وتمثيل حقيقي للشعب".

تدقيق صارم

أما من الناحية القانونية للإجراءات، يؤكد الباحث القانوني علي التميمي أن قرارات استبعاد عدد من المرشحين من انتخابات مجلس النواب لعام 2025 تستند إلى أسانيد قانونية واضحة، تنبع من القوانين والأنظمة المعمول بها في العملية الانتخابية، وعلى رأسها قانون الانتخابات رقم 12 لسنة 2018 المعدل بالقانون رقم 4 لسنة 2023، إلى جانب نظام الشكاوى والطعون الانتخابية، وقواعد السلوك، وتعليمات تسجيل المرشحين الصادرة لهذا العام.

ويوضح التميمي لمجلة "فيلي"، أن "القانون يمنع الترشيح في حال مخالفة شروط الترشح أو ارتكاب جرائم انتخابية، مثل إثارة النعرات الطائفية، أو التهجم على مؤسسات الدولة، أو الإساءة إلى القضاء أو المرشحين الآخرين، أو ارتكاب أفعال يعاقب عليها قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969".

ويشير إلى أن "مجلس المفوضين يمتلك الصلاحية بإلغاء مصادقة أي مرشح استناداً إلى الأدلة المقدمة، ويمكنه أيضاً إحالة المخالفات إلى الدائرة القانونية لرفع دعاوى قضائية أمام المحاكم المختصة".

ويبين أن قرار الاستبعاد قابل للطعن أمام الهيئة القضائية للانتخابات، وفقاً لقانون مفوضية الانتخابات رقم 31 لسنة 2019، حيث يمنح القانون المرشح المستبعد مدة ثلاثة أيام لتقديم طعن، على أن تبت الهيئة القضائية فيه خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه، استناداً إلى المادة 20 من القانون.

ولفت التميمي إلى أن "الاستبعاد يتم بناء على وجود شكاوى رسمية وأدلة موثقة، أو سجلات جنائية لدى الأدلة الجنائية، أو قرارات صادرة من هيئة المساءلة والعدالة، أو وجود خلل في المؤهلات الدراسية والشهادات المقدمة".

ويصف التميمي المرحلة الحالية التي تسبق إجراء الانتخابات بأنها "اختبار حقيقي للمرشحين، والغلبة فيها ستكون للملتزمين بالقانون، والمبتعدين عن المخالفات".

وأضاف: "نحن أمام سباق انتخابي شاق، لا يفوز فيه إلا الصابرون الذين يحترمون القانون ويثبتون كفاءتهم".

ويؤكد التميمي على ضرورة التعامل بدقة وتأنٍ في هذه المرحلة الحساسة، نظراً لارتفاع أعداد المرشحين، مشدداً على أن "حق الطعن يمثل المحطة الأخيرة للمرشحين المستبعدين، وهو جزء أساسي من ضمان العدالة الانتخابية".

توسع في التفسير

لكن في المقابل، يوضح الخبير القانوني محمد جمعة، أن قرارات استبعاد بعض المرشحين من انتخابات مجلس النواب لعام 2025 جاءت استناداً إلى المادة 7 من قانون الانتخابات، التي تنص على شروط الترشح، لاسيما شرط "حسن السيرة والسلوك"، وعدم صدور أحكام قضائية بحق المرشح تتعلق بجنايات أو جنح مخلة بالشرف أو قضايا فساد، حتى وإن كان قد شمل بالعفو.

ويبين جمعة لمجلة "فيلي"، أن "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اعتمدت تفسيراً موسعاً لشرط حسن السيرة والسلوك، ليشمل أيضاً المرشحين الذين لم تصدر بحقهم أحكام قضائية نهائية، لكن لديهم دعاوى أو اتهامات لم تحسم بعد"، مؤكداً أن المفوضية اعتبرت هذه الاتهامات سبباً كافياً للإخلال بشرط حسن السيرة والسلوك.

ورغم اعترافه بحق المفوضية في تفسير المواد القانونية واستبعاد من لا تنطبق عليه الشروط، إلا أن جمعة أبدى تحفظه على هذا التوسع في التفسير، قائلاً: "نحن نرى أن من عليه اتهامات فقط، ولم تصدر بحقه أحكام قضائية، لا يمكن اعتباره مخلاً بحسن السيرة والسلوك، إذ إن الاتهام لا يعد دليلاً قانونياً كافياً، وقد تكون هناك دعاوى كيدية".

ويؤكد القانوني على أهمية التمييز بين "الاتهام" و"الإدانة"، مشدداً على ضرورة التمسك بقاعدة أن الأصل في الإنسان البراءة ما لم تثبت إدانته بحكم قضائي بات.

يهدد التوازن السياسي

وفي الجانب نفسه، يوصف المحلل السياسي عباس الجبوري قرارات استبعاد عدد من المرشحين من المشاركة في الانتخابات العراقية المقبلة بـ"المفاجئة والغريبة"، مشيراً إلى أن بعض المستبعدين هم نواب شغلوا مقاعد في البرلمان لأربع دورات متتالية.

ويقول الجبوري لمجلة "فيلي"، إن "استبعاد هذه الشخصيات بحجة الاجتثاث يبدو غير منطقي، خصوصاً أن من بينهم قادة بارزين لعبوا أدواراً محورية في تحرير العراق من تنظيم داعش"، مضيفاً أن "العديد من الأسماء تم استبعادها لأسباب سياسية بحتة، فيما يمكن وصفه بـ(عملية قشط) تنفذها مفوضية الانتخابات".

ويحذر الجبوري من أن هذه الإجراءات قد تؤدي إلى اختلال في التوازن السياسي داخل البلاد، لا سيما في ظل غياب التيار الصدري عن السباق الانتخابي.

ويرى أن "إقصاء هذه الشخصيات من المشهد الانتخابي قد يفتح المجال أمام صعود مرشحين غير مؤهلين لأداء مهامهم التشريعية، ما سينعكس سلباً على فاعلية البرلمان المقبل".

النائب السابق رزاق الحيدري:

"الخطوة التي اتخذتها المفوضية تمهد لتشكيل برلمان يستوفي المعايير القانونية الواضحة، ما سينعكس إيجاباً على ثقة الشعب بهذا البرلمان، وبالتالي تحفيز المشاركة الواسعة في الانتخابات المقبلة".

الخبير القانوني محمد جمعة:

"نحن نرى أن من عليه اتهامات فقط، ولم تصدر بحقه أحكام قضائية، لا يمكن اعتباره مخلاً بحسن السيرة والسلوك، إذ إن الاتهام لا يعد دليلاً قانونياً كافياً، وقد تكون هناك دعاوى كيدية".

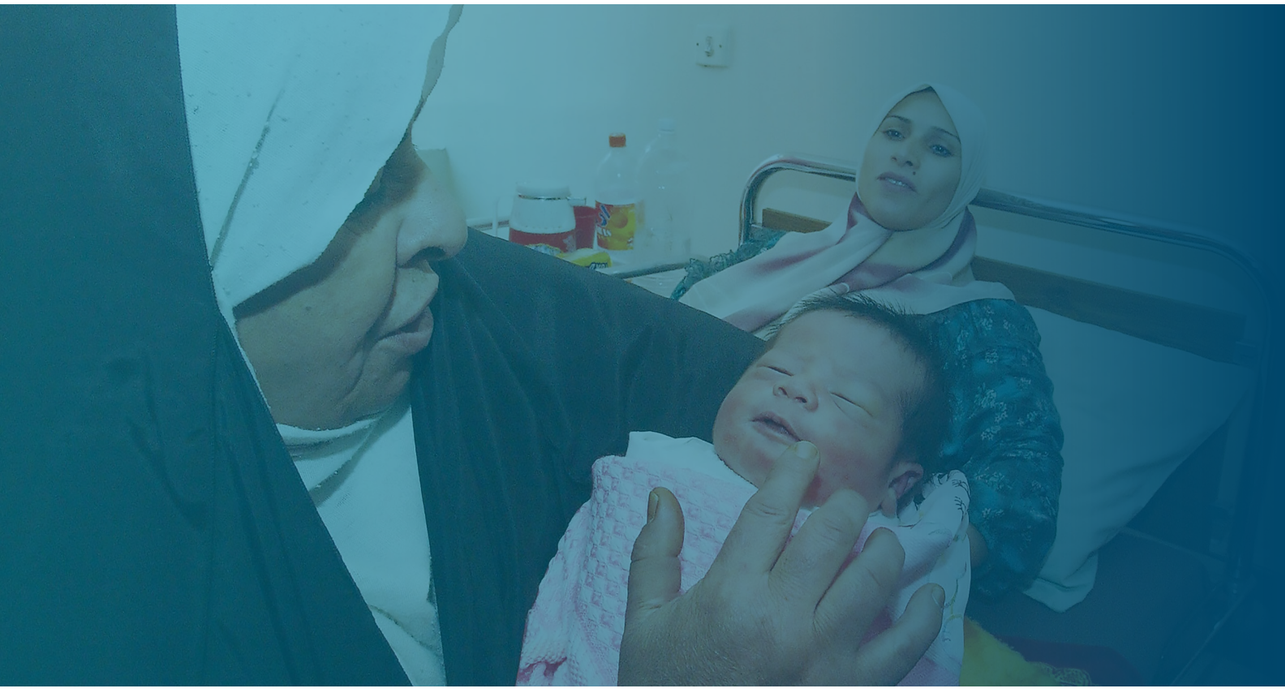

الطلق الطويل..

الإهمال وقلة الخبرة الطبية تودي بحياة الأجنة وتهدد النساء الحوامل

فيلي - خاص:

ينبعث صراخ هنا وأنين هناك في إحدى صالات الولادة بمستشفى حكومي في العاصمة العراقية بغداد، فيما تبدو اللامبالاة على وجوه الممرضات اللواتي يذرعن الصالة ذهاباً وإياباً.

في هذه الصالة، هناك امرأة تعض بقوة على شرشف السرير، وأخرى من السرير المجاور تطلق صرخة ألم حادة.

تتطلع عيون النسوة اللواتي ينتابهن الطلق إلى الباب، لعل الطبيبة النسائية تدخل وتوعز بإجراء عمّلية قيصرية للتخلص مما يعانين من آلام المخاض.

الخوف والرهبة والفرح والألم تمتزج لدى النساء الحوامل وهنّ ينجبن الطفل البكر.

الشابة عبيرانتظرت بفرح وخوف لحظة إنجاب طفلها الأول، ومنذ اقتراب نهاية شهرها التاسع من الحمل، ما فتئت تزور الطبيبة النسائية، وحين شعرت ليلاً بآلام المخاض توجهت إلى المستشفى واتضح أن الولادة ما زالت في مراحلها الأولى، وأنها بحاجة للانتظار لمدة 24 ساعة.

داهم عبير الحزن، ومع اشتداد ألم المخاض علمها، كانت تتمنى الخلاص منه بأي ثمن.

تقول عبير لمجلة "فيلي" "كان الألم شديداً ولا يطاق، والممرضات يوصينني بالصبر والتحمل، بينما كانت تقوم الطبيبة المقيمة بفحصي كل 6 ساعات حتى أصبح ماء الجنين أخضر اللون، وشرب منه الجنين ما أدى إلى تسممه وبقي مدة شهر في قفص في الخدج".

وتضيف "لم يكن يسمح لأحد بالدخول معي إلى صالة الولادة وكنت أتعذب وأستغيث وحيدة، لم أعرف أن طفلي سيكون مصيره الهلاك بسبب الإهمال والتقصير وغياب التكنولوجيا الطبية الحديثة".

إما هند وسام فتؤكد، أن "حالات الإهمال وترك المريضة تعاني آلام المخاض دون مهدئات وفحص منتظم، أمر شائع في المستشفيات العامة".

وتؤكد لمجلة "فيلي"، أنها بقيت يومين كاملين تعاني أوجاع المخاض دون أن تدخل من الأطباء لفحصها وتخفيف ألمها إلى أن خفتت حركة الجنين، منوهة إلى أنه "بعد ذلك تم إجراء فحص وتخطيط لنبض الجنين واتضح أن نبضه أصبح ضعيفاً ومتقطعاً ويعاني من نقص حاد في الأوكسجين، فتم إجراءعملية ولادة قيصرية".

وتلفت إلى أن طفلها استغرق مدة أسبوعين في ردهة "إنعاش الخدج"، وبقي يعاني بعد ذلك من تأخر في النمو الحركي خلال سنواته الأولى.

وتتكرر هذه المعاناة في المستشفيات العامة بسبب عدم وجود ضوابط وقوانين تحدد الفترة الزمنية التي يجب أن تخضع خلالها المريضة لعملية ولادة قيصرية، وترك الأمر لخبرة الطبيبة وتجربتها وحسب.

ورغم عدم وجود إحصائيات رسمية بعدد النساء اللواتي فارقن الحياة خلال الولادة أو فقدن أطفالهن أو تعرضن بعد الولادة لمشاكل صحية، بيد أن ثمة نساء وفتيات ممن شهدن التجربة تحدثن عما لحق بهن من ضرر جراء تأخير العمليات القيصرية.

وتقول ياسمين جواد، لمجلة "فيلي" "ما كنت أعلم أنني سأعاني من ألم حاد وأعرض طفلي للاختناق في المستشفى الحكومي".

وبدأت قصة ياسمين جواد في منتصف الليل بإحدى الليالي الشتائية، إذ جاءها المخاض على حين غرة، فذهبت إلى المستشفى وقالوا إن عليها الانتظار في صالة الولادة.

وتتابع جواد "مرت 8 ساعات وأنا أصرخ من الألم ويتناهى إلى سمعي صياح الممرضات وهن يقلن لي اصبري، ستحتاجين إلى 18 ساعة أخرى من الطلق من أجل الإنجاب الطبيعي".

وتضيف "فجأة تغيرت ملامح وجه الطبيبة بعد قياس النبض، وقررت إجراء عملية قيصرية طارئة، ولكن ذلك تم بعد فوات الأوان. لقد فقدت طفلي بسبب تأخر الولادة إذ لم يلبث سوى يومين في إنعاش الخدج حتى توقف قلبه وفارق الحياة".

وتشير إلى أنه "لا يمكن إدراك حجم المعاناة في صالات الولادة داخل المستشفيات الحكومية، إذ بالإضافة إلى ما تعانيه النساء من آلام المخاض ثمة خوف شديد من فقدان الطفل أو تعرضه للاختناق، خاصة وأن طبيبة التوليد واحدة فقط في صالة تضم عشرات الحوامل، وهذه الحالة تتكرر يومياً".

ووفقاً للأخصائيين، الأخطاء شائعة في المستشفيات، إذ يؤكدون على أنه يجب منح المرأة الحامل فرصة للإنجاب الطبيعي

الإهمال وقلة الخبرة الطبية تودي بحياة الأجنة وتهدد النساء الحوامل

شريطة أن تخضع هي وجنينها للمتابعة الطبية ولا تترك مسجاة على السرير وحسب.
وبهذا الصدد، تقول الطبية الأخصائية في التوليد نضال الهيتي، لمجلة "فيلي" "ليس لوزارة الصحة أي مسؤولية على الطبيبة المشرفة على الولادات، كما أنه ليس بوسع الوزارة محاسبة الطبيبة المشرفة إذا تعرضت المرأة أو طفلها أو كلاهما للخطر أو الموت لأن الطبيبة ستجد شتى الأعذار للتخلص من مسؤولية موت الجنين".
وتضيف "الولادة الطبيعية أمر جيد وصحي بالنسبة للحامل وللجنين معا، لما للولادة القيصرية من أعراض جانبيةً مستقبلية، لكن يجب أن لا يتجاوز معدل العمليات القيصرية من 3 إلى 5 حالات من بين كل 100 ولادة طبيعية".
وتشير إلى "وجود تداخلات طبية غير صحية تعسر الولادة الطبيعية وتتم أحياناً من خلال إعطاء مغذي بطريقة غير صحيحة"، مؤكدة أن "الولادة الطبيعية هي حالة مثالية لصحة الأم والطفل بشرط طبيعي وهو وجود متابعة مستمرة لنبض الطفل وكمية الأوكسجين لأن نقصه عند الجنين يتسبب بمشاكل عديدة مستقبلاً ومنها الإصابة بالغباء ويتضح ذلك في سن الرابعة".
وتلفت الهيتي إلى "عدم توفر جهاز تخطيط لقلب الجنين وهو في رحم أمه لتتمكن الطبيبة من خلاله معرفة وضع الجنين وتقلصات قلبه"، منوهة إلى أن "جهاز التخطيط هذا يبقى مربوطاً على الأم أثناء الولادة لتتسنى متابعة الجنين بشكل دقيق".
وتنوه إلى أن "العملية القيصرية ليست هي الحل الصواب دائماً، فالعملية تحتاج إلى مواد مخدرة وقد تتعرض المريضة لمضاعفات خلال العملية، ومن الصواب وضع المريضة في صالة الانتظار لفترة تتراوح بين 6 إلى 8 ساعات مع متابعة دقيقة ومستمرة للمريضة وللجنين بغية أن تنجب بشكل طبيعي ودون خطر".
ويؤكد مصدر مطلع في وزارة الصحة، لمجلة "فيلي"، وجود "إهمال وتقصير من الكوادر الطبية في صالات الولادة".
ويشير المصدر إلى أن "بعض الأجنة يتعرضون للاختناق نتيجة تصرف خاطئ من الكوادر الطبية، أو لا يتم زرق أبر التوسع التي تحتاجها المرأة الحامل أحياناً"، مؤكداً أنه "لا تتم محاسبة أية طبيبة جراء اختناق الجنين بسبب الأعذار والتبريرات التي يقدمنها، ومن بينها المقولة الأكثر شيوعاً (اختنق الجنين لأن شارب مي الراس)".
ومثلما تسبب الولادة القيصرية بأعراض جانبية، غهناك مخاض طويل المشاكل.
وتؤكد أخصائية التوليد، الطبيبة هناء شاكر، لمجلة "فيلي"، أن "المخاض الطويل يؤدي إلى نزول ماء الجنين، وهناك احتمال ازدياد العدوى الرحمية أو المجاري البولية التي تنتقل إلى الجنين إضافة إلى حدوث نزيف شد".
وتضيف "لتأخر الولادة تأثيرات مباشرة على الجنين إذ يسبب الاختناق الولادي من خلال الانقباضات الولادية الطويلة التي قد تقلل من دفع الدم إلى المشيمة، ما يؤدي إلى خطر إصابة الدماغ بنقص الأوكسجين"، مؤكدة أن "الجنين الذي يولد بعد مخاض طويل لابد من وضعه في الخدج لمراقبة وضعه الصحي".
صالات الولادات العامة وما يحدث فيها من مشاكل، تفتح عشرات الأسئلة وعلامات التعجب أمام الجهات المختصة لرصد الفوضى والعشوائية وعدم توفر الأجهزة الطبية الكافية بهذه الصالات للإشراف على النساء الحوامل وتجنب المخاطر الصحية للأم والجنين.

« بالإضافة إلى ما تعانيه النساء من آلام المخاض ثمة خوف شديد من فقدان الطفل أو تعرضه للاختناق، خاصة وأن طبيبة التوليد واحدة فقط في صالة تضم عشرات الحوامل، وهذه الحالة تتكرر يومياً »

الأخصائية في التوليد نضال الهيتي: «ليس بوسع الوزارة محاسبة الطبيبة المشرفة إذا تعرضت المرأة أو طفلها أو كلاهما للخطر أو الموت لأن الطبيبة ستجد شتى الأعذار للتخلص من مسؤولية موت الجنين".»

تحنيط الحيوانات في العراق..

حين يتحوّل الموت إلى ذكرى أبدية

فيلي - خاص:

في زاوية ضيقة من سوق الغزل، تظهر مجسمات خلف واجهة أحد المحال وكأنها تراقب المارة بصمت، فيما يجلس محمد خالد داخل محله تحيط به حيوانات مفترسة وأخرى أليفة مصطفّة بعناية، وكأنها في قلب غابة ساكنة، لكنها في الحقيقة بلا حياة.

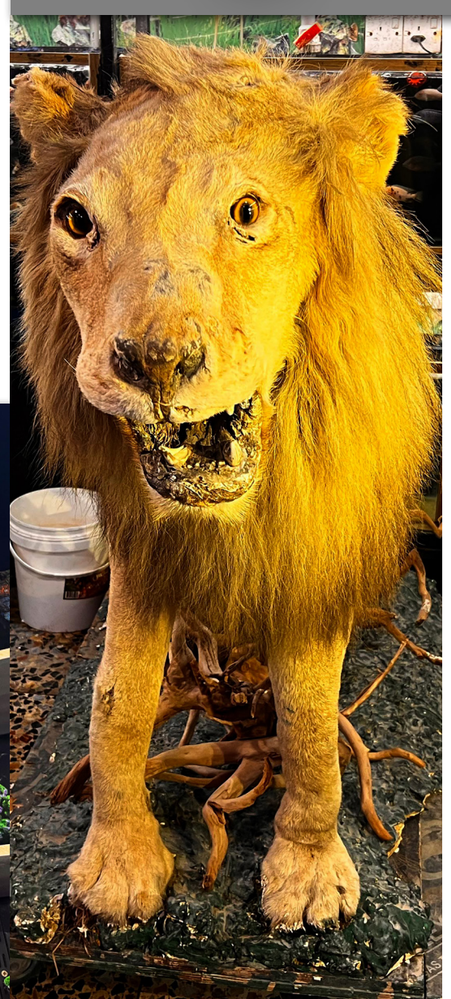

في هذا المكان القديم، تختلط أصوات الباعة برائحة الجلد والمواد الكيميائية، حيث تمارس مهنة تحنيط الحيوانات النافقة.

زبائن محمد، الذي يمارس المهنة من 9 سنوات، ليسوا جميعهم من هواة جمع التحف، بل العديد منهم أشخاص فقدوا حيواناتهم الأليفة ويرغبون في الاحتفاظ بها كما كانت، لتبقى ذكرى حية تزين رفوف المنازل أو نوافذ الغرف، وتحكي حكاية وفاء لا يوقفها الموت.

ويعرف "التحنيط"، بمعالجة جسم الحيوان بعد موته بطرق خاصة تمنع تحلله، مع إعادة تشكيله ليبدو وكأنه حي، حيث تبدأ العملية بإزالة الأجزاء الداخلية الأكثر عرضة للتلف، ثم تنظيف الجلد ومعالجته بمواد كيميائية تمنع التعفن والحشرات، قبل حشوه بمواد تمنحه الشكل والحجم الطبيعيين، وتثبيت العيون الصناعية في أماكنها، وأخيراً وضعه في هيئة واقعية.

أسعار "التحنيط"

"أحنط الحيوانات البرية والأليفة والطيور باستخدام مادة (الفورمالديهايد) التي أشتريها من المذاخر الطبية، إضافة إلى مواد التعقيم، أحقن الأجزاء التي تحتوي على لحم بإبر خاصة، وأحياناً أستخدم مادة الفوم التي تحقن تحت الجلد"، وفقاً لما قاله محمد، لمجلة "فيلي".

ويضيف أن "أغلب زبائني ممن ارتبطوا بعلاقة خاصة مع حيواناتهم"، مبيناً أن "الأسعار تختلف بحسب نوع الحيوان وحجمه".

وبحسب محمد، فقد تصل كلفة تحنيط اللبوة إلى ثلاثة ملايين دينار، والأسد من 2 إلى 3 ملايين دينار، والدب القطبي والنمر مليون دينار لكل منهما، والفهد 800 ألف دينار، والنعامة 250 ألف دينار، والوشق 100 ألف دينار، والقنفذ 15 ألف دينار، والهدهد 10 آلاف دينار.

ويتابع محمد، حديثه قائلاً إن "تحنيط الطيور يستغرق من 3 إلى 6 أيام بحسب نوعها، تبدأ بنزع الجلد الرقيق بحذر، ثم التجفيف بمادتي "البوركس" و"الفورمالين"، فصناعة الهيكل من الأسلاك والقطن، أما الحيوانات الصغيرة فيستغرق تحنيطها من يومين إلى أربعة أيام".

ويشير إلى أن "أغرب الطيور التي حنطها كانت طيوراً أسترالية وأفريقية نادرة"، وعلى الرغم من أن التحنيط هو عمله الرئيسي، فإنه يعتبر نفسه مناصراً للبيئة، ويعارض الصيد الجائر، مؤكداً أنه "لا يتعامل إلا مع الحيوانات الميتة، واتعاون أحياناً مع تجار طيور من البصرة يزوّدوني بما ينفق أثناء النقل".

ذكرى خالدة

من جانبها، تروي شهد الحسن، أنها رغبت في تحنيط كلبها بعد نفوقه حفاظاً على ذكراه، إذ كان يرافقها في جولاتها اليومية، وحين مات شعرت بالحزن والوحدة، وبعد بحث، وجدت أحد العاملين في التحنيط الذي أنجز المهمة بإتقان مقابل مبلغ مالي.

وتقول شهد، خلال حديثها للمجلة، إن كلبها حيّ ولم يمت منذ أن تم تحنيطه، مشيرة إلى أنه يزيّن غرفتها حالياً.

ويضم العراق عدداً من متاحف التاريخ الطبيعي، منها متحف التاريخ الطبيعي في بغداد الذي تأسس عام 1946 ويضم حيوانات محنطة وحشرات ونباتات تمثل الحياة الفطرية في البلاد، إضافة إلى متحف البصرة للتاريخ الطبيعي الذي تأسس في سبعينيات القرن الماضي ويحتوي على حيوانات برية ومائية محنطة.

بابل أيضاً تدخل السباق

وفي محافظة بابل، يقضي علاء السلامي، أوقاته بين جدران منزله الذي تحوّل إلى صالة عرض فريدة تضم حيوانات محنطة متنوعة.

بدأت قصته مع التحنيط صدفة حين اصطاد حيواناً صغيراً وحفظه بالملح، فنجحت التجربة وكانت نقطة انطلاقه نحو عالم جديد، حيث يقول علاء، إنه بدأ بفكرة بسيطة، ثم طور مهاراته بالبحث عن مواد وتقنيات خاصة، حتى أتقن المهنة.

ويضيف أن "تحنيط الطيور أصعب من الحيوانات ذات الشعر، بسبب رقة الريش وحاجته لعناية خاصة، لكني أصبحت قادراً على التعامل معه باحتراف بمرور الوقت".

تحولت هواية علاء إلى مهنة توفر له دخلاً جيداً، ويؤكد أن التحنيط يحتاج إلى المهارة والصبر والشغف بعالم الطبيعة وعلومها.

وفي سوق الغزل وبيوت الحلة، تبدو مهنة التحنيط أكثر من مجرد حرفة تقليدية فهي جسر يربط بين الحياة والموت، ومحطة لذكريات لا تموت لدى محبي الحيوانات.

وبفضل مهارة محمد خالد وعلاء السلامي وغيرهما، تتحول أجساد الكائنات إلى لوحات فنية تحكي قصص وفاء وألفة، تعكس شغفاً بفن نادر يتحدى الزمن، وبينما تتنوع الدوافع بين الحفاظ على الذكرى أو الأغراض العلمية، يبقى التحنيط مساحة للتخليد ووفاء لا يعرف النهاية.

قد تصل كلفة تحنيط اللبوة إلى ثلاثة ملايين دينار، والأسد من 2 إلى 3 ملايين دينار، والدب القطبي والنمر مليون دينار لكل منهما، والفهد 800 ألف دينار، والنعامة 250 ألف دينار، والوشق 100 ألف دينار، والقنفذ 15 ألف دينار، والهدهد 10 آلاف دينار.

دماء على قميص "الانتحار":

حين يصبح القتل فضيلة

فيلي - خاص :

تكاثرت في الآونة الأخيرة في العراق ظواهر موت النساء، وآخرها حادثة الطبيبة النفسية، بان زياد طارق، التي قال اهلها أنها انتحرت، في حين ان مخالفي هذا الطرح يقولون ان الأدلة تشير إلى أنها نُحرت.

وفي حين ان الجهات المعنية قالت انها تجري تحقيقات في الموضوع، يلاحظ صمت من الجهات القضائية والتنفيذية والتشريعية، ومنهم اعضاء في البرلمان حاولوا ايجاد المسوغات لإنهاء حياة الطبيبة؛ حتى ان احد اعضاء البرلمان نقل عنه قوله منشورا في وسائل التواصل الاجتماعي يقول فيه "حتى لو قتل مثلا.. واحد قتل اخته شنو دخلكم؟"ورأى المراقبون في ذلك منطقا ارهابيا و تسويغا لاعمال القتل واستهانة بأرواح الناس وتعد على القانون بحسب قولهم.

يأتي هذا في وقت يقوم رجال بقتل اخواتهم ثم يزعمون أمام الشرطة أنهم قتلوهن بسبب الشرف وغسل العار وهو ادعاء كاذب أدى إلى زيادة الجرائم ضد النساء.

وتتعدد الدوافع وراء جرائم قتل النساء في العراق، ولكن يمكن إجمال أبرزها فيما يعرف بجرائم الشرف، اذ تعد هذه الجرائم من أكثر الدوافع شيوعا؛ تحت هذا المسمى، يجري تسويغ قتل النساء بحجة "غسل العار" أو "الحفاظ على شرف العائلة"، وذلك بناء على اتهامات قد تكون كاذبة أو ملفقة تتعلق بسلوك المرأة، مثل العلاقات خارج إطار الزواج أو التعبير عن الرغبة في الزواج من شخص لا توافق عليه العائلة.

ويشكل العنف الممنهج ضد النساء في داخل الأسرة دافعا رئيسا للقتل، قد يكون القتل نتيجة لتصاعد هذا العنف أو رفض المرأة الخضوع لسلطة الرجل، سواء كان الأب أو الأخ أو الزوج، غالبا ما ترتبط هذه الجرائم بالمفاهيم الأبوية التقليدية التي تمنح الرجل سلطة مطلقة على حياة المرأة.

ويمكن أن تكون الخلافات بشأن الميراث، أو المال، أو الزواج، أو حتى الانتقام الشخصي، دوافع للقتل؛ في كثير من الأحيان، يجري استغلال مفهوم "الشرف" ذريعة لتغطية هذه الدوافع الحقيقية؛ كما إن القوانين التي تمنح القتلة أحكاما مخففة، بخاصة في ما يسمى جرائم الشرف، تشجع على ارتكاب مزيد من الجرائم، وكذلك أن ضعف الإجراءات القانونية، والتحقيقات غير الفعالة، وغياب المساءلة الصارمة، كل ذلك يرسل رسالة مفادها أن الجناة قد يفلتون من العقاب.

ومن العوامل المشجعة لاستمرار هذه الظاهرة، الأطر القانونية المتساهلة، فبرغم تواجد بعض الجهود التشريعية، إلا أن القوانين العراقية ما تزال تحتوي على ثغرات تسمح للمتهمين في جرائم "الشرف" بالحصول على أحكام مخففة، أو حتى الإفلات من العقاب.

ولا زال المجتمع العراقي ينظر إلى هذه الجرائم على أنها شؤون داخلية للعائلة، مما يعزز فكرة أن العائلة لها الحق في "تأديب" أفرادها، كما أن التسويغ الاجتماعي للقتل بحجة الشرف يقلل "بحسب مروجي ذلك" من وصمة العار التي قد تلحق بالجناة، بل وقد يعدهم البعض "حماة للشرف".

فضلا عن ذلك هناك ضعف في الدور الحكومي والمؤسساتي، يشمل ذلك ضعف حماية النساء المعرضات للخطر، وغياب مراكز إيواء كافية، وكذلك ضعف التوعية المجتمعية، و ان صمت الجهات الرسمية والتنفيذية، في بعض الحالات، يشجع الجناة على الاستمرار في أعمالهم الإجرامية، و عندما يرى الجناة أن هناك فرصة للإفلات من العقاب، سواء بسبب الواسطة، أو التستر، أو التساهل القضائي، فإن ذلك يشجعهم على ارتكاب مزيد من الجرائم، حتى لأتفه الأسباب.

تتطلب مكافحة جرائم العنف ضد النساء في العراق نهجا متعدد الأبعاد يشمل الجوانب القانونية والمجتمعية والتعليمية، وكذلك توفير الدعم والحماية للضحايا، و إن العمل على إيقاف هذه الظاهرة الخطيرة يتطلب تضافر جهود جميع الجهات، من الحكومة إلى المجتمع المدني والأفراد.

ومن أهم طرق المعالجة والإجراءات المقترحة، تتعلق بالإطار القانوني والعدالة بتشديد العقوبات، اذ يتوجب تعديل القوانين الحالية التي تمنح الجناة في جرائم "الشرف" أحكاما مخففة، والتعامل مع هذه الجرائم بوصفها جرائم قتل عمد تستحق أقصى العقوبات.

ومن الاجراءات إصدار القوانين المطلوبة، اذ يعد إقرار قانون حماية الأسرة من العنف المنزلي خطوة حاسمة لضمان حماية النساء من العنف في داخل منازلهن وتوفير آليات فعالة للإبلاغ

دماء على قميص "الانتحار": حين يصبح القتل فضيلة

والمقاضاة؛ و من الضروري تدريب رجال الشرطة والقضاة على التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة بحساسية وحيادية، والتحقيق فيها بجدية وفعالية، لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب.

ويجب على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني توفير ملاجئ آمنة للنساء والفتيات المعرضات للخطر، بخاصة أولئك اللواتي يواجهن تهديدات بالقتل؛ و من الضروري إتاحة خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للناجيات من العنف، لمساعدتهن على التعافي وإعادة الاندماج في المجتمع.

و يجب تفعيل خطوط ساخنة للطوارئ تمكن النساء من الإبلاغ عن حالات العنف وطلب المساعدة الفورية من دون خوف، و إطلاق حملات توعية وطنية واسعة النطاق في وسائل الإعلام والمدارس والمساجد، لتسليط الضوء على خطورة العنف ضد المرأة وتفكيك المفاهيم الخاطئة بشأن "الشرف" و"غسل العار".

و ينبغي مراجعة المناهج الدراسية وتغييرها لتعزيز قيم المساواة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة ورفض العنف؛ و من المهم إشراك الرجال والقيادات الدينية في هذه الحملات، لأنهم يؤدون كواقع حال دورا محوريا في تغيير الأفكار السائدة وتعزيز ثقافة الاحترام والتعايش.

وفي العراق يصور كثير من جرائم قتل النساء على أنه حالات انتحار في واحدة من أبشع صور العنف الأسري الذي يقف وراءه أحد أفراد الأسرة أو العشيرة أو باتفاق بينهما، والهدف دائما الإفلات من العقاب بحسب تقرير لمراسل فرانس 24 في بغداد؛ اذ تظهر الإحصائيات حدوث ارتفاع غير مسبوق في معدلات الانتحار في العراق في السنوات الأخيرة.

ووفق المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان، فإنه في غضون عامين ونصف العام (من 2022 إلى منتصف 2024) شهد العراق تسجيل أكثر من ألفي حالة ومحاولة انتحار؛ اذ شهد عام 2022 تسجيل ألف و73 حالة ومحاولة انتحار، في حين شهد عام 2023 تسجيل 700 حالة انتحار، وشهدت الأشهر الستة الأولى من عام 2024، تسجيل 300 حالة ومحاولة انتحار؛ وتوضح إحصائيات المركز أن الأعوام من 2016 إلى 2021، شهدت تسجيل ثلاثة آلاف و63 حالة ومحاولة انتحار.

في 2016 تسجيل 343 حالة انتحار، وفي 2017 تسجيل 449 حالة انتحار، وفي 2018 تسجيل 519 حالة انتحار، وفي 2019 تسجيل 588 حالة انتحار، وفي 2020 تسجيل 644 حالة انتحار، وفي 2021 تسجيل 863 حالة، ويلاحظ ان النسبة تتصاعد مع كل وقت يمر؛ ووفق مصادر في وزارتي الصحة والداخلية، فإن الغالبية الكبرى من عمليات ومحاولات الانتحار كانت لفتيات.

الشيخ عدنان الدنبوس، شيخ عشيرة كنانة، وهو نائب سابق في مجلس النواب العراقي، يقول في تصريح ان "هذه الجرائم من المسكوت عنها في العراق؛ نظرا لطبيعة المجتمع العراقي الدينية والعشائرية، و في أغلب الأحيان تقتل الضحية على الشبهة، من دون دليل أو تحقق، وأحيانا تقتل بطريقة لا تلفت النظر"، ضاربا المثل بحالات حرق أو صعق بالكهرباء، أو عن طريق إعطائها مواد سامة، لكي تظهر الجريمة انتحارا.

المتحدث السابق باسم المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق علي البياتي،يوضح أن جرائم "غسل العار" منتشرة في جميع مناطق العراق، وتشهد البلاد زيادة واسعة في معدل هذه الجرائم، مشيرا إلى أن الإحصائيات تؤكد أن هناك ما لا يقل عن وقوع 150 حادثة مقتل فتاة أو امرأة سنويا، بسبب جرائم الشرف، مستدركا أن "العدد الفعلي أكثر من ذلك". وترى ناشطات في عدة منظمات حقوقية بالعراق، أن الأرقام المعلنة لجرائم القتل "بذريعة الشرف" في العراق، هي أقل بكثير من الأعداد الفعلية، نظرا لوقائع جرائم أخرى تجري في سرية تامة، ولا يبلغ عنها.

"يجب على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني توفير ملاجئ آمنة للنساء والفتيات المعرضات للخطر، بخاصة أولئك اللواتي يواجهن تهديدات بالقتل؛ و من الضروري إتاحة خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للناجيات من العنف، لمساعدتهن على التعافي وإعادة الاندماج في المجتمع".

يودعونه بكسر الأواني..

تقاليد عراقية لطرد نحس شهر صفر

فيلي - خاص:

"اطلع يا صفر اطلع يا صفر" هكذا تردد الحاجة أم حسن (60 عاماً) بصوت عال وهي تطرق أبواب المنزل والجدران وشفاهها تردد تمتمات غير مفهومة.

لا تكتفي الحاجة بهذه التمتمات الغامضة، بل تقوم بحرق مكنسة من الخوص مرددة "اطلع يا صفر حركناك يا صفر يابو المصايب والكدر اطلع يا صفر يا شهر الشؤم والضجر".

وترتبط هذه العادات التي يمارسها عراقيون في نهاية شهر صفر بتقاليد لا مناص من ممارستها عند كثيرين خاصة في مدن وسط وجنوب العراق.

ومن التقاليد الأخرى، شراء نساء الذهب في آخر أربعاء من شهر صفر كنوع من التفاؤل ودفع الحزن.

ويرجع هذا التقليد لارتباط شهر صفر، حسب مصادر تاريخية بأصفار مكة وخلوها من أهلها حيث سافروا في هذا الشهر.

ويوضح الباحث الأثري مهدي البديري، أن "شهر صفر يرتبط في الذهنية العراقية بأحداث تاريخية مؤسفة، ما جعل بعض العراقيين يربطونه بفكرة (النحس) أو (الشر) ويمارسون طقوساً خاصة لدرء المكاره، خاصة وأن وفاة نبي الإسلام محمد وقعت في شهر صفر واستشهاد الإمام الحسن والإمام علي بن موسى الرضا إضافة إلى ذكرى أربعينية الإمام الحسين".

ومن العادات التي يمارسها البغداديون في شهر صفر، يقول البديري لمجلة "فيلي"، إن "منها تجنب إقامة المناسبات السعيدة كحفلات الزواج والميلاد وغيرها، أما في غروب الشمس من آخر يوم بشهر صفر فيقدم الكثير على كسر الأواني الفخارية أو الزجاجية أمام بيوتهم أو محالهم التجارية، لاعتقادهم أن هذه العادة المتوارثة منذ مئات السنين، تطرد (النحس) والشر الذي يظنون أنه مرتبط بشهر صفر".

وبالإضافة إلى طرد النحس، يعتقد البعض أن حرق المكنسة اليدوية وكسر الأواني قد يمنع من فقدان شخص عزيز عليهم، لكن بعض التقاليد الشعبية تمتزج مع

كيف صنعت الحروب الأجواء اللاهبة؟

"مستحبات" دينية يوصي بها الفقهاء وعلماء الدين، كالصدقة والدعاء لدفع البلاء والمكاره وجلب الخير نهاية شهر صفر، وفقاً للباحث.

أما شراء الذهب في آخر أربعاء من شهر صفر، يوضح البديري أن "هذه عادات في بعض مناطق العراق، إذ يعتقدون أنها تجلب الرزق وتدفع نحس البلاء، لكنها تقاليد قديمة وقليل من يعمل بها، فيما اعتاد البعض وضع مبلغ رمزي تحت الوسادة في آخر ليلة من شهر صفر للتصدق به في اليوم التالي".

من جهته، يقول الصائغ شاهين المندلاوي في منطقة الكاظمية ببغداد، إن "النساء تتأثر بالسوشيال ميديا أكثر من الرجال، لهذا فإن موضوع شراء الذهب في آخر أربعاء من شهر صفر، تمارسه الكثير من النساء دون معرفة بشأن أصل المعتقد الذي هو بحسب المسموعات يعود إلى أيام الجاهلية عندما كانوا يعودون من الحرب (صفر اليدين) وكانوا يعتقدون أن كل أربعاء هو يوم بلاء، لهذا اختاروا يوم الأربعاء لشراء الذهب لدفع النحس أو البلاء أو التقليل من الشرور".

ويضيف المندلاوي لمجلة "فيلي"، أن "الزبائن الذين يشترون الذهب في آخر أربعاء من صفر يقولون إن الذهب ينمو خلال السنة ويتضاعف".

وبعكس الاعتقادات السائدة التي تصف شهر صفر بالشر والشؤم، يسمى الشهر بـ"صفر الخير" في الموروث الديني، لنبذ الاعتقادات السائدة وللتأكيد على أنه شهر لايختلف عن غيره من الشهور.

وبهذا السياق، يوضح الباحث الإسلامي سلمان البهادلي، أن "ثمة عادات وسلوكيات اجتماعية يمارسها كثيرون نهاية شهر صفر لاعلاقة لها بأي تشريع ديني، والكثير منها مجرد (خرافات) موروثة من زمن بعيد".

ويبين البهادلي لمجلة "فيلي"، أن "شهر صفر يرتبط بمأساة تاريخية تتمثل بمسيرة السبي بعد استشهاد الإمام الحسين، لذا يعتبر شهر صفر مكملا لشهر محرم من حيث الحزن والمأساة التي ترتبت على الأحداث الكبيرة التي مرت على آل بيت النبي".

وينوّه إلى أن "الشريعة الإسلامية تنبذ الاعتقادات التي لا أصل لها في التشريع الإسلامي، فالشريعة لا تمنع التعاقدات والصفقات التجارية في شهر صفر، ولا تمنع عقود الزواج والمناسبات الأخرى شريطة عدم إظهار الفرح احتراماً للنبي وأهل بيته".

وأكد: "من الأفضل القيام في نهاية شهر صفر بأعمال مشروعة بدل كسر الأواني وحرق المكانس وغيرها، كالتضرع والدعاء والصلاة أربع ركعات ويهدى ثوابها إلى روح النبي، والتصدق بما تيسر من مال والإكثار من الصلاة على النبي وآله".

لكن لا تتوقف ممارسة العادات الشعبية في نهاية صفر على كبار السن أو العوائل الريفية، فثمة فتيات يقمن بأعمال "طرد الشر" في شهر صفر، ولا يجدن مناصاً من ذلك العمل.

وتقول الشابة سمية خلود إنها "دأبت نهاية شهر صفر على كسر بعض الأواني في كل عام".

وتوضح لمجلة "فيلي"، أنه "في بعض الأحيان نمارس طقوساً غير واضحة وغير مقبولة من جانب العلم أو الدين، ويمكن وصفها بالخرافة، لكنها ذات تأثير فعال من حيث لا نشعر"، على حد قولها، منوّهة، إلى أنها "تقوم بتقليد والدتها بكسر الأواني في باب منزلها بغية عدم السماح بدخول الشر للمنزل".

وتضيف الشابة، أن "التأثيرات النفسية للتربية والتقاليد تدفعها لهذا العمل بصرف النظر عن جدواه، لكنها تشعر بالفراغ والتقصير وتأنيب الضمير إن لم تقم به وكأنه مرتبط بخيانة عادات الأهل".

ولا يخفى أن للموروثات تأثير نفسي على العديد من الشرائح والطبقات الاجتماعية، لأنها تمثل طوقاً يصعب على كثيرين التخلص منه.

وبهذا الصدد، يقول الباحث النفسي عبد الكريم الجابري، لمجلة "فيلي"، إن "الاستجابة للتقاليد سواء في عادة كسر الأواني أو غيرها تمثل نوعاً من تفريغ الشحنات الانفعالية من خلال القيام بهذا العمل الرمزي المتوارث".

ويرى الجابري، أن "ثمة انفعالات جمة مرتبطة بشهر صفر تنعكس نفسياً على الأفراد من خلال التوتر والقلق، ويبحث الانسان عن سبل معينة لخفض التوترات باللجوء إلى ممارسة كسر الأواني".

ويؤكد أن "هناك رغبات لدى الأفراد تدفعهم لاشعورياً للتخلص من ثقل المعاناة ودوامة الحزن والطاقة السلبية الكامنة في نفوسهم"، منوّهاً إلى أن "ممارسة بعض التقاليد بشكل جماعي تعزز الروابط، وتحوّل العادات إلى وظيفة اجتماعية مشتركة".

الباحث الإسلامي سلمان البهادلي: "ثمة عادات وسلوكيات اجتماعية يمارسها كثيرون نهاية شهر صفر لاعلاقة لها بأي تشريع ديني، والكثير منها مجرد (خرافات) موروثة من زمن بعيد".

عنف الدم يهدد صِلة الرحم..

الجرائم الأسرية تهز المجتمع

فيلي - خاص:

لم تعد جرائم القتل محصورة في الشوارع أو بين الغرباء، بل امتدت لتضرب عمق الأسرة العراقية، حيث تتكرّر مشاهد مأساوية يقتل فيها الآباء أبناءهم أو يُقدم الأبناء على قتل والديهم.

هذه الظاهرة التي كانت تُعد نادرة وشاذة أصبحت اليوم تتصدر المشهد الاجتماعي، مدفوعةً بأزمات اقتصادية خانقة، وضغوط نفسية متراكمة، وتراجع واضح في القيم والروابط الأسرية.

وفي ظل غياب تشريعات رادعة وتفشي المخدرات والمؤثرات العقلية، يتحوّل البيت من مكان للأمان إلى ساحة للعنف، وسط تحذيرات من تحول هذه الجرائم إلى واقع مألوف إذا لم يعالج الخلل من جذوره.

وتجاوزت "الظاهرة"، حدود الاعتداء الجسدي واللفظي، وبلغت أشد صورها من خلال جرائم قتل داخل محيط الأسرة، وسط تحذيرات من التداعيات النفسية والاجتماعية العميقة التي قد تنجم عنها.

مؤشرات خطيرة

وتقول الباحثة الأكاديمية في علم الاجتماع، وسن الجبوري، إن "المجتمع العراقي يشهد تحولات سريعة ومقلقة بسبب عدم استيعاب التجربة العراقية والانفتاح المفاجئ الذي حدث دون تمهيد".

وفي حديث لمجلة "فيلي"، تضيف الجبوري، أن "تزايد جرائم القتل داخل الأسرة، سواء من الآباء تجاه الأبناء أو العكس، يمثل مؤشراً خطيراً على انحدار منظومة القيم الاجتماعية وتفكك البنية الأسرية في عدد متزايد من البيوت العراقية"، موضحة أن "العائلة التي كانت تمثل الحاضنة الأولى للطمأنينة والأمان، أصبحت في بعض الحالات مسرحاً للعنف والإجرام".

وتشير الجبوري، إلى أن "العوامل المؤدية لهذه الجرائم

الجرائم الأسرية تهز المجتمع

معقدة ومتشابكة، تبدأ من تفاقم الأزمات الاقتصادية وتزايد الضغوط النفسية، مرورا بتفشي البطالة والانغلاق الاجتماعي، ولا تنتهي عند تصاعد معدلات الإدمان على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، خصوصا في أوساط الشباب"، مبينة أن "غياب التوجيه الديني والأسري، وضعف دور المؤسسات التعليمية والتربوية، خلق فراغا أخلاقيا ساهم في تفكك الروابط الأسرية، وأدى إلى تحويل الخلافات اليومية إلى مواجهات دموية أحيانا".

كما تحذر من أن "استمرار المجتمع في التعايش مع هذه الحالات على أنها مجرد وقائع فردية، أمر خطير بحد ذاته، لأن هذه الجرائم تعبر عن خلل مجتمعي عميق قد يتسع إذا لم يتم التعامل معه بجدية"، مؤكدة ضرورة "تفعيل دور الدولة في إطلاق برامج دعم نفسي واجتماعي، خاصة في المناطق المكتظة والهشة، إلى جانب تشديد العقوبات على الجرائم الأسرية، وتكثيف حملات التوعية لمنع تكرار مثل هذه المآسي".

ووفقا لحديث الجبوري، فقد تضع جرائم قتل الآباء للأبناء والعكس المجتمع العراقي أمام أزمة قيم وسلوك لا يمكن حلها من خلال الإجراءات الأمنية فقط، بل تتطلب جهدا وطنيا شاملا تشترك فيه المؤسسات التربوية والدينية والإعلامية، لإعادة بناء ثقافة الاحترام داخل الأسرة وخلق بيئة صحية تضمن سلامة جميع أفرادها.

احصائيات وارقام رسمية

في المقابل، يكشف مصدر مطلع في وزارة الصحة عن وجود 23 حالة قتل للأبناء على أيدي آبائهم خلال عام 2020 وحده، فيما أدخل نحو 50 شخصا من الآباء والأبناء إلى المستشفيات بسبب تعرضهم للضرب والكسور والحروق.

وامتنعت وزارة الداخلية، من جانبها عن الإدلاء بأي تصريحات أو ذكر إحصائيات تتعلق بقتل الأصول، معتبرة أن هذه الجرائم قديمة.

وجدثت مؤخرا جريمة قتل مروّعة، أقدم فيها شاب على إطلاق رصاصة استقرت في رأس والده، بسبب رفضه التقدم لخطبة فتاة كان الابن قد تعرف عليها عبر أحد مواقع التواصل الاجتماعي.

أسباب انتشار الظاهرة

وفي العام الماضي، وقعت أربع جرائم أسرية متتالية خلال أسبوع واحد، أثارت الغضب والاستياء الشعبي، من بينها قيام أحد الآباء بتقييد ابنته بالسلاسل الحديدية قبل أن يقتلها لاحقا.

الباحثون ربطوا جرائم قتل الأصول غالبا بحالات العنف الأسري، فيما كشفت بيانات غير رسمية عن تعرض 12% من الأطفال للعنف على يد الأبوين لأسباب متعددة.

وتقول الباحثة الاجتماعية أمل كباشي، للمجلة إن "اختلاف الأجيال يتصدر مشهد الخلافات الأسرية التي يسود فيها عدم تقبّل الآراء ووجهات النظر بين أفراد الأسرة".

وتضيف أن "الجرائم التي تقع ضمن نطاق الأسرة تنبثق من التسلط والعنف وغياب الاحترام، وهي لا تحدث داخل الأسر التي يسود بين أفرادها الاحترام والتشاور وتبادل الآراء والعلاقات الودية، خاصة بين الزوجين، لأنهما عماد الأسرة وأساس تماسكها".

وتشير إلى أن "جرائم قتل الآباء لأبنائهم والعكس تدل على ضعف القيم الأسرية والاجتماعية بشكل لم يكن معهودا في العراق، وتعكس بمجملها انحلال النسيج الأسري بعد تفشي المخدرات والمؤثرات العقلية وغياب القوانين الفاعلة"، مبينة أن "جرائم قتل الأصول، خصوصا الأبناء، مخالفة للطبيعة البشرية تماما، لأن الأبناء يمثلون الامتداد الطبيعي لآبائهم".

وفي الوقت الذي يشدد فيه خبراء على ضرورة معالجة هذه الظاهرة الخطيرة باتباع أساليب تربوية تشترك فيها مختلف مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، يؤكد خبراء القانون على ضرورة تحديث التشريعات القانونية وإجراء تعديلات على بعض القوانين لمواكبة التغيرات الاجتماعية المتسارعة.

رؤية قانونية للظاهرة

وينوّه المشاور القانوني مؤيد الصباغ في حديث للمجلة إلى أن "جرائم قتل الأصول بحاجة إلى قانون خاص يحدد عقوبات تتناسب مع خطورتها وأثرها، ويكون مختلفا عن جرائم القتل العامة التي تحدث نتيجة شجار أو خلافات مالية أو شخصية"، مضيفا أن "تفاقم جرائم الأسرة يدعو إلى تعديل وتفعيل القوانين الخاصة بمكافحة العنف الأسري وتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية، لأن معظم هذه الجرائم ترتبط بها بشكل مباشر".

ويشير إلى أن "قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل ما زال نافذا، رغم أنه قانون قديم لا تتضمن مواده العديد من المستجدات التي شهدها العراق بعد عام 2003، فيما لا تزال المؤسسة التشريعية غير فاعلة في سن قوانين حيوية تعالج الخلل الذي يحدث في البنية الأسرية والاجتماعية".

ويؤكد الصباغ، أن "النصوص القانونية الواردة في قانون العقوبات العراقي لا تنسجم مع البشاعة المتزايدة في جرائم قتل الأصول، ومنها حرق الزوجة لزوجها أو خنقه أو طعنه، فضلا عن جرائم قتل الآباء لأبنائهم والعكس باستخدام أدوات ووسائل مرعبة، وجميعها تتكرر دون أن ينال مرتكبوها عقابًا يتناسب مع فظاعتها، ما يهدد الأسرة والمجتمع ويفكك منظومته الأخلاقية".

وبين الحين والآخر، يهتز المجتمع العراقي على وقع جرائم قتل مروعة تطال الآباء والأبناء والأمهات والزوجات على أيدي ذويهم، وتحدث في بغداد ومدن أخرى.

وقد كشفت بعض التحقيقات الأمنية ارتباط عدد من هذه الجرائم بأسباب مادية كالثروة والميراث، فيما أظهرت أن بعض مرتكبيها كانوا يعانون من اضطرابات نفسية عميقة أو ارتكبوها تحت تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية.

الباحثة الاجتماعية أمل كباشي: "الجرائم التي تقع ضمن نطاق الأسرة تنبثق من التسلط والعنف وغياب الاحترام، وهي لا تحدث داخل الأسر التي يسود بين أفرادها الاحترام والتشاور وتبادل الآراء والعلاقات الودية، خاصة بين الزوجين، لأنهما عماد الأسرة وأساس تماسكها".

الأنمي والتلاعب بالإدراك..

هل تسرق الرسوم المتحركة براءة الأطفال؟

فيلي - خاص:

تلعب "أفلام الأنمي" و"أفلام الكارتون" الحديثة دوراً مؤثراً في ذهنية الأطفال، ولها تأثيرات جمة على صحتهم النفسية، فيما ينصح متخصصون العائلات بالحرص على تقديم محتوى جيد يشاهده أطفالهم، مثل أفلام الكارتون القديمة كـ "السندباد" و"توم وجيري" وغيرها.

التخوف من بعضها

ويلفت الباحث التربوي فالح القريشي، إلى أن "أفلام الكارتون الجديدة موجهة من قبل خبراء كبار، بينهم روائيون، وهي تحمل رسائل ومحتويات يتأثر بها الصغار وتتضمن مخاطر كثيرة"، مشيراً إلى "وجود بعض الفوائد، ومنها تنمية الثروة اللغوية عند الأطفال واكتساب بعض المهارات والمعارف والمعلومات وتنمية الخيال الذي يعد ضرورياً للأطفال، لأنه يحفز على الإبداع والابتكار من خلال القصص والحكايات".

ويضيف القريشي، لمجلة "فيلي"، أن "مظاهر أفلام الكارتون كثيرة جداً حتى على الكبار"، منوهاً إلى أن "شركة (ديزني) تنتج 500 فيلم سنوياً، وأن نحو 95% من هذه الأفلام تؤدي إلى العنف والعدوان وتعلم الطفل الجنسية المثلية والإباحية، وثمة محاولات لتركيز الجنسية المثلية في ذهن الطفل، وأدت مشاهدات الأطفال لهذه الأفلام إلى انحرافات أخلاقية في المدارس العراقية والعربية".

ويشير إلى أن "مشاهدة هذه الأفلام ينتج عنها أضرار جسمانية، إذ تؤدي إلى قلة الحركة والسمنة وتقوس العظام، إضافة إلى حدوث أضرار في العين وخلل بالسمع، ومخاطر نفسية مثل التبلد والاكتئاب وقلة العلاقات الاجتماعية، وإهمال الهوايات والقدرات والاهتمامات".

ويلعب الأداء المدهش للممثلين والإخراج المتقن والموسيقى والألوان الزاهية المستخدمة في أفلام الأنمي دوراً كبيراً في جذب الأطفال وتعلقهم بالمشاهدة أوقاتاً طويلة.

وقد وضعت 70 دولة دليلاً للتربية على مواقع التواصل الاجتماعي يتضمن تأثير أفلام الكرتون على الأطفال.

رسائل للتحكم بعقول الأطفال

وتقول لينا علي، ناشطة مهتمة بقضايا المرأة والطفل، خلال حديثها للمجلة، إن "أفلام الكارتون وخاصة الأنمي تؤثر على الطفل بشكل سلبي من حيث الإدراك والتركيز والعنف وظهور بعض الاضطرابات النفسية".

وأصبحت أفلام الكارتون في الوقت الحالي، وفقاً لكلامها، تنقل صورة سلبية وتحث على الفسق والفجور والشذوذ الجنسي بطرق مبطنة، فيما كانت أفلام الكارتون سابقاً تحمل رسالة وحكمة تنتقل إلى أدمغة الأطفال.

وتوضح لينا، أن "ما يحصل في أفلام الأطفال الحديثة من عنف وشر وارتداء أزياء غريبة وشخصيات كارتونية رجالية تتشبه بالنساء وبالعكس، وتتضمن هذه الأفلام لقطات حميمية، بالإضافة إلى بعض المؤثرات الصوتية التي أثبتت الدراسات أنها ذبذبات تؤثر على الإدراك والتركيز"، مشيرة إلى أن ذلك "يؤدي إلى تراجع المستوى الدراسي لدى الأطفال".

وتؤكد على "أهمية أخذ الحيطة والحذر ومتابعة الأبناء من حيث المحتوى، واختيار الأنسب"، لافتة إلى أن "هذه المشكلة تعد من مشاكل العصر التي يصعب السيطرة عليها".

في حين، أشارت دراسات جديدة إلى أن مشاهدة الأفلام في الطفولة لفترات طويلة تتسبب بتشتت الانتباه وضعف التركيز لدى الأطفال، كما تسهم بلجوئهم إلى العنف والعصبية الزائدة وتغيير السلوك.

تؤثر على سلوكهم

في المقابل، تقول أستاذة علم النفس مناهل الصالح، إن "مرحلة الطفولة تعد من أهم وأخطر المراحل التي يمر بها الإنسان منذ ولادته إلى أن ينمو ويكبر، حيث يتعلم خلالها المعارف ويكتسب الخبرات، ويُعتبر التلفزيون وسيلة اتصال فعالة ويطلق عليه اسم المربي الثاني في الأسرة نظراً للوقت الطويل الذي يقضيه الأطفال أمامه".

وفي حديث للمجلة، تضيف أن "أفلام الرسوم المتحركة تلعب دوراً مهماً في تكوين شخصية الطفل ورسم ملامحها وتحتل مكانة في أعماقه لأنها تقدم في قوالب جميلة"، مبينة أن "الشق السلبي هو الأكثر في هذه الأفلام، بعد اتضاح النماذج العدوانية التي يتعرض لها الطفل في التلفاز،

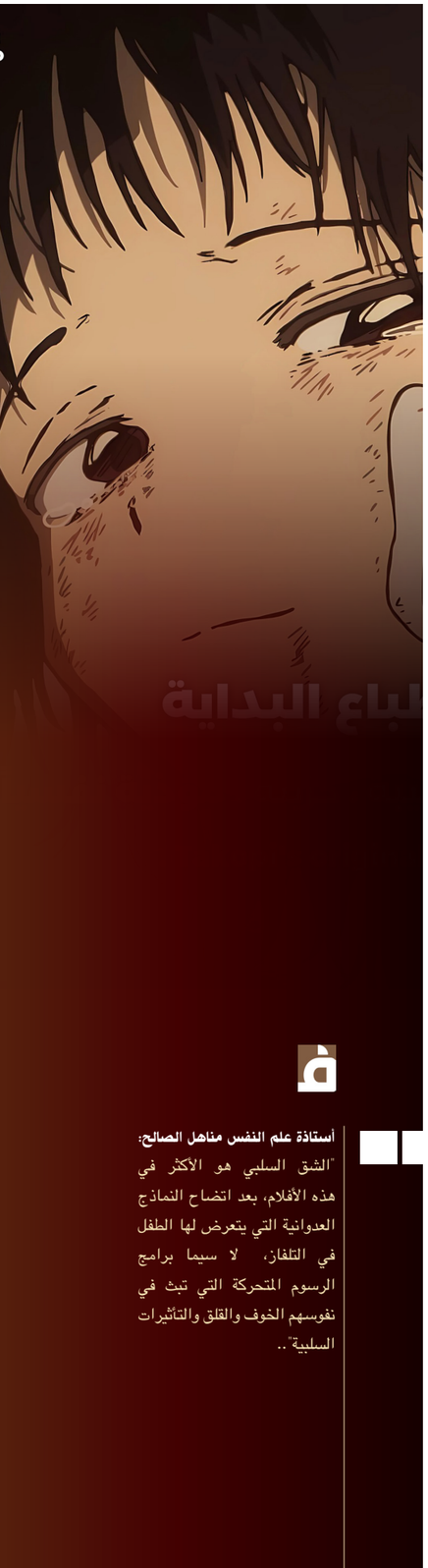

أستاذة علم النفس مناهل الصالح:

"الشق السلبي هو الأكثر في هذه الأفلام، بعد اتضاح النماذج العدوانية التي يتعرض لها الطفل في التلفاز، لا سيما برامج الرسوم المتحركة التي تبث في نفوسهم الخوف والقلق والتأثيرات السلبية"..

لا سيما برامج الرسوم المتحركة التي تؤثر بشكل قوي على ظهور العدوان لدى الأطفال وتبث في نفوسهم الخوف والقلق وغير ذلك من المشكلات والتأثيرات السلبية".

وتتابع الصالح، حديثها بالقول إن "أغلب الأطفال يشاهدون أفلام كارتون بمفردهم، ويميلون لمشاهدة الأفلام التي فيها قتل وعنف، وتتوزع ردود أفعالهم إزاء ذلك بين الخوف والتوتر والتقليد"، مشيرة إلى "وجود تقصير من الأسرة في تحديد وقت ونوع الأفلام المتحركة التي يشاهدها الأطفال ومراقبتهم عند تقليدهم العنف".

بدورها، تسرد ملاك حكمت، التي تعمل في أحد رياض الأطفال، تجربتها مع الآثار السلبية التي تتركها مشاهدة أفلام الكارتون الحديثة.

وتوضح ملاك، في حديثها للمجلة، أن "الأطفال الذين يشاهدون أفلام كارتون من القنوات الجديدة، يمتازون بالعنف وصعوبة التعلم والفهم، ويكون اختلاطهم مع الأطفال الآخرين صعباً للغاية"، مشيرة إلى أنه "ومن خلال عملها الطويل في رياض الأطفال تستطيع بسهولة تمييز الأطفال الذين يشاهدون أفلام الأنمي من خلال تصرفاتهم وسلوكهم".

وفي الروضة التي أعمل بها هناك أطفال يميلون إلى العنف والعزلة ويرغبون بالعودة سريعاً إلى البيت من أجل مشاهدة الأفلام، ولا يرغبون بمشاركة الأطفال في الأنشطة والفعاليات والألعاب اليومية التي نقدمها لهم في الروضة، بما يعني وجود خلل كبير في شخصياتهم، وعلى أولياء أمورهم تدارك الأمر سريعاً، حسب حديث حكمت.

وتشدد على ضرورة أن "يضبط الأهل أوقات ومحتوى مشاهدة أطفالهم، باختيار أفلام قديمة وتثقيفية وتربوية، ويُبعدوهم عن مشاهدة أفلام الكارتون الجديدة، بالأخص أفلام (ماشا والدب) أو (سبونج بوب) أو الأنمي، لأنها مأخوذة من شخصيات غير طبيعية ومصابة بالتوحد أو الخيال المفرط".

ويفتقر العراق إلى وجود دليل إرشاد للتعامل مع الشاشات، ويقترح فالح القريشي استحداث مادة دراسية حول فن التعامل مع الشاشات والتعريف بالمخاطر.

وتمثل أفلام الأنمي والرسوم المتحركة الحديثة تحدياً كبيراً للأسر العراقية، لأنها تقدِم بنسق جذاب يسترعي انتباه الأطفال وتركيزهم، ويتم إنتاجها بإمكانات فنية عالية، بهدف تدمير عقول الأطفال وبث العنف والانحراف والعزلة والاكتئاب والأمراض الأخرى التي تشل قدراتهم وتعيق تقدمهم، كما تثبت ذلك الدراسات الحديثة، وهو ما يضع المؤسسات التربوية والإعلامية أمام مسؤولية كبيرة في إنقاذ أطفالنا من هذه الأفلام التي تروم تحويلهم إلى أدوات للعنف.

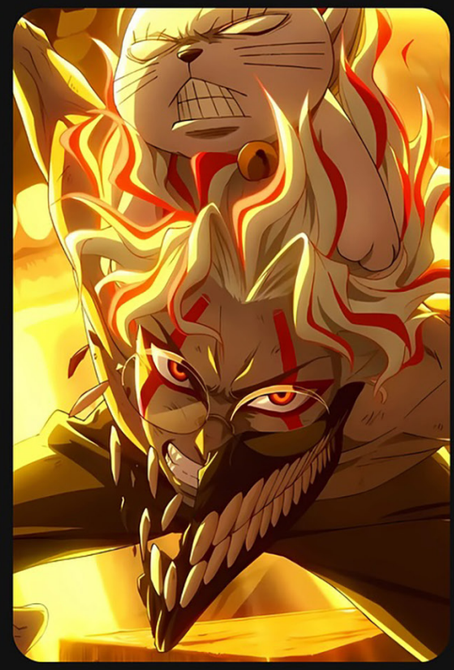
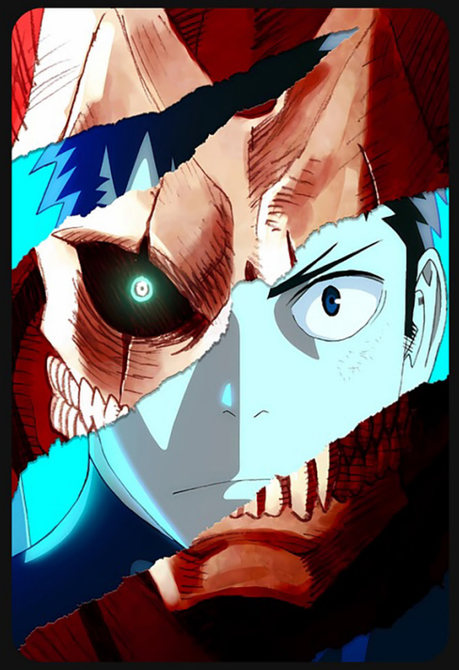

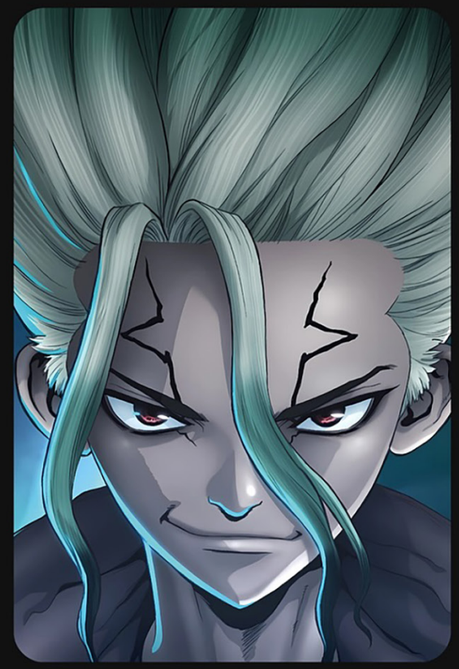

أنميات موسم الصيف
2025

ملاك حكمت
عمل في أحد رياض الأطفال:

،، الأطفال الذين يشاهدون أفلام كارتون من القنوات الجديدة، يمتازون بالعنف وصعوبة التعلم والفهم، ويكون اختلاطهم مع الأطفال الآخرين صعباً للغاية ،، ..

،، تمثل أفلام الأنمي والرسوم المتحركة الحديثة تحدياً كبيراً، لأنها تهدف تدمير عقول الأطفال وبث العنف والانحراف والعزلة والاكتئاب والأمراض الأخرى التي تشل قدراتهم وتعيق تقدمهم،، ..

تحذير حقوقي وقانوني من استهداف شرف النساء

فيلي - خاص:

حذرت ست ناشطات ومدافعات عن حقوق الإنسان من تصاعد حملات تشويه تستهدف سمعة النساء وشرفهن خصوصاً العاملات في المجال السياسي والمجتمعي مع اقتراب الانتخابات التشريعية المقررة في الحادي عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥.

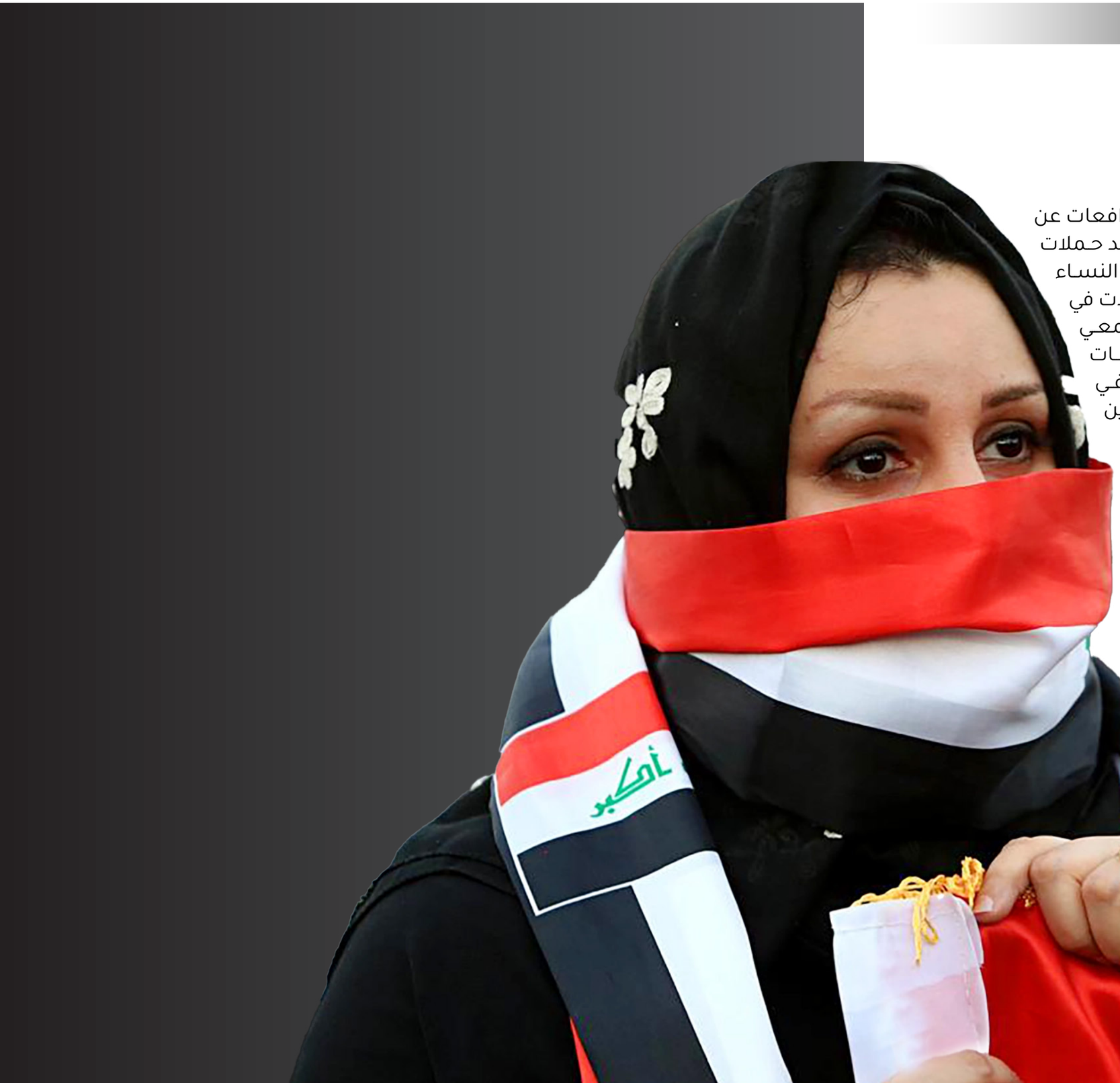

وبرزت في الآونة الأخيرة، كما وصفتها الناشطة والإعلامية لينا علي، "ظاهرة دخيلة وحملات قذرة من قبل بعض أفراد المجتمع وحتى من داخل الوسط السياسي، لتشويه صورة المرأة القوية سواء كانت ناشطة أو إعلامية أو مرشحة أو غير ذلك، ويعد هذا إقصاء جديداً يحد من تمكين المرأة وإبداعها والحد من حريتها في العمل والتعليم".

و عز ت

الناشطة، أسباب هذه الظاهرة في حديثها لمجلة "فيلي"، إلى "عدم وجود قانون رادع وموقف حازم من لجنة المرأة النيابية التي وقفت ضد المرأة وأضعفت حقوقها القانونية بإقرار تعديل قانون الأحوال الشخصية، لذلك بات المجتمع مدمراً فكرياً، ومحاصراً من جميع الجهات".

وأكدت أن "استهداف المرأة هو نسف للمجتمع بالكامل"، منوّهة إلى أن "الشرفَ الحقيقي هو الإخلاص بالعمل والصدق والأمانة وحب الوطن"، مشددة على ضرورة "اتخاذ وقفة حقيقية ومواقف حكومية لمحاسبة أي تشهير ضد المرأة".

وهذا ما نبهت إليه أيضاً رئيسة منظمة "آيسن" لحقوق الإنسان، انسام سلمان، مشيرة إلى أن "المنافسة ينبغي أن تكون على أساس الموقف والمبدأ والوطنية وتبني قضايا مجتمعية، لكن ما حصل في عموم الانتخابات السابقة ومستمر إلى الآن هو تعرُض النساء المرشحات للانتخابات أو اللاتي في مناصب معينة لحملات تسقيط وتشويه السمعة والسب والقذف".

رئيسة منظمة "آيسن" لحقوق الإنسان، انسام سلمان:

"يتم استغلال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة بأساليب التسقيط وتشويه السمعة لإقصاء المرشحات من السباق الانتخابي أو غيرهن من النساء، وفق هجوم ممنهج ومتفق عليه من قبل مجتمع ذكوري يشجع على الطعن بالنساء".

وذكرت سلمان، في حديثها للمجلة، أن "هذه الحملات يتم فيها استخدام مختلف الوسائل المتاحة، بما في ذلك استغلال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة بأساليب التسقيط وتشويه السمعة لإقصاء المرشحات من السباق الانتخابي أو غيرهن من النساء، وفق هجوم ممنهج ومتفق عليه من قبل مجتمع ذكوري يشجع على الطعن بالنساء".

وعن أسباب اللجوء إلى الطعن بالشرف، أوضحت المدافعة عن حقوق الإنسان، رؤى خلف، أن "استخدام شرف المرأة كأداة يرتبط بالفكر الذكوري السائد في المجتمع، فهي تعتبر الحلقة الأكثر إثارةً لتفاعل الرأي العام، في نهج قديم ضد السياسيات والناشطات وبرز بشكل واضح في عصر السوشيال ميديا".

ولاحظت خلف في حديثها لمجلة "فيلي"، أن "النساء هن الأكثر تعرضاً لاستهداف بما يسمى الشرف وتصرفات تُعد خارجة عن النمط المجتمعي، بينما لا يُثير سلوك السياسي أو الناشط ردود فعل مماثلة، بل إن المجتمع قد يتغاضى عنه، لكن عند النساء تُستخدم وصمة على خلاف الرجال".

وللحد من هذه الظاهرة، رأت المدافعة عن حقوق الإنسان، أن "هناك حاجة إلى إجراءات حكومية وتشريعية وتوعية اجتماعية واحترام الخصوصية الفردية، أما تشكيل اللجان والهيئات فهي غير كافية كما حصل في الانتخابات الأخيرة بتشكيل لجنة لحماية المرشحات من الابتزاز الإلكتروني وتوفير بيئة آمنة لهن، لكن لم يكن لها دور بارز في هذا المسعى".

واتفقت النائبة السابقة في البرلمان العراقي، ريزان الشيخ دلير، مع رؤى خلف، بأن "اللجنة التي تم تشكيلها نهاية عام 2021 لحماية المرشحات لانتخابات الدورة البرلمانية الخامسة (الحالية) لم يعد لها تأثير، رغم أنها كانت تضم مديرية حماية المرأة، ومديرية الحماية من العنف الأسري، ومجلس القضاء الأعلى، وجهاز الأمن الوطني".

وأرجعت شيخ دلير، قلة تأثير اللجان التي تكافح هذه الحملات في حديثها لمجلة "فيلي"، إلى أن "هذه الحملات تطلق أحياناً من أشخاص داخل الحكومة نفسها، أو من

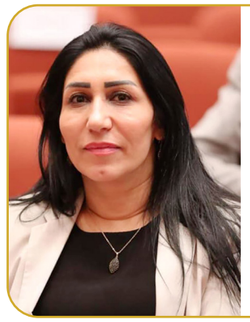

النائبة السابقة ريزان الشيخ دلير:

"هذه الحملات تُطلق أحياناً من أشخاص داخل الحكومة نفسها، أو من قيادات حزبية في سبيل استهداف الحزب المنافس لها، وبالتالي يتم انتهاك سمعة المرأة المرشحة في حزبه، الأمر الذي يتطلب تشديد العقوبات على مثل هذه التصرفات"

قيادات حزبية في سبيل استهداف الحزب المنافس لها، وبالتالي يتم انتهاك سمعة المرأة المرشحة في حزبه، الأمر الذي يتطلب تشديد العقوبات على مثل هذه التصرفات".

وتنص المادة 433 من قانون العقوبات العراقي على أن "كل من قذف غيره بإسناد واقعة معينة إليه بإحدى طرق العلانية من شأنها لو صحت أن توجب عقابه أو احتقاره عند أهل وطنه، يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين"، وفق المحامية هلين حسين.

وأكدت المحامية، خلال حديثها للمجلة، أن "استخدام الكرامة الشخصية كسلاح لتأديب المرأة وإرهابها، هو ممارسة تصنيف ضمن جرائم العنف الرمزي والاجتماعي، وتمثل امتداداً لخطاب الكراهية الذي يبرّر الاعتداء ويمنحه غطاء اجتماعياً".

ولفتت إلى أن "استهداف المرأة في كرامتها محاولة واضحة لكسر صوتها، خصوصاً عندما تكون حاضرة وفاعلة، وما تعرضت له المحامية زينب جواد مؤخراً لا يمسها وحدها، بل كل امرأة يمكن أن تتعرض للهجوم لمجرد أنها رفضت الصمت".

واعتبرت القانونية، أن "التشهير ليس رأياً، والطعن بالشرف ليس خلافاً. بل يعد تحريضاً علنياً على العنف يجب تجريمه قانونياً وأخلاقياً".

ومن المعالجات أيضاً، شددت المستشارة في شؤون المرأة، عواطف تركي رشيد، على أهمية "رفع وعي المجتمع بضرورة المشاركة السياسية للمرأة واحترام حقها، وتفعيل قوانين حماية المرأة وتكثيف الإجراءات التي تضمن سلامة النساء، وإنزال أشد العقوبات بمن تسول له نفسه التعامل معهن بطريقة تسقيطية".

ونبهت المستشارة، في حديثها لمجلة "فيلي"، إلى أن "تعريف الشرف لا يزال ينحصر في العلاقات الجنسية للمرأة، وفي هذا استبعاد لمعايير الشرف في المنظومة الأخلاقية، فالسارق والمبتز والكاذب والخائن والقاتل والعميل لا يحاسبون على انهيار هذه المبادئ الغائبة لدى كثير من الرجال".

وخلصت رشيد، إلى القول إن "الشرف في المجتمع العراقي قضية شائكة، لأنه يحمل المرأة مسؤولية الشرف ابتداء من شرفها هي، مروراً بشرف العائلة والعشيرة وحتى شرف نساء الأمة".

الناشطة والإعلامية لينا علي:

"عدم وجود قانون رادع وموقف حازم من لجنة المرأة النيابية التي وقفت ضد المرأة وأضعفت حقوقها القانونية بإقرار تعديل قانون الأحوال الشخصية، لذلك بات المجتمع مدمّراً فكرياً، ومحاصراً من جميع الجهات".

فيلي - خاص:

في عمق صحراء الأنبار غربي العراق، وتحديدا على ضفاف نهر الفرات في البغدادي على وجه الخصوص، المنطقة التي كانت لسنوات طويلة عنوانا للأحداث الدامية وأحد أبرز معاقل الجماعات المتطرفة "الإرهابية"، مابعد العام 2003، ينهض منتجع "صحرا" كعلامة تحول جريئة ومفعمة بالأمل.

بين نسمات الخريف وثقل الأعباء :

عودة المدارس تشعل هواجس العائلات العراقية

موسم الخريف يقترب في العراق ومعه يقترب دوام المدارس في 22 أيلول، وتتزايد معه احتياجات العائلات والناس لتهيئة المستلزمات الخاصة لأطفالهم بهذا الفصل وبالشتاء، في ظل معاناة كثير من الأسر من أوضاع معيشية غير مناسبة.

اقتراب فصل الخريف والشتاء في العراق، وتزامنه مع عودة المدارس، يضع الأسر أمام تحديات كبيرة لتوفير المستلزمات الضرورية لأبنائهم ولأنفسهم، بخاصة مع أحوالهم المعيشية غير المسيطر عليها.

من أبرز المستلزمات التي تحتاج اليها العائلات للاستعداد لهذا الفصل المتطلبات المدرسية، وتشمل القرطاسية "دفاتر، أقلام، مساحات، برايات، مساطر، ألوان.. الخ" والحقائب المدرسية دور مهم فيجب ان تكون الحقيبة قوية ومتينة تتحمل الاستعمال اليومي.

ويشمل الزي المدرسي "ملابس مدرسية شتوية دافئة، أحذية وجوارب"، ويجب التأكد من توفر جميع الكتب والمناهج، فضلا عن أدوات هندسية أو فنية إذا كانت مطلوبة.

المستلزمات المنزلية والملابس تضم "معاطف، سترات، قفازات، قبعات، وأوشحة لجميع أفراد الأسرة، خاصة الأطفال، وتجهيز بطانيات ومدافئ إضافية لمواجهة الليالي الباردة، و ما يرتبط بذلك من توفير وقود للتدفئة (نفط، غاز، أو كهرباء) وصيانة أجهزة التدفئة"؛ وهناك ثمة ترميمات المنزل والتأكد من سلامة النوافذ والأبواب لمنع تسرب الهواء البارد، وإصلاح أي تسربات في السقف، لاسيما في مناطق العشوائيات وفي أحياء السكان محدودي الدخل.

وهناك قلق بشأن المتطلبات الصحية والغذائية، توفير أدوية لمعالجة نزلات البرد والإنفلونزا، بخاصة للأطفال وكبار السن، و التركيز على الأطعمة التي تقوي المناعة مثل الحمضيات والخضراوات الورقية، و تخزين بعض الأطعمة الجافة مثل الأرز، العدس، والحبوب، وغيرها.

الملاحظ ان عائلات التلاميذ في العراق، لا تثق كثيرا بالجهات الحكومية لتوفير مستلزمات ابنائهم، لذا يقومون منذ وقت مبكر بشرائها من الأسواق، لاسيما مواد القرطاسية وحتى الكتب المدرسية، إذ شهدت سنوات سابقة تلكؤا وتأخرا من قبل الجهات التربوية في توفير الكتب والقرطاسية ما أدى إلى تأخر الأبناء في تلقي المواد الدراسية.

وبهذا الصدد فإن ميزانية كثير من الأسر لا تحتمل شراء تلك المستلزمات من السوق مما يجبرها على وضع ميزانية محددة لتغطية الاحتياجات الأساسية، للتلاميذ على حساب المواد الأساسية للأسرة، فيلجؤون إلى شراء المستلزمات على مراحل لتخفيف العبء المالي.

كما تلجأ كثير من الأسر إلى إعادة التدوير والاستعمال، بإعادة استغلال الملابس القديمة التي لا زالت بحالة جيدة، وإعادة استعمال الأدوات المدرسية المتبقية من العام الماضي، والبحث عن كتب المرحلة الدراسية المستعملة لدى آخرين.

وبعض العائلات تتواصل مع المنظمات الخيرية والجمعيات التي تقدم الدعم للأسر المحتاجة، والبعض يلجأ للجيران والأقارب لمساعدة بعضهم البعض في توفير بعض المستلزمات، إذ أن توفير هذه المتطلبات يساعد الأسر على تجاوز الصعوبات ويضمن لأبنائهم القدرة على مواصلة تعليمهم بحيوية ونشاط.

في كثير من دول العالم يختلف سير الأمور وبدء العام الدراسي عن العراق، فالحكومات الاوروبية مثلا، يعتمد اي عام دراسي جديد بشكل كبير على السياسات التعليمية المتبعة، ومع ذلك، يمكن إلقاء الضوء على بعض الجوانب المشتركة والفريدة التي تميز هذه الدول، اذ يبدأ العام الدراسي في أوروبا في أوقات متباينة، غالبا في أواخر شهر آب أو بداية ايلول، و تختلف العطل الصيفية بين البلدان، لكنها عادة ما تكون أطول من تلك التي في العراق.

في عديد الدول الأوروبية توفر الحكومات الكتب والمواد التعليمية الأساسية للطلاب مجانا، وتكون مهيأة قبل المباشرة بالدراسة، تقوم المدارس والأسر بالتخطيط لعودة الطلاب بشكل منهجي، ويجري إرسال قوائم المستلزمات والكتب في وقت مبكر قبل بداية الفصل الدراسي، ثم تعقد لقاءات تعريفية للطلاب الجدد وأولياء الأمور، يجري فيها مناقشة جميع الامور المتعلقة بالعام الدراسي الجديد واحتياجات التلاميذ والنواقص اذا وجدت.

معظم الدول الأوروبية تقدم التعليم العام مجانا في جميع المراحل، بما في ذلك المدارس الحكومية، ولا تفرض رسوما على الدراسة، مما يقلل العبء المالي على الأسر؛ و تقدم بعض الدول الأوروبية مساعدات مالية للطلاب، لاسيما ذوي الدخل المنخفض، لمساعدتهم على تغطية تكاليف النقل والوجبات المدرسية والأنشطة اللامنهجية.

و تولي المدارس الأوروبية اهتماما كبيرا بصحة الطلاب وسلامتهم بتوفير وجبات مدرسية صحية، وتطبق برامج للتربية البدنية، وتقام حملات توعية صحية.

تبذل جهود كبيرة لدمج الطلاب من خلفيات متنوعة، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون، يجري توفير دروس لغة إضافية ودعم أكاديمي لمساعدتهم على الاندماج في النظام التعليمي.

و يحظى المعلمون بفرص مستمرة للتطوير المهني، بوساطة ورش العمل والدورات التدريبية التي تهدف إلى تحديث مهاراتهم في مجالات مثل التكنولوجيا الرقمية وأساليب التدريس الحديثة؛ وتتوفر برامج لدعم المعلمين نفسيا ومهنيا، لمساعدتهم على التعامل مع التحديات اليومية وتجنب الإرهاق، كما أن نقابات المعلمين في بعض الدول، مثل الدنمارك وفرنسا، تشارك بفعالية في صنع السياسات التعليمية، استنادا الى التجارب اليومية و معالجة اي اشكالات تتعلق بالعملية التعليمية.

تدمج التكنولوجيا الرقمية بشكل متزايد في الفصول الدراسية، مما يسهل على المعلمين الوصول إلى الموارد التعليمية المبتكرة وتقديم دروس تفاعلية، وكثير من المدارس توفر للمعلمين أجهزة لوحية وخطط دروس منظمة.

بشكل عام، تهدف السياسات التعليمية في أوروبا إلى توفير بيئة تعليمية شاملة وداعمة، تركز على جودة التعليم وتكافؤ الفرص لجميع الطلاب، مع تقدير دور المعلم وتوفير الأدوات المطلوبة له لأداء عمله بفعالية.

وفي العموم، ولتحقيق نجاح العملية التعليمية في العراق، هناك عدة متطلبات أساسية، تشمل توفير بيئة تعليمية محفزة، وتطوير المناهج الدراسية، وتحسين مستوى المعلمين، وتوفير التكنولوجيا التعليمية المناسبة، فضلا تفعيل دور المجتمع والأسرة.

وقبل ذلك يجب بناء مدارس جديدة ذات تصاميم حديثة تلبي احتياجات التعلم، وتجهيزها بالمختبرات والقاعات المناسبة لممارسة الأنشطة المتنوعة، والعمل على تقليل عدد الطلاب في الصف الواحد لضمان جودة التعليم وتسهيل عملية التواصل بين المعلمين والطلاب.

و يجب توفير مصادر التعلم المتنوعة والحديثة قبل بداية العام الدراسي وتحديثها باستمرار، و استغلال التكنولوجيا في التعليم لتقديم تجربة تعليمية أكثر تفاعلية وفعالية، و يجب تحديث المناهج الدراسية بشكل دوري لتواكب التطورات العلمية والمعرفية، وتلبية احتياجات سوق العمل.

يجب أن تكون المناهج مرتبطة بواقع المجتمع واحتياجاته، مما يجعل التعلم أكثر أهمية وجاذبية للطلاب، وتوفير برامج تدريبية مستمرة للمعلمين لتطوير مهاراتهم وقدراتهم في مجال التدريس والتقويم، و تقديم الحوافز والتكريم للمعلمين المتميزين لتشجيعهم على الاستمرار في تطوير أدائهم، و استقطاب الكفاءات من حملة الشهادات العليا للعمل في سلك التدريس، وتقديم المحفزات الوظيفية لهم.

ومن الضروري، تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع والأسرة في دعم العملية التعليمية، و توعية الأسر بأهمية التعليم وأثره على مستقبل أبنائهم، وتشجيعهم على متابعة تحصيلهم الدراسي، و توفير الدعم المالي المطلوب للمدارس لتلبية احتياجاتها وتطوير بنيتها التحتية، و تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالتعليم، وتحديثها بما يواكب التطورات الحاصلة.

كما يتوجب محاربة الفساد في قطاع التعليم، وضمان الشفافية والنزاهة في جميع العمليات، و تقويم العملية التعليمية بشكل دوري لتحديد جوانب القوة والضعف، والعمل على تطويرها، وإجراء مسوحات للحصول على آراء المعلمين والطلاب وأولياء الأمور بشأن العملية التعليمية.

الهجرة بلا عودة:

العراقيون بين حلم الاستقرار وواقع الاغتراب

فيلي - خاص:

طوال عقود، لاسيما في عهد النظام المباد السابق في العراق، تعرض كثير من العراقيين إلى ضغوط كبيرة، سياسية أو بسبب الحروب أو العقوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار، ما اضطرهم إلى اللجوء الى بلدان أخرى والعيش فيها لاسيما في اوروبا واميركا، واغلبهم لم يرجعوا بعد تغيير النظام السابق في ٢٠٠٣؛ بل إن عراقيين كثرآخرين سرعان ما بدأوا هجرات جديدة بعد ذلك الحدث ايضا، و اغلبهم إلى دول اوروبية، بخاصة في ما عرف بأزمة المهاجرين إلى أوروبا في عام ٢٠١٥.

فهل حقق المهاجرون العراقيون إلى تلك المجتمعات أهدافهم الشخصية والاجتماعية التي كانوا يسعون إليها..وهل تحسنت أمورهم المالية والمعيشية وغيرها من القضايا؟

لا تتواجد إجابة قاطعة عما إذا كان المهاجرون العراقيون قد حققوا أهدافهم الشخصية والاجتماعية بعد هجرتهم، و يعتمد الأمر على عدة عوامل، منها ظروف كل فرد، والدولة التي هاجر إليها، والمدة التي قضاها هناك.

وفيما يتعلق بكثير من العراقيين الذين هاجروا، شهدت أوضاعهم المالية والاقتصادية تحسنا كبيرا، ففي المجتمعات الأوروبية والأمريكية، تتوفر فرص عمل ودخل ثابت، فضلا عن أنظمة حماية اجتماعية قوية، هذا سمح لهم بتأمين حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم، و حتى إرسال الأموال إلى أقاربهم في العراق.

ومع ذلك، واجهت عديد المهاجرين تحديات كبيرة في سوق العمل، لاسيما في البداية، فقد اضطر بعضهم إلى العمل في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم الأكاديمية أو خبراتهم المهنية، وذلك بسبب صعوبة معادلة الشهادات، إذا كانوا يمتلكونها، أو عدم إتقانهم للغة البلد الجديد.

و يعد الاندماج الاجتماعي من أصعب التحديات التي واجهها ويواجهها المهاجرون، ففي حين أن بعضهم نجح في بناء حياة اجتماعية جديدة وتكوين صداقات مع السكان المحليين، إلا أن آخرين عانوا و لا زالوا من الشعور بالعزلة والاغتراب.

كان عامل اللغة حجر الزاوية في الاندماج، لاسيما لكبار السن، فكلما أتقن المهاجر اللغة، زادت فرصه في التفاعل مع المجتمع، والحصول على فرص عمل أفضل، وفهم الثقافة المحلية؛ كما تختلف العادات والتقاليد الاجتماعية بشكل كبير بين العراق والدول الغربية، هذا الاختلاف قد يولد صراعا داخليا لدى المهاجر، بخاصة فيما يتعلق بتربية الأبناء والحفاظ على الهوية الثقافية.

العراقيون بين حلم الاستقرار وواقع الاغتراب

و للأسف، واجه بعض المهاجرين العراقيين حالات من التمييز أو العنصرية، مما أثر سلبا على شعورهم بالأمان والانتماء.

وبشكل عام، حقق عدد كبير من المهاجرين العراقيين جزءا من أهدافهم، سواء على الصعيد المالي أو التعليمي، فقد تمكن كثيرون من إكمال دراساتهم العليا، أو تأسيس مشاريع خاصة، أو إيجاد عمل مستقر يوفر لهم حياة كريمة؛ ولكن تحقيق هذه الأهداف جاء بتكلفة باهظة، تمثلت في الابتعاد عن بلدهم وعن الأهل والأصدقاء، ومواجهة تحديات الاندماج والاغتراب.

و يمكن القول إن الهجرة كانت رحلة معقدة لكل مهاجر عراقي، فبرغم المكاسب المادية والمهنية التي حققها كثيرون، إلا أن التحديات النفسية والاجتماعية كانت كبيرة، مما يجعل تقويم نجاح الهجرة مسألة شخصية تختلف من فرد لآخر، وهي بحاجة إلى دراسات مستفيضة عجز العراقيون للأسف عن التوجه لها والبحث فيها وتسجيلها، برغم أهميتها الكبيرة.

وفيما يتعلق بأبناء المهاجرين، فان لهجرة العراقيين إلى بلدان أخرى تأثيرات عميقة ومعقدة على أبنائهم، وتختلف درجة تكيفهم بشكل كبير بين فرد وآخر، و لا يمكن ايضا تلخيص التجربة في إجابة واحدة، بل يمكن تحليلها من عدة جوانب.

فلقد واجه أبناء المهاجرين، وبخاصة الجيل الثاني والثالث الذين ولدوا أو نشأوا في بلاد المهجر، صراعا بين ثقافتين، ثقافة أهلهم العراقية (والشرقية أيضا)، وثقافة المجتمع الغربي الذي يعيشون فيه، هذا الصراع قد يؤدي إلى شعور بالضياع وعدم الانتماء الكامل لأي من الثقافتين، وقد واجه ابناء المهاجرين العراقيين المولودون في المهجر صعوبة في إتقان اللغة العربية، مما يعوق تواصلهم الكامل مع أهلهم وأقاربهم، ويجعلهم يشعرون بالانفصال عن جذورهم.

ان قيم المجتمع الغربي تختلف بشكل كبير عن القيم العائلية العراقية، لاسيما فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية، والحرية الشخصية، والعادات والتقاليد؛ هذا الاختلاف كثيرا ما يسبب توترا بين الأبناء والآباء.

يحاول كثير منهم "المساومة" على هويتهم، أي دمج عناصر من الثقافتين، مثلا، قد يحافظون على بعض العادات والتقاليد الأساسية مثل الدين والأعياد، وغير ذلك، فيما يتبنون أنماط الحياة الغربية الأخرى.

وفيما يتعلق بالاندماج، يميل أبناء المهاجرين عموما إلى التكيف بشكل أسرع وأفضل من آبائهم، وذلك لعدة أسباب، من أهمها التعليم، اذ يلتحقون بالمدارس والجامعات في البلدان المضيفة، مما يتيح لهم تعلم اللغة وإقامة صداقات مع السكان المحليين، هذا التعليم يفتح لهم أيضا أبوابا لفرص عمل أفضل لاحقا؛ كما أن تواجدهم في بيئة ثقافية واجتماعية جديدة منذ الصغر يجعلهم أكثر مرونة وقابلية للتكيف.

ومع ذلك فان بعض أبناء المهاجرين قد يعانون من العزلة، الاجتماعية، بخاصة إذا كانت أسرهم تعيش في مناطق مكتظة بالمهاجرين وتفتقر إلى التفاعل مع السكان المحليين.

ان الهجرة لأبناء العراقيين تفتح فرصا كبيرة، مثل الحصول على تعليم جيد، رعاية صحية، وفرص عمل أفضل، ولكنها تأتي مع تحديات، كذلك أن التعليم الجيد يمنحهم أدوات للنجاح المهني، وتوفر لهم المجتمعات الغربية بيئة آمنة ومستقرة، بعيدا عن ويلات الحروب وعدم الاستقرار الذي شهده وربما يشهده العراق.

ولكن من أبرز التحديات التي قد يواجهها أبناء المهاجرين هي العنصرية أو التمييز، الذي ربما يجعلهم يشعرون بأنهم غرباء في بلدهم الجديد، حتى وإن كانوا ولدوا فيه، وقد يعانون أيضا من "التفكك الأسري" بسبب الاختلافات في القيم بين الأجيال.

تجدر الاشارة الى ان المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق، في معلومات نشرها في صيف عام 2024 اشار الى ان "الأرقام التقديرية تؤكد أن هنالك أربعة ملايين لاجئ عراقي عبر العالم"، يتوزع هؤلاء في دول متعددة، بما في ذلك الولايات المتحدة، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وبعض الدول العربية، فضلا عن ذلك هناك عدد كبير من العراقيين الذين يعيشون في دول أخرى حول العالم، بما في ذلك دول أوروبية أخرى، ومنهم من لم تسجلهم الاحصاءات، اذ تشير بعض المصادر إلى أن عدد العراقيين المهاجرين في الخارج قد يصل الى خمسة ملايين.

« برغم المكاسب المادية والمهنية التي حققها كثيرون، إلا أن التحديات النفسية والاجتماعية كانت كبيرة، مما يجعل تقويم نجاح الهجرة مسألة شخصية تختلف من فرد لآخر ».

« من أبرز التحديات التي قد يواجهها أبناء المهاجرين هي العنصرية أو التمييز، الذي ربما يجعلهم يشعرون بأنهم غرباء في بلدهم الجديد، حتى وإن كانوا ولدوا فيه، وقد يعانون أيضا من "التفكك الأسري" بسبب الاختلافات في القيم بين الأجيال ».

العراقيون لا يأتمنون البنوك..

أكثر من ٩٠٪ من الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي

فيلي - خاص:

تظل العلاقة بين المواطن العراقي، والمصارف بشقيها الحكومي والأهلي، متابعدة أو تكاد تكون منقطعة، خاصة عند فكرة إيداع الأموال لدى تلك المصارف، حيث ينظر لها المواطن على أنها آبار عميقة تخفي أمواله تحت روتين معاملات طويلة، بينما يرى في غرف بيته ودواليبها خير الأماكن أماناً على سيولته النقدية.

العراقيون لا يأتمنون البنوك..

المواطنة وجدان صالح، من أولئك الناس، حيث تخشى إيداع أموالها في المصارف العراقية وتفضل ابقاءها في المنزل عازية السبب الى خوفها من المصارف من عدم إرجاع أموالها بسهولة في حالة احتاجها.
تقول وجدان في حديث لمجلة "فيلي"، انه "ذات مرة أودعت 5 ملايين دينار في احد المصارف الحكومية وعندما ذهبت لسحبها بعد مدة طويلة طلبوا مني إجراءات تعجيزية طالت لأكثر من أسبوع".
تضيف وجدان انها ومنذ ذلك الحين لم تودع أي مبلغ حتى الحوالات التي تصلها من أقاربها في خارج العراق تقوم بتسلمها فور وصولها.

"ضعف الثقة بين المواطن والمصارف أدت إلى اكتناز المواطنين أموالهم داخل منازلهم وعدم توديعها في المصارف ما أثر ذلك بشكل كبير على الكتلة النقدية"، يؤكد النائب مصطفى الكرعاوي، ذلك مضيفاً أن "ملف تطوير القطاع المصرفي ودمج المصارف طرح مراراً في البرلمان، والسبب الرئيسي وراء ذُلك هو فقدان المواطن الثقة بالنظام المصرفي في العراق".
وفي حديثه لمجلة "فيلي"، أوضح الكرعاوي أن هذه المشكلة ناتجة عن تراكمات طويلة الأمد تتعلق بضعف الأنظمة الإلكترونية والمحاسبية المصرفية ما يجعل المواطنين يعزفون عن التعامل معها ويفضلون سحب رواتبهم كاملة بمجرد إيداعها في البطاقة دون ترك أي رصيد.
ويشير إلى أن غياب الأنظمة المصرفية الحديثة أدى إلى عزوف الناس عن الإيداع والادخار داخل البنوك وهو ما يدفع الكثيرين لاكتناز أموالهم في المنازل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ركود اقتصادي ويقلل من حجم السيولة المتداولة في السوق.
ويدعو الكرعاوي إلى رفع مستوى الوعي والثقافة المصرفية لدى المواطنين، إلى جانب فرض استخدام التعاملات التجارية الإلكترونية على المؤسسات الحكومية والتجارية والقطاع الخاص، باعتباره مسارا مهما لتنشيط الحركة الاقتصادية.
وختم بالقول إن الإيداع داخل المصارف لا يحقق فقط الأمان المالي للمواطن، بل يتيح أيضا للمصارف تقديم خدمات تنموية مثل القروض والسلف وهو ما يسهم في تنشيط السوق وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.
ويقول الخبير الاقتصادي الدكتور علي دعدوش، لمجلة "فيلي" إن "ظاهرة اكتناز الأموال تصل الى 92% من الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي، وهي تمثل تحدياً جوهرياً للبنية النقدية والمالية في العراق، وتعد من أبرز مظاهر الهشاشة الهيكلية في الاقتصاد النقدي"، مؤكداً، أن "هذه الظاهرة مركبة وذات أبعاد سلوكية مؤسساتية واقتصادية".
ويضيف، أن "ثقافة الاكتناز ليست وليدة اللحظة، بل هي امتداد إلى عقود من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، من الحصار إلى العقوبات، ومن غياب الأمن إلى هشاشة المؤسسات، وخلال هذه الفترات، ترسخت في الذهنية العراقية فكرة مفادها أن النقد الورقي في الجيب خير من المال في المصرف، إلا أن هذه الثقافة لم تبق في إطار السلوك الفردي فحسب، بل تحوّلت إلى ظاهرة عامة، تسببت في خنق الدورة الاقتصادية، وإضعاف قدرة المصارف على أداء وظائفها الحيوية، من تمويل إلى استثمار، ومن رقابة إلى تفعيل الأدوات النقدية".
ويلفت دعدوش، إلى أن "غالبية من يكنزون النقد هم من الأفراد، خاصة في المدن الصغيرة والريف والمناطق غير المشمولة بالخدمات المصرفية، بسبب ضعف الثقة بالمصارف، نتيجة تجارب سابقة من الإفلاس أو الحجز أو الفساد، وغياب ثقافة الشمول المالي في المنظومة التعليمية والإعلامية".
ويشير دعدوش الى "صعوبة الإجراءات المصرفية وغياب الانتشار الجغرافي الواسع للفروع، وتراجع الخدمات المصرفية الرقمية، ما يدفع الناس للتمسك بالنقد كوسيلة أسهل " .
ووفق متخصصين فإن لهذه الظاهرة العديد من الجوانب السلبية، ومنها أن البنك المركزي يفقد سيطرته الفعلية على الكتلة النقدية، وأن أدواته كسعر الفائدة أو إعادة الخصم تصبح أقل فاعلية، فيما تعاني المصارف التمويل من شح السيولة، وهو مايضعف قدرتها على تمويل المشاريع ويدفع المستثمرين للتوجه نحو التمويل غير الرسمي، اضافة الى صعوبة إدارة التضخم بسبب الكتلة غير المتداولة رسميًا مايؤثر سلبا على قرارات البنك المركزي في تحقيق الهدف الأساسي له وهو السيطرة على المستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار.
ويقول المواطن عبد علي علوان في حديثه لمجلة "فيلي"، إن "إجراءات فتح حساب بأحد المصارف يتطلب الأوراق الثبوتية الرسمية مع مبلغ لايتجاوز 100 دولار، وهذا امر طبيعي لكن المشكلة تبدأ بالتعقيد في حال طالبنا بسحب جزء من المبلغ المودع".
ويضيف، ان "الاجراءات الروتين تعرقل معاملة السحب وتستغرق أكثر من أسبوع".
وبسبب عدم الاستقرار وتعرض بعض المصارف الاهلية للغلق جراء عقوبات خارجية، يرفض البعض إيداع المال بتلك المصارف.
ويوضح المقاول عبد الزهرة فاضل، أنه "في كثير من الأحيان تكون هناك حاجة سريعة وملحة للمال، لكن الإجراءات المصرفية تقف حاجزاً أمام ذلك، لان بعض المصارف الاهلية تتعرض لعقوبات تقتضي توقفها لفترة، وحين ذاك نواجه مشاكل عديدة".
ويلفت في حديث لمجلة "فيلي": إلى أنه "حين يفتح المواطن حساباً مصرفيا بالعملة الصعبة لا يتم صرف الأموال المحولة له من خلال المصرف بالعملة نفسها"، مشيراً إلى أنه "لا يتم ايضا تسليم الحوالة المالية بالسعر الموازي بحجة أن الحساب المفتوح لدى المصرف هو بالعملة الصعبة، ويجب فتح حساب اخر بالعملة المحلية من أجل سحب الحوالة".
ويؤكد، ان "المصارف في بغداد، تعتمد اجراءات معقدة وغير معقولة في كثير من الأحيان، تضع الزبائن أمام معاناة طويلة، وهي تختلف كلياً عن مصارف الإقليم التي تتمتع بالسهولة والشفافية في جميع تعاملاتها المصرفية".
في النهاية فأن على الحكومة العراقية تحسين مستوى المصارف إدارياً وزيادة ثقة المواطن بالنظام المصرفي، من خلال تسهيل إجراءات سحب وإيداع الأموال.

""غالبية من يكنزون النقد هم من الأفراد، خاصة في المدن الصغيرة والريف والمناطق غير المشمولة بالخدمات المصرفية، بسبب ضعف الثقة بالمصارف، نتيجة تجارب سابقة من الإفلاس أو الحجز أو الفساد، وغياب ثقافة الشمول المالي في المنظومة التعليمية والإعلامية" ".

رواتب تحت المجهر ..

استقطاعات مالية غير منصفة تثقل كاهل الموظفين والمتقاعدين

فيلي - خاص:

كثيرا ما يصرح البنك المركزي العراقي على لسان مسؤوليه أنه يعمل على تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني لتواكب التطورات الدولية، و انه يسعى لإنشاء بنية تحتية قوية لأنظمة الدفع ويدعم مبادرات حكومية مثل توطين الرواتب والتحول الرقمي.

ومنذ مدة يقول إنه يعمل على تنظيم التعامل بالأصول المشفرة، ويعمل على زيادة الوعي بأهمية الدفع الإلكتروني، ويشدد على أن أهداف تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، تشمل بناء اقتصاد متنوع وتعزيز الشمول المالي، وتحسين كفاءة الخدمات المالية، ومكافحة الفساد والتلاعب وتقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات النقدية وتوفير بيئة دفع آمنة وموثوقة.

وبالتأكيد فإن تلك الأهداف المعلنة من الضروري أن تسهم في تقديم الخدمات لسكان البلد و تسهل تعاملاتهم المالية والمصرفية ومن ضمن ذلك تسهيل عمليات تسلم رواتبهم المستحقة بعدالة، وغيرها من الامور المالية.

ويشكو كثير من الناس الذين يتسلمون مستحقاتهم المالية من منافذ الصرف بأنواعها من الاستقطاعات التي تفرضها شركات الدفع الإلكتروني في العراق عليهم.

ففيما يتعلق برواتب الموظفين والمتقاعدين مثلا، يقول موظفون ومتقاعدون، أنهم يواجهون انقطاعات غير قليلة من رواتبهم برغم السقف الذي وضعته الجهات المعنية للاستقطاع بنسبة عمولة للسحب من المنافذ الرافدين والرشيد مقداره 0.003 اي ثلاثة آلاف دينار لكل مليون، ثم عدلت الى 0.006 ، و عمولة السحب النقدي من الصراف الالي، الحد الاعلى لها ٠,٠٠٤ مع الاعلان ان جهات التحصيل لديها مرونة اكبر لتنافس وتقدم عمولة اقل من ٠,٠٠٦ او ٠,٠٠٤ ، او حتى الابقاء على العمولة القديمة.

أما إذا كان السحب من أجهزة صراف آلي تابعة لمصارف أخرى أو منافذ دفع، فقد تكون هناك عمولة أخرى .

وهي قضية معقدة تتداخل فيها عوامل اقتصادية وتنظيمية، وقد لا تخضع للشفافية في كثير من الاحيان فبعض الموظفين والمتقاعدين يقولون ان مبالغ اكبر استقطعت من رواتبهم برغم انهم ليست لديهم سلف او ديون، بعضهم يشير الى استقطاع 8 الاف او حتى 10 الاف وبعضهم يدعي استقطاع 15 الف دينار من راتبه الشهري.

ويظهر ان هناك تعقيدا ما في الموضوع، ففي الواقع تفرض شركات الدفع الإلكتروني والمصارف رسوما على عملية سحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي أو نقاط البيع، هذه الرسوم تختلف بحسب سياسة كل شركة ومصرف، مع العلم انه في بلدان اخرى يقوم الزبون بسحب امواله من المصرف التابعة له بطاقته مجانا من دون رسوم، في تركيا مثلا.

بعض الشركات في العراق تفرض رسوما ثابتة على المستخدمين مقابل الاحتفاظ بالبطاقة أو الحساب، وتُخصم هذه الرسوم بشكل دوري شهريُ أو سنوي، قد تُفرض رسوم على تحويل الأموال من حسابٍ إلى آخر، سواء كان ذلك داخل الشركة نفسها أو بين شركات مختلفة.

و تفرض بعض الشركات رسوما إضافية على استخدام نقاط البيع في المحال التجارية، وتختلف هذه الرسوم بحسب قيمة الشراء؛ و قد تكون بعض الشركات التي تسيطر على نقاط بيع معينة أو مناطق محددة تفرض رسوما أعلى لعدم تواجد منافسة قوية.

قد تقدم بعض المصارف أو الشركات عروضا لخفض الرسوم لجذب مزيد من الزبائن، بخاصة في بداية إطلاق خدماتها، و تعتمد العلاقة بين المصارف وشركات الدفع الإلكتروني مثل كي كارد وماستر كارد وغيرها على اتفاقيات معقدة تحدد من يتقاضى الرسوم وعلى أي أساس.

في بعض الأحيان، قد يُفرض مبلغ إضافي على الزبون عند السحب من جهاز صراف آلي تابع لمصرف آخر غير المصرف الذي أصدر البطاقة.

و تفتقر بعض الأسواق العراقية التي تستعمل الدفع الإلكتروني، إلى تنظيم موحد وواضح من قبل الجهات الحكومية مثل البنك المركزي، كأن يحدد سقفا أعلى للرسوم المفروض، وعدم تواجد هذا التحديد يسمح للشركات بفرض رسوم مختلفة بناء على سياساتها الخاصة، ويدفع المواطن تبعات ذلك.

تتوفر في العراق عدة أنظمة للدفع الإلكتروني وبرغم ذلك لا يجري توضيحها للسكان، تشمل أنظمة للتسويات الإجمالية الآنية، وأنظمة للمقاصة الإلكترونية، وأنظمة للدفع بالتجزئة، وأنظمة لإصدار البطاقات المحلية، وأنظمة للدفع عبر الهاتف المحمول، وهي أنظمة يقول البنك المركزي العراقي ان سياسته تهدف إلى تطويرها، لتعزيز الشمول المالي والاقتصاد الرقمي، غير أنه لم يوضح ذلك لعامة الناس، كي يكونوا على بينة مما يتوفر لديهم لغرض المقارنة واختيار الانفع لهم.

وأنظمة الدفع الإلكتروني الرئيسة في العراق، تتضمن نظام التسوية الإجمالية الآنية بربط البنك المركزي بالمصارف

الرئيسة لتبادل أوامر الدفع ذات القيمة العالية، وكذلك نظام المقاصة الإلكترونية، يسمح للمصارف بتبادل أوامر الدفع إلكترونيا، ويقوم بتسوية صافي المدفوعات فيما بينها.

ويتوفر نظام الدفع بالتجزئة، يهدف إلى تطوير البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق، بما في ذلك الموزع الوطني للدفع عبر الهاتف المحمول ونقاط البيع، ونظام المقسم الوطني، يوفر بنية تحتية للدفع عبر البطاقات، و نظام الدفع عبر الهاتف المحمول (Mobile Payment) يتيح تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، كل ذلك إلى جانب البطاقة الوطنية للدفع الإلكتروني التي أطلقها البنك المركزي العراقي لتعزيز الثقة المالية وتوفير الاستحقاقات.

وبرغم ان الاستقطاعات المفروضة على المعاملات المالية شائعة في كثير من البلدان، ولكنها تختلف في طبيعتها ومستوى تنظيمها عن العراق، ففي معظم الدول، تُفرض رسوم على استخدام أجهزة الصراف الآلي خارج شبكة المصرف الذي أصدر البطاقة، أو على التحويلات الدولية، ولكن السحب في المصرف نفسه يكون مجانا.

في البلدان المتقدمة، عادة ما يكون هناك تنظيم صارم من قبل البنوك المركزية أو هيئات الرقابة المالية لتحديد سقف الرسوم، مما يضمن عدم استغلال الزبائن. هذا يحد من التباين الكبير في الرسوم بين المصارف.

و تختلف الرسوم بحسب مدى تطور أنظمة الدفع الإلكتروني، ففي بعض البلدان، تزداد المنافسة بين الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض الرسوم أو تقديم عروض مجانية لجذب الزبائن؛ وتشجع الحكومة على الدفع الإلكتروني عن طريق خفض الرسوم أو إلغائها تماما لعمليات معينة، مثل المدفوعات في المحلات التجارية، وذلك لتقليل الاعتماد على النقد.

بشكل عام، فإن التباين في الاستقطاعات في العراق يعود بشكل أساسي إلى ضعف التنظيم الموحد وتعدد المتدخلين في السوق، مما يتيح لكل منهم تحديد سياساته الخاصة بالرسوم، وهو ما يتسبب في إرباك الزبائن، وفرض مبالغ إضافية لا يعرف بها الزبون لعدم توضيحها مسبقا فيفاجأ باقتطاع يعده كبيرا من مستحقاته المالية.

"في معظم الدول، تُفرض رسوم على استخدام أجهزة الصراف الآلي خارج شبكة المصرف الذي أصدر البطاقة، أو على التحويلات الدولية، ولكن السحب في المصرف نفسه يكون مجانا".

"بعض الموظفين والمتقاعدين يقولون ان مبالغ اكبر استقطعت من رواتبهم برغم انهم ليست لديهم سلف او ديون، بعضهم يشير الى استقطاع ٨ الاف او حتى ١٠ الاف وبعضهم يدعي استقطاع ١٥ الف دينار من راتبه الشهري" .

الحقيقة خلف الكواليس..

ما لا يُروى عن إصلاح المصارف العراقية

فيلي - خاص :

تواجه المصارف العراقية تحديات غير مسبوقة في ظل مجموعة من معايير الإصلاح التي أطلقها البنك المركزي العراقي، التي يراها مراقبون وخبراء اقتصاديون أقرب إلى "شروط تعجيزية منها إلى خطة إصلاح واقعية".

وبينما يؤكد المختصون على أهمية الإصلاح، يطالبون بإعادة النظر في الآليات المعتمدة، بما يتناسب مع خصوصية الواقع العراقي وقدرة المصارف على النهوض بدورها الاقتصادي.

وكان البنك المركزي العراقي وضع حزمة معايير لإصلاح القطاع المصرفي أبرزها زيادة رأس المال إلى 400 مليار دينار قبل 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025، رغم عزوف المستثمرين عن الاكتتاب بأسهمها بسبب العقوبات المفروضة عليها، مما يجعل تحقيق هذا الشرط شبه مستحيل، بحسب الخبير الاقتصادي أحمد عبد ربه.

مراعاة خصوصية الواقع

ويؤكد عبد ربه لمجلة "فيلي"، أن معايير الإصلاح التي وضعها البنك المركزي العراقي، رغم احتوائها على بعض الجوانب الإيجابية، إلا أنها تتضمن نقاطاً جوهرية تحتاج إلى مراجعة شاملة بما يتناسب مع الواقع المصرفي العراقي.

ويشير إلى أن المطالبة بزيادة رأس مال المصارف إلى 400 مليار دينار قبل نهاية عام 2025،

الحقيقة خلف الكواليس..ما لا يروى عن إصلاح المصارف العراقية

تعد غير منطقية، خصوصاً أن "غالبية هذه المصارف معاقبة، ومحرومة من التعامل بالدولار، وأسهمها منخفضة في السوق المالي، ولا تمتلك أعمالاً مصرفية كبيرة"، حسب تعبيره.

وفيما يتعلق بالجانب المالي الآخر، انتقد عبد ربه فرض رسوم تصل إلى مليوني دولار على المصارف مقابل خدمات تقدمها شركات إصلاح معتمدة، معتبراً أن "هذا المبلغ مبالغ فيه، خاصة أن المصارف لم تتفق مسبقاً مع البنك المركزي على منح هذه الشركات مبالغ بهذه القيمة".

كما يشدد الخبير الاقتصادي على أن شرط تحديد الملكية بنسبة لا تتجاوز 10% يعد أيضاً غير قابل للتطبيق، موضحاً "من غير المنطقي فرض هذا الشرط في ظل عدم وجود قطاع استثماري مستعد للدخول في مصارف تعاني من خسائر".

ويدعو عبد ربه البنك المركزي إلى إشراك المصارف الخاصة في صياغة رؤية إصلاحية جديدة تأخذ بعين الاعتبار "الظروف الخاصة التي نشأت فيها هذه المصارف، وطبيعة ملكيتها، والتحديات الاقتصادية التي تواجهها"، مؤكداً على أهمية تمديد فترة الإصلاح لتكون على مدى زمني أطول.

ويحذر من إجبار المصارف على الخروج من النظام المصرفي في حال عدم تحقيق الشروط، مؤكداً أن "مثل هذا التوجه قد يتسبب بمشاكل حقيقية للمصارف والمتعاملين معها".

ويشدد على أن "الإصلاحات ضرورية، ولكن ينبغي أن تكون واقعية، قابلة للتطبيق، ومرتبطة بالسياق العراقي، لا أن تتحول إلى وسيلة لتصفية المصارف أو تهميشها".

إصلاحات "صارمة وتعجيزية"

من جهته، ينتقد الخبير الاقتصادي مصطفى الفرج المعايير التي وضعها البنك المركزي العراقي لإصلاح القطاع المصرفي، واصفاً إياها بـ"الصارمة والتعجيزية" في ظل الأوضاع الاقتصادية المعقدة التي تمر بها المصارف العراقية.

ويقول الفرج لمجلة "فيلي"، إن "غياب الدعم المباشر من البنك المركزي للمصارف المحلية يثير الكثير من التساؤلات، خاصة وأن هذه المصارف تعد الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني".

ويلفت إلى أن "بدلاً من فرض شروط مشددة مثل رفع رأس المال ووجود شريك أجنبي، كان من الأولى أن يتجه البنك المركزي نحو إعادة جدولة الالتزامات، وتقديم دعم مالي وفني، وخفض الفوائد، أو حتى طرح حوافز حكومية لتشجيع الاكتتاب".

ويضيف أن القطاع المصرفي العراقي ما زال يتعافى من آثار العقوبات والاضطرابات الاقتصادية، وهو ما يجعل تنفيذ هذه المعايير أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، دون وجود دعم واضح من الجهات الرسمية.

ويؤكد الفرج أن معايير البنك المركزي "تعكس نية صادقة للإصلاح، لكنها تصطدم بواقع اقتصادي ومصرفي معقد، حيث لا تملك المصارف الإمكانيات المطلوبة للالتزام الكامل بهذه الشروط دون مساندة حقيقية".

ويشير أيضاً إلى أن البيئة الاستثمارية الحالية غير مهيأة لاستقطاب شركاء أجانب، الأمر الذي يجعل العديد من المصارف في موقف صعب، ويهدد بدفعها نحو التصفية أو الاندماج القسري بدلاً من التمكين والتطوير.

ويختم الفرج بالقول "إذا كان الهدف هو بناء قطاع مصرفي قوي، فإن الطريق لذلك يبدأ من تقديم الدعم الفعلي، ومراعاة الواقع العراقي، ووضع إصلاحات قابلة للتطبيق على مراحل، لا من خلال فرض معايير قد تؤدي إلى إضعاف القطاع بدلاً من إنقاذه".

شفافية والتزام جاد

بدوره، يرى عضو اللجنة الاقتصادية النيابية كاظم الشمري أن جزءاً كبيراً من المصارف العراقية لا تؤدي دورها الحقيقي كمؤسسات مالية.

ويشير الشمري في حديثه لمجلة "فيلي"، إلى أن "من أصل 70 إلى 80 مصرفاً عاملاً في البلاد، هناك نحو 30 مصرفاً معاقباً، فيما يقتصر عمل الغالبية العظمى من المصارف الأخرى على تنفيذ الحوالات فقط دون تقديم خدمات مصرفية متكاملة مثل الودائع، القروض، أو المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية".

ويوضح أن "في حال تم توجيه المتابعة المباشرة من البنك المركزي العراقي نحو المصارف غير المعاقبة والتأكيد على ضرورة استيفاء متطلبات الشركات الدولية، فإن هذه المصارف قادرة على الاستجابة والالتزام بالمعايير المطلوبة".

لكنه يحذر في المقابل من أن ضعف المتابعة الرسمية من قبل الجهات المعنية قد يؤدي إلى استمرار المصارف في تجاهل متطلبات الإصلاح، مضيفاً: "غياب الرقابة الفعلية لا يُنتج نتائج حقيقية".

وينتقد الشمري ما وصفه بـ"التدخلات السياسية في العمل المصرفي"، معتبراً أن "أحد أبرز معوقات الإصلاح في العراق هو التدخل الحكومي في القطاع المصرفي، وهو ما يتعارض مع أسس النظام المصرفي العالمي القائم على الاستقلالية وحرية العمل المالي".

ويتابع قائلاً "من الغريب أننا لم نشهد معاقبة أي مصرف غير عراقي أو لبناني لتعامله مع دول مثل إيران أو جهات مصنفة بالإرهاب، بينما تفرض العقوبات فقط على المصارف العراقية واللبنانية، وهذا الأمر لا يرتبط بسياسات البنك المركزي فقط، بل بسياسات الدولة ككل، ويضغط من جهات عليا تحاول دفع بعض المصارف للانفتاح على دول تخضع لعقوبات دولية".

ويشدد الشمري على أن هذه الممارسات أضرت بالنظام المصرفي والمالي العراقي، وخلقت مشاكل حقيقية أثرت سلباً على بيئة الأعمال والاستثمار في البلاد.

وفيما يتعلق بالمعايير الدولية المفروضة، يبين الشمري أنها "معايير طبيعية في بيئة مصرفيّة مستقرة"، مؤكداً أن "الالتزام بها يمكن أن يؤدي إلى تمكين مالي حقيقي، ويساعد المصارف العراقية على مسايرة نظيراتها في المنطقة، لاسيما في دول الخليج".

وختم بالقول "إذا التزمت المصارف العراقية بالشفافية والنزاهة، فستتمكن من جذب مصارف عالمية واستثمارات أجنبية كبرى، وهو ما سيساهم بشكل كبير في إصلاح وتطوير البنية المالية للعراق".

الخبير الاقتصادي مصطفى الفرج: ""بدلاً من فرض شروط مشددة مثل رفع رأس المال ووجود شريك أجنبي، كان من الأولى أن يتجه البنك المركزي نحو إعادة جدولة الالتزامات، وتقديم دعم مالي وفني، وخفض الفوائد، أو حتى طرح حوافز حكومية لتشجيع الاكتتاب". للمياه الجوفية".

تحقيق..

1.4 تريليون دولار في الهواء

عقدان من الموازنات المتفجرة في العراق

فـيلي

منذ عام 2003، حين أطاح الاجتياح الأمريكي بنظام صدام حسين، ودُشّن ما يعرف بالنظام الديمقراطي الجديد، دخل العراق مرحلة مختلفة كلياً وتأسس أول مجلس حكم وبعدها برلمان منتخب قبل أن تنطلق عملية كتابة الدستور، لكن خلف هذا الغلاف الرسمي، كانت آلية واحدة تحكم سير البلاد وهي الموازنة العامة، التي أثارت الجدل كثيراً.

كانت الغاية من الموازنة الاتحادية تمويل النفقات التشغيلية ومشاريع الإعمار العاجلة في بلد أنهكته الحروب والعقوبات. الكهرباء، المياه، التعليم، الصحة، الأمن، والخدمات؛ كلها كانت على الطاولة. لكن بعد قرابة 20 عاماً، لا تزال هذه الملفات أولوية لـ"لنظام الجديد"، ويبحث العراق عن حلول لإحتوائها.

في بلد غنيّ مثل العراق، لم يكن من المفترض أن تعاني المدن من العطش، أو أن تغرق الشوارع مع أول زخّة مطر، أو أن يُطفأ النور كل ساعة لعدم وجود كهرباء. لكن كل هذه المشاهد ما زالت مألوفة في يوميات العراقيين.

وبينما كانت الشعارات الرسمية تَعد بالإعمار والنهوض، كانت الأموال تُسحب، والمشاريع تُعلّق، والفساد يُقنَّن. فهل يمكن أن تفشل دولة تمتلك هذا الحجم من الموارد بهذه الطريقة؟ الإجابة، كما تكشفها مراجعة خاصة

١,٤ تريليون دولار في الهواء..

لمجلة «فيلي».

1.396 تريليون دولار: هل بُنيت الدولة؟

قامت مجلة «فيلي» بجرد دقيق لكل الموازنات العراقية من عامٍ 2006 حتى 2024، وهي الفترة التي توفرت فيها بيانات حكومية علنية. النتيجة كانت: 1 تريليون و396 مليار دولار:

- 2006: بلغت الموازنة 34 مليار دولار، وكانت بسيطة، تفتقر للتفصيلات المعقدة.

2007--2009: استقرت الموازنات بين 41 و43 مليار دولار، مع غياب أي تحولات نوعية.

2010-: قفزت الموازنة إلى 72.5 مليار دولار، وظهرت على الورق مشاريع إعمار لم تُنفذ حتى اليوم، مثل إعادة بناء مدينة الصدر في بغداد أو مشاريع إعمار البصرة ونينوى وميسان.

2011--2013: تضخمت الموازنات إلى أن بلغت 115 مليار دولار في 2013.

2014-: غابت الموازنة بالكامل بسبب اجتياح تنظيم داعش ومحاولة تمرير النفقات وفق قاعدة 12/1.

2015--2019: تراوحت بين 66 و112 مليار دولار، مع صعود وهبوط وفقاً لأسعار النفط والاضطرابات السياسية.

2020-: لا موازنة مجدداً، بسبب اضطرابات تشرين واستقالة حكومة عبد المهدي.

2021-: أُقرّت موازنة بـ89.6 مليار دولار.

2022-: غابت الموازنة للمرة الثالثة نتيجة الانسداد السياسي.

2023-: شهد العراق أعلى رقمين في تاريخه المالي، حيث بلغت الموازنة العامة لعام 2023 نحو 153 مليار دولار، وتبعها عام 2024 بموازنة بلغت 155 ملياراً، ضمن ما يُعرف بالموازنة الثلاثية التي أُقرت لتغطي الأعوام 2023–2025.

خبراء اقتصاد تحدثت معهم مجلة «فيلي» قالوا إن هذه الأرقام كانت كافية لبناء شبكة سدود وطنية، وإعادة تأهيل شبكة الكهرباء، وإنشاء مجارٍ حديثة لجميع المدن، وتطوير قطاع النقل، بل وربما تأسيس صندوق سيادي للأجيال، "لكن الوضع ما زال يراوح مكانه".

جفاف ومياه آسنة

اليوم، يعاني العراق من أشد موجات الجفاف في تاريخه الحديث. مدن بأكملها مثل العمارة والناصرية والبصرة، تعاني من انقطاعات المياه وتصحّر الأراضي، مع انخفاض حاد في الإنتاج الزراعي وانهيار الثروات الحيوانية والسمكية.

لكن المفارقة تكمن في أن تكلفة بناء سدّي البصرة ومكحول لا تتجاوز 4 مليارات دولار، بحسب مسؤول في وزارة الموارد المائية، بينما أنفقت البلاد مئات أضعاف ذلك خلال 18 سنة.

- سد البصرة: تم الحديث عنه عشرات المرات، وتبلغ كلفته التقديرية 1.1 مليار دولار، ولم يُنجز.

- سد مكحول: أعلن عنه وزير الموارد المائية عام 2022، وكلفته التقديرية 3 مليارات دولار، ولا يزال عالقاً بين الدراسات والتخصيصات.

وقد حذرت دراسات بيئية محلية وأممية من أن العراق سيدخل خلال 5 سنوات

« بلغت موازنات العراق خلال هذه الفترة ما يقارب 1.396 تريليون دولار، في وقت لم يتجاوز فيه عدد سكانه 44 مليون نسمة. ومع ذلك، لا تزال البلاد تعاني من بنى تحتية متهالكة، وانقطاعات مزمنة في الكهرباء، وأزمة مائية خانقة، واقتصاد ريعي غير منتج ».

١,٤ تريليون دولار في الهواء..

"المرحلة الحرجة من الفقر المائي"، دون أن يقابل ذلك بخطط تنفيذية حقيقية. بالمقابل، ومع أول موجة أمطار، تتحول بغداد العاصمة مثلاً، بالإضافة إلى مدن رئيسية أخرى إلى بحيرات آسنة، تكشف عن غياب شبكات صرف فعالة. مشاريع المجاري، التي تعتبر من أسهل البنى التحتية تنفيذاً، تحولت إلى مراكز للهدر والفساد:

-مشروع مجاري الحلة الكبير: توقف لعشر سنوات، ثم أُحيل مجدداً عام 2019، بكلفة 380 مليار دينار (نحو 290 مليون دولار).

-مشروع مجاري قضاء السنية (الديوانية): أحيل بكلفة 34 مليار دينار (نحو 26 مليون دولار).

يقول الخبراء الاقتصاديون إن "هذه المشاريع وحدها توضح أن المليارات لا تذهب إلى بناء حقيقي، بل إلى عقود تتوقف في منتصف الطريق، أو تتحول إلى واجهات فساد، دون رقابة فعالة".

كهرباء بـ17 مليار دولار

في بلد يُعد من أكبر منتجي النفط عالمياً، لا تزال الكهرباء مقطوعة لعدة ساعات يومياً في معظم المناطق. بعد 2003، اشترى العراق محطات تعمل بالغاز دون امتلاكه البنى التحتية اللازمة لتوفير الغاز، ليضطر لاحقاً إلى استيراده من إيران، في صفقة منذ 2017 بلغت تكلفتها 17 مليار دولار.

ومن النماذج على الإنفاق:

- موازنة 2021: تضمنت قروضاً بقيمة 145 مليون دولار، و100 مليون أخرى لصيانة محطات كهربائية.

- محطة الدورة في بغداد: رُصد لها مبلغ 301 مليون دولار للصيانة فقط، دون تحسن في الإنتاج الفعلي.

يكشف تتبع المشاريع والعقود أن قسماً كبيراً من الموازنات لم يُنفق فعلياً على ما كُتب فيها. ومن أبرز فضائح الفساد:

- صفقة التسليح الروسية (2012): أُلغيَت لاحقاً وسط اتهامات بعمولات ورشى بقيمة 4.2 مليار دولار.

- سرقة القرن (2022): سُرقت 2.5 مليار دولار من أموال هيئة الضرائب، واتُهم فيها رجال أعمال وأجنحة سياسية نور زهير، الذي أُفرج عنه لاحقاً بكفالة واستعاد ممتلكاته.

تهريب العملة: قبل تدخل واشنطن عام 2022، كانت عمليات التحويل والتهريب المالي تتم عبر مصارف مرتبطة بسياسيين نافذين، ما اضطر الولايات المتحدة إلى فرض نظام رقابة دولي على النظام المصرفي العراقي.

دولة الموظفين

أحد أبرز تحديات الموازنات هو حجم النفقات التشغيلية، والتي تتضمن الرواتب والتقاعد والحمايات والمخصصات الخاصة. يبلغ عدد الموظفين أكثر من 4 ملايين موظف حكومي، مع نحو 2 مليون متقاعد، بحسب أرقام رسمية متضاربة.

وقد كشف رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أن الرواتب وحدها بلغت العام الماضي 64 تريليون دينار، أي ما يعادل 49 مليار دولار.

أما مجلس النواب، فكشف تحقيق سابق لمجلة «فيلي» أن كلفته التراكمية منذ 2006 بلغت نحو 426 مليار دينار (أكثر من 325 مليون دولار)، بين رواتب وبدلات وحمايات.

على مدى 18 عاماً، أنفق العراق قرابة 1.4 تريليون دولار في موازناته العامة، وهو رقم ضخم بالمعايير الإقليمية، بل ويتجاوز مجموع موازنات بعض دول الجوار في الفترة نفسها.

بينما تمكنت دول مثل السعودية وتركيا وإيران من بناء قطاعات إنتاجية، وتوسيع شبكات البنية التحتية، وتحسين قطاعات التعليم والصحة، لا تزال مدن العراق غارقة في المياه الآسنة، والمزارع مشلولة، والكهرباء مقطوعة، والسدود على الورق.

مقارنة رقمية

عند مقارنة مجموع الموازنات التي أنفقتها دول المنطقة بين عامي 2006 و2024، يظهر أن العراق أنفق ما يفوق دولاً ذات تعداد سكاني أكبر واقتصادات أكثر تنوعًا. فقد بلغت موازنات العراق خلال هذه الفترة ما يقارب 1.396 تريليون دولار، في وقت لم يتجاوز فيه عدد سكانه 44 مليون نسمة. ومع ذلك، لا تزال البلاد تعاني من بنى تحتية متهالكة، وانقطاعات مزمنة في الكهرباء، وأزمة مائية خانقة، واقتصاد ريعي غير منتج.

في المقابل، أنفقت تركيا التي تعاني من مشكلات اقتصادية حوالي 1.2 تريليون دولار على مدى المدة نفسها، رغم أن عدد سكانها يفوق 85 مليون نسمة، أي ما يقارب ضعف العراق. إلا أن هذه الأموال تُرجمت إلى شبكة طرق وسكك حديدية متطورة، واكتفاء غذائي، وقاعدة صناعية واسعة.

أما إيران المكبلة بالعقوبات الدولية، فأنفقت ما يقارب 1.1 تريليون دولار وبنسمة تفوق ال90 مليوناً، ومع ذلك تمكنت من تحقيق اكتفاء دوائي وزراعي، وبناء صناعة دفاعية محلية، وزيادة إنتاجها من الغاز والنفط دون الاعتماد الخارجي الكامل.

وتأتي السعودية في مقدمة الدول إنفاقًا، بمجموع موازنات يصل إلى 2.2 تريليون دولار، لكنها أيضًا حققت نتائج ميدانية واضحة: بنية تحتية حديثة، إطلاق مشاريع عملاقة مثل مدينة نيوم، وتأسيس صندوق استثمارات سيادية تُقدَّر قيمته بنحو 800 مليار دولار.

ملاحظة: جميع الأرقام تقديرية استنادًا إلى تقارير وزارات المالية، البنك الدولي، وصناديق السيادة الوطنية

" بعد 2003، اشترى العراق محطات تعمل بالغاز دون امتلاكه البنى التحتية اللازمة لتوفير الغاز، ليضطر لاحقاً إلى استيراده من إيران، في صفقة منذ 2017 بلغت تكلفتها 17 مليار دولار"..

الاستثمار السكني في العراق..

احتياجات المواطن تصطدم بالبيروقراطية وتحديات الواقع

فيلي

يواجه قطاع الاستثمار السكني في العراق تحديات كثيرة في ظل أزمة سكن واسعة تتجاوز ثلاثة ملايين وحدة، تبدأ من فقدان ثقة المواطن في إنجاز المشاريع وغياب الضوابط التي تحمي حقه، إلى وجود خلل هيكلي في فلسفة هذا النوع من الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق أرباح سريعة على حساب العدالة الاجتماعية، بحسب مختصين.

وفي المقابل، تؤكد الحكومة أن التوجه نحو المستثمرين والمطورين يُعد من الحلول الناجحة لمعالجة أزمة السكن، عبر تطبيق رؤية مختلفة عن السابق تحقق التوازن بين دعم مشاريع الإسكان لذوي الدخل المحدود وتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين على المشاركة فيها، مقرّة بوجود تحديات كثيرة أبرزها التجاوزات الحاصلة على الأراضي المستهدفة للاستثمار.

وبهذا السياق، يشخّص الخبير الاقتصادي، مصطفى الفرج، "وجود أزمة ثقة حقيقية بين المواطن والمستثمر، وهذه الأزمة تفاقمت بفعل المشاريع التي لم تُنجز، والوعود التي لم تُنفذ، وانعدام الضوابط التي تحمي حق المواطن في السكن الكريم".

ويوضح الفرج لوكالة مجلة «فيلي»، أن "المواطن العراقي أصبح يشعر بأن الاستثمار السكني لا يُراعي احتياجاته، بل يُدار بمنطق تجاري بحت داخل بيئة تفتقر إلى الشفافية والعدالة".

وما يزيد من حجم الفجوة، وفق الفرج، أن "نحو 70 إلى 80% من المجمعات السكنية الحالية أُقيمت على أراض خضراء أو زراعية، رغم أن العقود تتحدّث عن مساحات خضراء ومتنزهات، لكن الواقع يكشف استغلال أغلب هذه المساحات في البناء، في ظل غياب رقابة حقيقية من الجهات المعنية".

والأخطر من ذلك، بحسب المختص، أن الوحدات السكنية "لا تُبنى للفقراء أو أصحاب الدخل المحدود، بل تذهب لمتنفذين من السياسيين والتجار والفاسدين".

ويضيف الفرج، أنه "حتى في ظل حصول المستثمر على أراض مجانية، وإعفاءات جمركية ومالية ضخمة على المواد الأولية، نجد أن أسعار الوحدات تصل إلى أرقام خيالية – لا تقل عن

ألف دولار للمتر الواحد في بغداد - وهو ما يُقصي شريحة الموظفين والطبقات المتوسطة من إمكانية التملك".

ويرى الفرج، أن ما يجري اليوم هو "خلل هيكلي في فلسفة الاستثمار السكني، حيث لا تُوجّه المشاريع لحل أزمة السكن الفعلي، بل لتحقيق أرباح سريعة على حساب العدالة الاجتماعية".

ونتيجة لذلك، يدعو الخبير الاقتصادي، الحكومة والجهات المختصة إلى إعادة النظر في سياسات توزيع الأراضي والتخطيط الحضري، وضمان توجيه المشاريع السكنية نحو الشريحة الأهم في المجتمع، "وهم أصحاب الدخل المحدود والموظفين، فهم الأولى بالحصول على سكن كريم في وطنهم".

من جانبه، يرى نائب رئيس لجنة الاستثمار النيابية، حسين السعبري، أن "الثقة بالمجمعات السكنية ارتفعت وزاد الإقبال على الشراء فيها خلال السنوات الثلاث الماضية، وبالتالي بدأت الأزمة تتجه إلى الحل تدريجياً، لكن هذا لا ينفي وجود الكثير من المشاكل التي تواجه المستثمرين وأبرزها العقبات الحكومية".

ويشرح السعبري لوكالة مجلة «فيلي»، أن "المستثمر عندما يحصل على الإجازة والموافقات كاملة يصطدم بعمليات الابتزاز وعدم إيصال الخدمات من الكهرباء والمياه والمجاري، وبالتالي يظل المستثمر في هذه الدوامة".

وعن دور قانون الاستثمار في ضبط المشاريع الاستثمارية، يؤكد النائب، أن "قانون الاستثمار يشدد على الرقابة والمحاسبة ويحدد آليات سحب الإجازة والغرامات التأخيرية، لكن المشكلة الحقيقية ليست من طرف المستثمر".

ويوضح، أن "أغلب المعوقات والمشاكل هي من الدوائر المعنية، من وزارة المالية وعقارات الدولة والبلديات والمياه والمجاري، ومؤخراً تمت إضافة الدفاع المدني بتوفير شروط السلامة المدنية بعد حريق (الهايبر ماركت) في محافظة واسط".

من جهته، يعتبر المتحدث باسم وزارة الإعمار والإسكان، نبيل الصفار، أن "التوجه نحو المستثمرين والمطورين لمعالجة أزمة السكن، تجربة واعدة في البلاد وحديثة العهد، من خلال استثمار مساحات واسعة لإنشاء مدن كبرى وليس مجرد مجمعات سكنية".

ويؤكد الصفار لوكالة مجلة «فيلي»، أن "هذه المدن ستوفر آلاف الوحدات السكنية بالإضافة إلى صيغ شراكة جديدة تم إبرامها مع المطورين والمستثمرين تمثلت باعطاء الدولة نسبة من هذه الوحدات السكنية سواء أراض مخدومة أو وحدات سكنية تستطيعً من خلالها الدولة دعم الفئات الفقيرة وذوي الدخول المحدودة في حصولهم على السكن الملائم".

ويوضح الصفار أن "هذا لم يكن معمولاً به سابقاً، إذ كانت تُمنح الإجازات الاستثمارية لبناء مجمعات سكنية داخل المدن بصورة عشوائية ودون اعطاء أي حصة للدولة فيها، وساهمت هذه المجمعات في الضغط الكبير على خدمات البنى التحتية".

لذا، بحسب الصفار، "كان من الضروري إيجاد رؤية مختلفة في استثمار مساحات الأراضي الموجودة والتي لم تخلُ من وجود تحديات كثيرة فيها، تمثلت في التجاوزات الحاصلة على تلك الأراضي، مما تطلب جهداً مضاعفاً لإزالتها وتهيئتها لإعلانها كفرص استثمارية".

ويؤكد أن "هذا ما تعمل عليه الحكومة الحالية حيث تم تكليف وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة من خلال هيئة تنفيذ المدن السكنية (وهي إحدى الهيئات التي تم استحداثها مؤخراً) وبالتعاون مع الهيئة الوطنية للاستثمار والمحافظات كافة، لتهيئة متطلبات إنشاء المدن في المحافظات كافة، ووضع مواصفات للمدن الجديدة وفق المعايير البيئية والحضرية".

ويشير إلى أن "هيئة تنفيذ المدن السكنية استطاعت جذب عدد من المطورين والمستثمرين من العراقيين والعرب والأجانب ممن لديهم تجارب سابقة داخل وخارج العراق".

كما يلفت الصفار إلى "تأليف فريق إنشاء المدن السكنية الجديدة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (123121) لسنة 2023، ويتولى هذا الفريق التخطيط والعمل والإشراف على تأسيس المدن الجديدة، وإيجاد بيئة حيوية لإنجاحها، بما في ذلك الأراضي المحيطة بمطار بغداد أو الأراضي المميزة في المحافظات".

ويهدف الفريق، وفق الصفار، إلى "تحقيق التوازن بين دعم مشاريع الإسكان لذوي الدخل المحدود وتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين على المشاركة في إنشاء المدن الجديدة وتوفير الخدمات ورفع جودتها".

وينوّه إلى أن "إنشاء هذه المدن يراعى فيها ذوي الدخل المحدود بإنشاء دور واطئة الكلفة ضمنها، لمعالجة مشكلة السكن والتخفيف من حدتها وتوفير قطع أراضي سكنية للمواطنين".

وبالإضافة إلى ما سبق، أعلن الصفار، عن "إحالة ست من هذه المدن للتنفيذ، ثلاث منها في بغداد وواحدة في كل من نينوى وكربلاء وبابل، وهناك ثلاث مدن أخرى قيد الإحالة، والعمل مستمر بتهيئة أراض جديدة في كل المحافظات لغرض بناءً مدن أخرى".

حيث تقوم اللجان المشكلة برئاسة ممثلي دوائر عقارات الدولة في المحافظات ودوائر البلديات ودوائر التسجيل العقاري ودوائر الزراعة، بالعمل على إكمال إجراءات نقل ملكية قطع الأراضي التي تقع ضمن حدود المدن الجديدة، بحسب ما قاله الصفار في ختام حديثه.

> أن مجموع المولدات في العراق يبلغ ٤٩ ألف مولدة مسجلة بحسب وزارة التخطيط، فهذا يعني بان مجموع الاستهلاك اليومي للمياه يبلغ ١٩٦ مليون لتر من المياه العذبة.

> أكثر من ٧٠٪ من سكان العراق «واقليم كوردستان» يعتمدون على مولدات الكهرباء الاهلية والخاصة.

العراق يفتح كنوزه أمام الاستثمار

رغم الحاجة للإصلاحات

فيلي - خاص:

مع تحسن الأوضاع الأمنية في العراق خلال السنوات الأخيرة، بدأت تتشكل ملامح بيئة أكثر جاذبية للاستثمار، مدفوعة بانخفاض مستوى التهديدات الإرهابية واستعادة الاستقرار في معظم المحافظات.

ويرى خبراء ومسؤولون اقتصاديون، أن هذا التحول شكل نقطة انطلاق حقيقية نحو إعادة بناء الثقة في السوق العراقية، لاسيما في القطاعات الحيوية كالبنى التحتية والطاقة والمعادن والخدمات اللوجستية.

ومع أن التحسن الأمني يشكل ركيزة أساسية لجذب رؤوس الأموال، إلا أن متخصصين يؤكدون أن الأمن وحده لا يكفي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، إذ يظل استكمال الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال، وتحييد العراق عن التوترات الإقليمية، وتفعيل أدوات الحوكمة ومكافحة الفساد، من الشروط الأساسية لتحويل المؤشرات الإيجابية إلى تدفقات استثمارية حقيقية.

الاستقرار يعزز الثقة

ويؤكد المستشار المالي لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح، أن "الأمن يعد أحد الركائز الجوهرية لنجاح الاقتصاد"، مشددا على أن "الحديث عن بيئة استثمارية جاذبة لا يمكن أن يتم دون استقرار أمني وسياسي حقيقي".

ويوضح صالح لمجلة "فيلي"، أن العراق يمتلك ثروات طبيعية وموقعا استراتيجيا، ومع التحسن الأمني الكبير الذي تحقق في السنوات الأخيرة، بات يوفر بيئة أعمال مستقرة تتيح للمستثمرين التخطيط على المدى الطويل، وتقليل المخاطر المتعلقة بتعطل المشاريع أو فقدان الأصول".

ويضيف أن "تصفير معدل العمليات الإرهابية في العراق ساعد في تعزيز ثقة المؤسسات المالية الدولية، ما شجّع العديد من الشركات الأجنبية الكبرى على العودة إلى البلاد، خاصة في قطاع الطاقة والبنية التحتية، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع استثمارية متنوعة في مختلف المحافظات، الأمر الذي يعكس تحسن التنسيق بين الجهات الأمنية والحكومات المحلية".

ويعتبر صالح أن "الاستثمار في الأمن هو استثمار مباشر في مستقبل العراق، وهو ما تتبناه الحكومة الحالية ضمن برامجها الاقتصادية".

كما يشير إلى أهمية تحديث الأجهزة الأمنية، وتعزيز دور الهيئات المستقلة الرقابية على المشاريع الاستثمارية، إلى جانب تفعيل المناطق الاقتصادية الخاصة، وتحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية باستخدام الحوكمة الرقمية.

ويؤكد المستشار، على "ضرورة التعاون الدولي لتوفير ضمانات أمنية إضافية، تسهم في طمأنة المستثمرين الأجانب وتعزيز وجودهم في السوق العراقية".

استثمارات بـ70 مليارا دولارا

من جهته، يقول الخبير الاقتصادي صفوان قصي، لمجلة "فيلي"، إن "العراق يشهد تحسنا ملحوظا في مناخ الاستثمار، بفضل الاستقرار الأمني والإصلاحات الحكومية"، مشيرا إلى أن "الحكومة نجحت في جذب استثمارات تتجاوز 70 مليار دولار خلال الفترة الماضية".

ويبين قصي، أن "أبرز التحديات السابقة التي واجهت المستثمرين كانت غياب الضمانات السيادية، إلا أن الحكومة الحالية وفرت ضمانات تغطي 85% من قيمة الاستثمار، مما رفع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء".

ويتابع أن "فتح نافذة الاستثمار في قطاع المعادن عبر وزارة الصناعة، أسهم في تحريك ملفات استثمارية كبيرة في مجالات مثل

العراق يفتح كنوزه أمام الاستثمار ..

الإسمنت، الفوسفات، الكبريت، والسيليكا، وهي قطاعات تُعد ركيزة لتنشيط الصناعة المحلية".

وينوّه قصي إلى النظرة الإيجابية المتزايدة حول قدرة العراق على الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية "خصوصاً بعد إطلاق مشروع طريق التنمية الذي يسعى لتحويل العراق إلى مركز لوجستي إقليمي لتصدير السلع المنتجة محلياً".

ويشير إلى أن "فرضَ سلطة القانون على المنافذ الحدودية، ووقف سياسة الإغراق، ومكافحة الفساد، وتبني التكنولوجيا، كلها إجراءات تبنتها الحكومة لرسم خريطة واضحة للاستثمار في العراق".

ويوضح أن "البلاد تمر بمرحلة شبه اكتمال لملف الأمن، ما أتاح الانتقال من مرحلة مكافحة الإرهاب إلى مرحلة تعزيز التنمية، مع مشاركة فعالة من المواطنين في تثبيت دعائم الاستقرار".

ويضيف أن "عقوداً مهمة أُبرمت مع شركات عالمية كبرى مثل توتال، بريتيش بتروليوم، جنرال إلكتريك، جنرال موتورز، وسيمنز، ما يعكس حجم الثقة بالوضع الاستثماري، خصوصاً وأن هذه الشركات لا تضع أموالها في بيئات غير مستقرة".

وفي جانب آخر، يشير إلى أن "الاتفاقات الثنائية التي وقعتها حكومة السوداني مع دول الاتحاد الأوروبي، والصين، ودول الخليج، ساعدت على طمأنة المستثمرين"، مؤكداً أن "العراق بات محط أنظار تنافس إقليمي على الفرص الاستثمارية المتاحة".

كما يلفت إلى "الاستقرار النقدي، وثبات سعر صرف الدينار، وانخفاض معدلات التضخم كعوامل إضافية أسهمت في تعزيز بيئة الاستثمار".

إلى جانب ذلك، يشهد قطاع السكن نشاطاً متزايداً مع العمل على إنشاء 15 مدينةً جديدةً، ويتوجه المستثمرون نحو مدخلات قطاع البناء مثل الحديد والإسمنت ومواد الإنشاء.

ويؤكد قصي أن "العراق يستورد ما بين 60 إلى 70 مليار دولار سنوياً من السلع، جزء كبير منها يمكن إنتاجه محلياً، لا سيما في قطاعي الزراعة والصناعة"، داعياً إلى "استثمار هذه الفجوة لتشجيع الإنتاج المحلي، وخلق فرص حقيقية في الزراعة الذكية وإدارة المياه وتقنيات الري الحديثة".

ويلفت إلى "أهمية تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية"، مشيراً إلى "إمكانية تأسيس أسطول نقل حديث ومراكز تخزين تسهم في تحويل العراق إلى نقطة محورية في التجارة الإقليمية".

ويرى أن "عوائد الاستثمار في العراق باتت مجزية، والمنافسة على الفرص تتصاعد، ومن يدرك أهمية العراق الاقتصادية سيحرص على الحضور المبكر قبل أن تضيق الفرص".

الأمن وحده لا يكفي

أما الخبير الاقتصادي منار العبيدي، فقد اعتبر أن "التحسن الأمني ساعد على خلق بيئة جاذبة للاستثمار، لا سيما في قطاعات مثل التجارة والسياحة، لكنه شدد على أن الأمن وحده لا يكفي ما لم تستكمل الإصلاحات الاقتصادية والهيكليةُ".

ويقول العبيدي لمجلة "فيلي"، إن "الأمن يعزز ثقة المواطن، ويسهم في خلق فرص العمل، ما يدعم بشكل غير مباشر الدورة الاقتصادية"، مشيراً إلى "الحاجة الملحة لتطوير البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال لضمان استمرارية النمو".

ويلفت إلى أن "المستثمر الأجنبي يولي اهتماماً كبيراً بالبيئة الشفافة والمستقرة اقتصادياً، وهو ما يستدعي إزالة المعوقات الإدارية والتشريعية التي تقف أمام تدفق رؤوس الأموال".

ويعدد العبيدي بعض المؤشرات التي تدل على دخول استثمارات أجنبية جديدة، مثل ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وزيادة عدد الشركات الأجنبية المسجلة، ونمو تحويلات رؤوس الأموال، وارتفاع العقود مع مستثمرين دوليين في قطاعات مختلفة.

توترات تعرقل الاستثمار

من جانبه، يشير أستاذ الاقتصاد الدولي نوار السعدي، إلى أن "التحسن الأمني في العراق وفر بيئة أكثر استقراراً"، لكنه يقول إن "هذا العامل لا يمكنه وحده تحويل العراق إلى وجهة استثمارية رئيسية ما لم يترافق مع إصلاحات اقتصادية جذرية واستقرار سياسي فعلي".

ويوضح السعدي لمجلة "فيلي"، أن "الاستثمارات الأجنبية تحتاج إلى بيئة آمنة ومستقرة، لكنها تتأثر أيضاً بعمق الإصلاحات، ومستوى الشفافية، ووضوح الرؤية المستقبلية للسوق".

ويذكر أن "العراق سجّل نمواً في قطاعات غير نفطية مثل الاتصالات، البناء، والخدمات اللوجستية، وهي عادة من أوائل القطاعات التي تستجيب لتدفق الاستثمارات".

ويشير إلى ارتفاع التبادل التجاري وزيادة عدد الشركات الأجنبية، لكنه نوّه إلى أن "حجم الاستثمارات ما زال أقل بكثير من الإمكانات الحقيقية".

ويلفت السعدي إلى أن "البيئة الاستثمارية في العراق ما تزال مرتبطة بشكل وثيق بالمعطيات الإقليمية"، مبيناً أن "الصراع بين إسرائيل وإيران، والضغوط الاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة للحد من النفوذ الإيراني، خصوصاً عبر مراقبة التحويلات المصرفية والعقود الحكومية، تؤثر سلباً على قرار الشركات الكبرى بالاستثمار في العراق".

وختم بالقول إن "تعزيز جاذبية العراق يتطلب مزيجاً من الاستقرار السياسي، وتحييد البلاد عن صراعات المحاور، وتنفيذ إصلاحات شاملة"، مشدداً على أن "ذلك هو الشرط الأساسي لتحفيز المستثمرين الدوليين على دخول السوق العراقية بشكل مستدام".

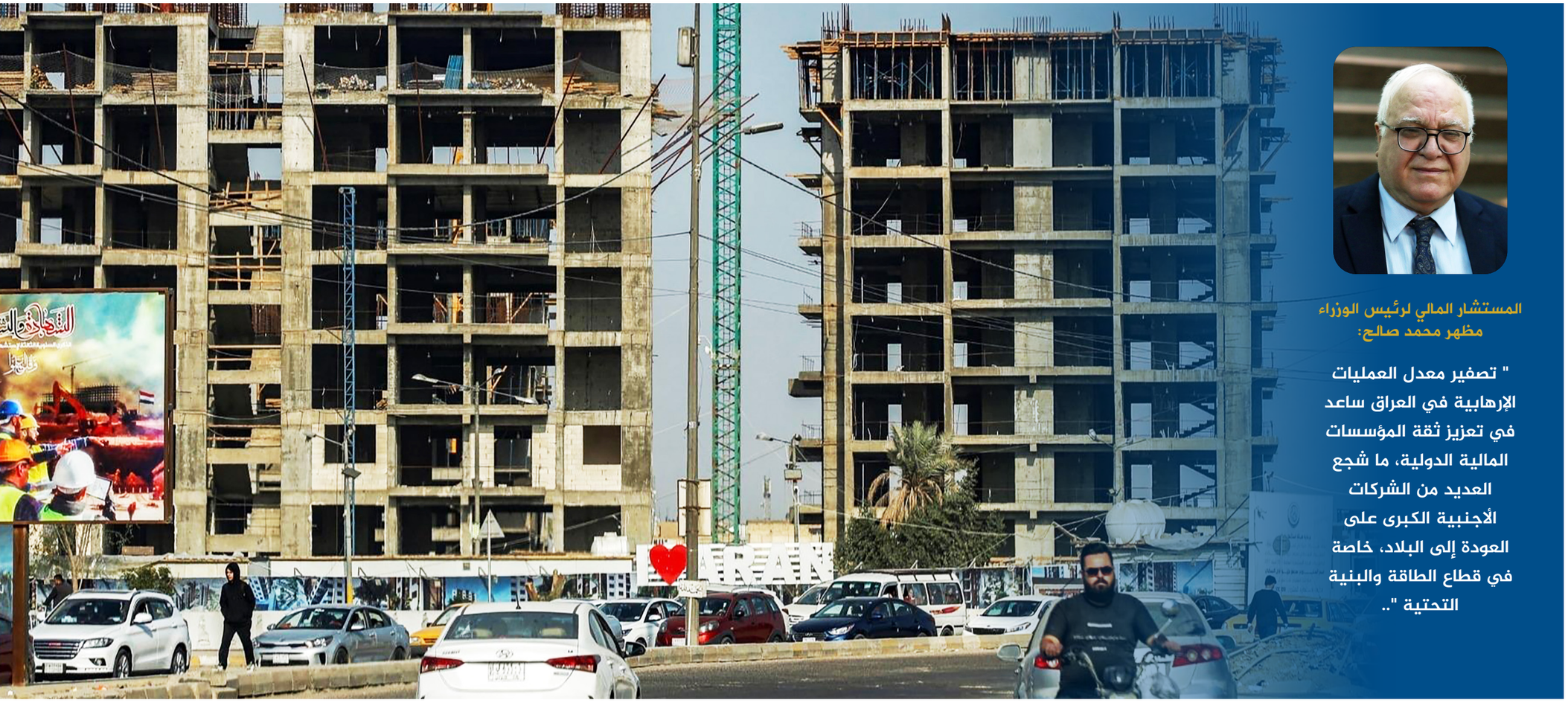

المستشار المالي لرئيس الوزراء
مظهر محمد صالح:

" تصفير معدل العمليات الإرهابية في العراق ساعد في تعزيز ثقة المؤسسات المالية الدولية، ما شجع العديد من الشركات الأجنبية الكبرى على العودة إلى البلاد، خاصة في قطاع الطاقة والبنية التحتية "..

بغـــــداد..

هوية معمارية تتلاشى في زحام الأبراج

فيلي - خاص :

يتجول الحاج عقيل الياسري، في أزقة العاصمة العراقية بغداد متأملاً "البيوت القديمة والجديدة"، ليهز رأسه أسفاً على ما يسميه "عشوائية البناء".

ويقول الياسري، الذي ناهز السبعين من العمر، لمجلة "فيلي"، إنه "سابقاً كنا نرى المنازل فنميز بناء السبعينيات أو الثمانينيات أو التسعينيات، ونعرف الطراز اليهودي أو العثماني، أما اليوم، فقد أصبحت المنازل تبنى بشكل عشوائي لا تحمل أي هوية واضحة".

ويضيف أنه "حتى العمارات (المباني)، أصبحت مصدر تلوث بصري، تغلف بمواد وألوان غير مريحة للنظر، وفق طرازات غير معروفة، وهذا أمر مؤسف أن نفقد هويتنا المعمارية".

وخلال السنوات الأخيرة، شهدت العاصمة بغداد نهضة عمرانية غير مسبوقة، تمثلت بانتشار العمارات والشقق السكنية والمولات، الأمر الذي لقي دعماً من الجهات المعنية والمواطنين، إلا أن متخصصين سجلوا ملاحظات حول غياب النمط العمراني العراقي وطمس الهوية التراثية.

فبينما يرى البعض أن المشاريع السكنية والتجارية الجديدة لا تستجيب لخصوصية المجتمع العراقي وثقافته المعمارية، يؤكد آخرون على ضرورة المزاوجة بين التراث والحداثة في عمليات البناء.

تحول واضح في التصاميم

وتقول المهندسة المعمارية هديل كريم، للمجلة، إن "هناك تحولاً واضحاً في نمط البناء من الطابع السكني الأفقي، أي المنازل المنفردة، إلى الطابع العمودي في العمارات السكنية والتجارية".

وتوضح أن "السبب يعود إلى شحة الأراضي السكنية، وكثرة الطلب على السكن مقابل قلة العرض، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي ودخول الاستثمارات الأجنبية إلى العراق".

ووفقاً لحديث كريم، فإن بعض العائلات الصغيرة تفضل نمط السكن الحديث ضمن "كومباوند"، متكاملة تتوافر فيها خدمات الحماية و المرائب والمصاعد وغيرها، مبينةً أن

"هناك نهضة عمرانية ملحوظة من ناحية الكم، إذ تتوزع مئات المشاريع الجديدة بين المباني السكنية والمولات التجارية والمكاتب وغيرها، إلا أن العديد منها يفتقر إلى الهوية المعمارية العراقية، ويعتمد على تصاميم عشوائية أو مستوردة بلا طابع محلي".

وتشير كريم، إلى "محاولات من معماريين عراقيين شباب لإعادة إحياء الطابع المحلي في مشاريعهم"، لافتةً إلى أن "المعماري نواف محمد الذي فاز مؤخراً بالمركز الاول في جائزة العمران عن مشروعه برج النخلة، حيث استوحى تصميمه من جذع النخيل العراقي بطريقة عصرية أعادت تفسير التراث بأسلوب حديث".

وتختم حديثها بالقول إن "هذه المحاولات، وإن كانت محدودة، مهمة جداً، لأنها لا تقتصر على استعادة التراث بتصميم نمطي للمنازل القديمة، بل تقدمه بلغة معمارية حديثة، وهو ما تحتاجه المدن العراقية لتشكيل هويتها كما يحدث في كبرى العواصم العالمية".

الأمانة تتحمل المسؤولية الأكبر

من جانبها، وضعت وزارة الإعمار والإسكان مؤخراً استراتيجية لمشاريعها السكنية المستدامة، تضمنت معايير بيئية مثل استخدام المواد العازلة للحرارة، لكن المتحدث باسم الوزارة نبيل الصفار، أوضح للمجلة، أن "اعتماد الطابع المعماري التراثي ليس من مسؤولية الوزارة، بل يدخل ضمن نطاق أمانة بغداد".

ويضيف أن "الأمانة نفذت أعمالاً لإظهار الوجه التراثي في بعض المواقع مثل شارع الرشيد والمتنبي".

ورغم ذلك، يظل غياب الضوابط العمرانية واضحاً، حيث يبرز البناء العمودي المتكدس، وتختفي الواجهات

بغـــــــداد .... هوية معمارية تتلاشى في زحام الأبراج

الخضراء والحدائق المنزلية، فيما تراجعت مساحات الارتداد الأمامي بسبب ارتفاع أسعار الأراضي وضيق المساحات.

"البيئة" لا تدخل ضمن التصاميم الحالية

بينما يرى المهندس المعماري غسان حسن الخفاجي، أن "العشوائية في التصاميم سببها غياب الضوابط التنظيمية والمعايير الخاصة بالعمارة المحلية، ما أدى إلى تدهور واضح في هوية النتاج المعماري المعاصر على صعيد الشكل والأداء والانسجام مع البيئة والسياق الثقافي".

ويشير الخفاجي، خلال حديثه للمجلة، إلى أن "العمارة العراقية الجديدة باتت متأثرة بأنماط تصميمية مستوردة لا تنسجم مع السياق الثقافي أو المناخي المحلي، ما نتج عنه واجهات وتصاميم هجينة تضعف الشعور بالانتماء".

كما يلفت إلى أن "التنوع غير المدروس في التصاميم، والاعتماد على مرجعيات معمارية عالمية متباينة دون مراعاة خصوصية المكان، أسهم في خلق بيئة عمرانية تعاني من التشتت البصري والفوضى بدلاً من التنوع الإيجابي".

ويضيف أن "التصميمات الحالية تراجعت أيضاً على مستوى الأداء البيئي، إذ لم تعد تستند إلى المبادئ التقليدية التي كانت تستجيب للمناخ باستخدام المواد المحلية وتوجهات الفراغات، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على الحلول التقنية المستوردة المكلفة وذات الأثر البيئي السلبي، فضلاً عن انهيار النسيج الحضري التاريخي".

وفي المدن ذات المراكز التاريخية مثل بغداد والموصل وكركوك وأربيل، تسبب غياب التشريعات المعمارية في حدوث اختراقات معمارية أثرت سلباً على النسيج التاريخي والبيئة البصرية، وفقاً لحديث الخفاجي، الذي تابع قائلا: "كما أدى تراجع الطلب على العمارة التقليدية إلى إضعاف المهارات المحلية وانحسار الحِرف، ما قلل من إنتاج عمارة ذات طابع أصيل".

وتتطلب إعادة بناء هوية معمارية عراقية معاصرة وضع ضوابط تصميمية ملزمة تستند إلى الإرث المحلي وتتبنى مبادئ الاستدامة والتكامل الحضري، حيث أن التحولات في أنماط البناء جاءت أيضاً نتيجة لتغير القوانين، خاصة بعد إصدار أمانة بغداد في 11 كانون الأول/ديسمبر 2004 قانوناً يتيح إنشاء طابق ثالث في الدور السكنية، ما أدى إلى تنافر في خط الأفق بين البيوت ذات الارتفاعات المختلفة.

فالمنازل القديمة كانت ترتد بمسافة لا تقل عن خمسة أمتار عن الشارع، بينما تفتقر الكثير من البيوت الحديثة للارتداد بسبب ارتفاع أسعار الأراضي.

أزمة هوية واضحة

إلى ذلك، تقول المهندسة المعمارية لبان فارس، للمجلة أن "طراز البناء الراهن يمثل مشكلة خطيرة، لأن أي بناء عشوائي ستكون له تداعيات على المدى الطويل".

وتضيف أن "تأثر أصحاب البيوت بالعمارة الغربية خلق أزمة هوية، إذ باتت بعض المنازل بطراز روماني أو قوطي وأخرى بطراز بغدادي، وهو ما يعكس أزمة حقيقية في الهوية المعمارية".

وتشير فارس، إلى أن "بغداد، كونها مدينة تراثية، لا تشبه دبي أو طوكيو، وأن وجود المجمعات السكنية وسطها ينعكس سلباً على هويتها العريقة، فضلاً عن عدم مراعاة المناخ في تصميم هذه المجمعات".

وبحسب حديثها فإن اختلاف التصاميم وعشوائية بعضها في العمارات السكنية والمباني بالعاصمة يفقد المدينة هويتها التاريخية، ما يستدعي وضع خطة شاملة تبدأ بقوانين معمارية واضحة لإنتاج طراز يحافظ على خصوصية وهوية بغداد.

نبيل الصفار، المتحدث باسم وزارة الإعمار والإسكان:

" اعتماد الطابع المعماري التراثي ليس من مسؤولية الوزارة، بل يدخل ضمن نطاق أمانة بغداد"، "الأمانة نفذت أعمالاً لإظهار الوجه التراثي في بعض المواقع مثل شارع الرشيد والمتنبي".

المهندس المعماري
غسان حسن الخفاجي:

" العشوائية في التصاميم سببها غياب الضوابط التنظيمية والمعايير الخاصة بالعمارة المحلية، ما أدى إلى تدهور واضح في هوية النتاج المعماري المعاصر على صعيد الشكل والأداء والانسجام مع البيئة والسياق الثقافي".

صادق الازرقي:

تعرض العراق لاسيما العاصمة بغداد في الصيف الذي يوشك على الانتهاء إلى شحة كبيرة في المياه الصالحة للشرب والاستعمال، إلى الحد الذي ينقطع فيه إيصال الماء إلى المنازل لعدة أيام او حتى لأسابيع، ما اضطر الناس إلى شرائه من باعة الماء الجائلين أو بوساطة السيارات الحوضية للبلدية في بعض الأحيان.

بغداد عطشى:

أزمة مياه تستنزف جيوب الفقراء

وبرغم اعلان أمانة بغداد أن حصة الفرد ٣٠٠ لتر من الماء الصالح في اليوم، فإنها لم توفر حتى لترا واحدا، ولو كانت تصل بالمقدار الذي حدده لحلت المشكلة، فالعائلة التي لديها ثلاثة افراد مثلا ستتسلم عندئذ 900 لتر اي ما يقرب من خزان سعة الف لتر وهي كمية كافية ليوم واحد.

يقول مدير إعلام دائرة ماء بغداد، حامد الدراجي أن "التحديات التي تواجه منظومة توزيع المياه تعود إلى النمو السكاني المتسارع، والتجاوزات على الشبكة، إلى جانب ازدياد الطلب من سكان المناطق الزراعية والعشوائية في أطراف العاصمة"، واشار الى ان الاستهلاك يرتفع في فصل الصيف نتيجة لزيادة درجات الحرارة وارتفاع الطلب على المياه، على حد وصفه.

وتعود أسباب هذه الأزمة التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقود، إلى مجموعة من العوامل المتشابكة، بعضها خارجي وبعضها داخلي، مما يجعل الحكومة العراقية عاجزة عن توفير المياه الكافية للسكان.

وتعد سياسات دول المنبع (تركيا وإيران) أحد أهم اسباب تزايد الشحة، فبناء السدود الضخمة على نهري دجلة والفرات وروافدهما، وتحويل مجاري بعض الأنهار، أدى إلى انخفاض حاد في حصة العراق من المياه، اذ لا يتسلم العراق سوى أقل من 40% من استحقاقه المائي على وفق التقديرات؛ و لا تتواجد اتفاقيات مائية دولية ملزمة تضمن حصة عادلة للعراق،

بغداد عطشى: أزمة مياه تستنزف جيوب الفقراء

مما يضع البلاد في موقف تفاوضي ضعيف.

و تعاني إدارة الموارد المائية في العراق من ضعف كبير، ويتمثل ذلك في هدر كميات هائلة من المياه بسبب قدم شبكات الأنابيب وتهالكها، اذ تشير التقديرات إلى أن نحو 50% من المياه تهدر بسبب الاستعمال غير السليم.

ويعتمد القطاع الزراعي بشكل كبير على أساليب الري التقليدية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، و هناك تجاوزات مستمرة على الأنهر وشبكات الري، مما يزيد من هدر المياه ويقلل من كمياتها المتاحة؛ وثمت التزايد في عدد السكان في العراق، مما يزيد من الطلب على المياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي.

وفيما يتعلق بالحكومة فان عدم تواجد سياسة تسعير عادلة للمياه يجعلها شبه مجانية، مما يقلل من حافز ترشيد الاستهلاك.

وهناك عوامل تتعلق بالتغير المناخي، اذ يواجه العراق موجات جفاف متتالية ونقصا حادا في هطول الأمطار، مما أدى إلى انخفاض منسوب المياه في الأنهار والخزانات، وقد أعلنت وزارة الموارد المائية أن مخزون المياه الاستراتيجي في العراق هو الأسوأ منذ 80 عاما؛ و تسهم درجات الحرارة المرتفعة في زيادة معدلات تبخر المياه من المسطحات المائية والخزانات، مما يقلل من كمية المياه المتاحة.

وتعاني محطات معالجة المياه وشبكات التوزيع في بغداد من قدم وتهالك، مما يؤثر على كفاءة إيصال المياه للمنازل؛ وبرغم وعود أمانة بغداد بتوفير كميات كافية من المياه، فإن الأزمة تتفاقم بسبب العوامل المذكورة، التي لا يمكن حلها بسهولة على المدى القصير.

وتركز الحكومة في الغالب على الحلول الآنية مثل تقليص المساحات الزراعية، بدلا من وضع استراتيجيات طويلة الأمد لمعالجة المشكلة من جذورها، والتحرك ضد بحيرات الاسماك الصناعية وتحجيمها او منعها.

وباختصار، فان أزمة المياه في بغداد والعراق ككل هي أزمة وجودية، تتطلب تحركا وطنيا عاجلا وسياسات استراتيجية طويلة الأمد، تشمل التعاون الإقليمي، وتطوير البنية التحتية، وتطبيق أساليب ري حديثة، وزيادة الوعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه.

ومن الإجراءات الواجب اتخاذها في العراق، ضرورة الانتقال من طرق الري التقليدية بغمر الاراضي إلى تقنيات الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط والري بالرش، هذه الأساليب تزيد من كفاءة استغلال المياه وتقلل من الهدر؛ كما يتوجب وضع سياسات تسعير عادلة للمياه لتشجيع الترشيد بعد اصلاح شبكات انابيب المياه وتوفيرها للمنازل، اذ أن توفر المياه شبه المجاني يؤدي إلى الإفراط في الاستهلاك.

ومن الضروري تشجيع زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات أقل من المياه، والتوسع في استعمال أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف، و إصلاح وتحديث شبكات أنابيب المياه المتهالكة التي تسبب هدرا كبيرا، و بناء محطات جديدة لمعالجة المياه وإعادة تدويرها للاستعمال في الزراعة والصناعة.

ويأتي في سلم الاولويات إنشاء خزانات وسدود جديدة لتخزين المياه في مواسم الفيضان واستغلالها في أوقات الجفاف؛ و تفعيل المفاوضات مع دول المنبع (تركيا وإيران) للوصول إلى اتفاقيات ملزمة تضمن حصة عادلة للعراق من مياه نهري دجلة والفرات؛ واستعمال الدبلوماسية الدولية لممارسة الضغط على دول الجوار لضمان تدفق المياه إلى العراق.

ان الدول التي تفتقر إلى الأنهار والبحيرات تعتمد على حلول مبتكرة ومتقدمة لتأمين احتياجاتها من المياه من ابرزها تحلية مياه البحر، اذ ان تحلية المياه المالحة من أهم الحلول التي تعتمدها دول الخليج العربي، مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية؛ يجري في هذه العملية إزالة الأملاح والمعادن من مياه البحر لجعلها صالحة للشرب؛ وبرغم التكلفة العالية للطاقة، إلا أنها توفر مصدرا ثابتا للمياه.

و تقوم دول مثل سنغافورة بإعادة تدوير مياه الصرف الصحي بشكل كامل لمعالجتها وتحويلها إلى مياه صالحة للشرب بطريقة تعرف باسم "نيووتر" (NEWater)، هذه التقنية توفر مصدرا مستداما للمياه، باستراتيجية وطنية لتوفير المياه بإعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة بدرجة عالية.

كما ان بناء خزانات وأنظمة لجمع مياه الأمطار في المناطق التي تهطل فيها كميات كافية، يسهم في تقليل الاعتماد على المصادر الاعتيادية، وفي العراق فان مناطق مثل ناحية زرباطية الحدودية مع ايران تشهد مواسم الامطار فيها تدفقا هائلا للمياه في كل سنة، يذهب هدرا في الاراضي الشاسعة المحيطة بسبب عدم تواجد السدود والنواظم الملائمة في تلك المنطقة.

و بعض الدول تستورد المياه من الدول المجاورة عبر خطوط أنابيب، وهو حل دبلوماسي واقتصادي يتطلب اتفاقيات بين الدول.

أي انه يمكن للعراق أن يستفيد من خبرات هذه الدول في إدارة المياه، بخاصة في مجالات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، فضلا عن التركيز على إدارة موارده الحالية بكفاءة أكبر وتفعيل الدبلوماسية المائية، وغيرها من الوسائل المتبعة في معالجة مشكلات المياه، وتوفير الماء الصالح للشرب والاستعمال للسكان، وايقاف الشحة التي تتكرر لاسيما في كل صيف.

" مناطق مثل ناحية زرباطية الحدودية مع ايران تشهد مواسم الامطار فيها تدفقا هائلا للمياه في كل سنة، يذهب هدرا في الاراضي الشاسعة المحيطة بسبب عدم تواجد السدود والنواظم الملائمة في تلك المنطقة. "

بعضهم ترك مهناً مهمة..

فيلي - خاص:

اختارت فرح أحمد، البالغة من العمر 30 عاماً، أن تترك مهنة المحاماة وتتجه إلى العمل من المنزل، بعد أن وجدت صعوبة في تحقيق مردود مادي مجزٍ من مهنتها القانونية التي تتطلب الوقوف لساعات طويلة في أروقة المحاكم بحثاً عن زبائن.

عمل الأونلاين يستهوي الشباب والفتيات في العراق

عمل الـأونلاين يستهوي الشباب والفتيات في العراق

كانت أحمد ترتدي ملابسها الرسمية يومياً، وتتنقل بين المحاكم على أمل الحصول على قضية، إلا أن الأمر كثيراً ما كان ينتهي دون نتيجة، مما أثر سلباً على معيشتها ودفعها إلى البحث عن بديل.

بعد تفكير طويل، قررت فرح أحمد الاتجاه إلى بيع الملابس عبر تطبيق "تيك توك" بدعم من زوجها، وتقول في حديثها لمجلة "فيلي" "كنت أنتظر ساعات طويلة أمام كتاب العرائض، وغالباً ما أعود دون عمل، وهذا ما كان يؤلمني".

وتضيف "لفت نظري خلال تصفحي لتيك توك، وجود بث مباشر لحسابات تبيع منتجات مختلفة، فقررت خوض التجربة برأس مال بسيط، بحثت عن طريقة مناسبة لشراء الملابس، وأنشأت حساباً خاصاً وبدأت بالترويج لبضاعتي بين الجيران والأقارب".

وسرعان ما بدأت أحمد تبث يومياً في ساعة محددة، ولاحظت تزايد عدد المتابعين والزبائن الذين يطلبون منها الملابس والعطور والحقائب، حيث تؤكد أن "هذا العمل وفر علينا متاعب النهوض مبكراً، والوقوف الطويل، والتعامل مع مزاجية الزبائن في المحاكم، دون أن تتخلى كلياً عن المحاماة، التي اقتصرت لاحقاً على دائرة الأصدقاء والمعارف".

ووفقاً لحديثها، فإنها قد جرّبت سابقاً مهناً منزلية مثل الخياطة والحلاقة النسائية، لكنها لم تحقق من خلالها دخلاً كافياً، مبينة أن العمل الحالي رغم إيجابياته، إلا أنه لا يخلو من السلبيات مثل إلغاء الطلبات، أو حالات النصب، أو تلقي طلبات وهمية ومقالب مزعجة.

ومنذ العام 2019، انتشرت المهن المنزلية في بغداد وعدد من المحافظات، خاصة بعد تفشي وباء كورونا، ما أدى إلى شيوع ثقافة البيع والشراء عبر الإنترنت، بعد أن كانت الأعمال المنزلية مقتصرة على الخياطة والحلاقة النسوية.

ويسعى العديد من الفتيات والشباب إلى مزاولة أعمال تجارية بسيطة عبر الإنترنت، خاصة طالبات الجامعات والمعاهد رغبة منهن في تحقيق الاستقلال المالي دون التأثير على دراستهن.

مشاريع طلابية

وتقول سجى علوان، طالبة في معهد الفنون الجميلة وتبلغ من العمر 19 عاماً، إنها فكرت بعمل لا يعيق دراستها، فبدأت بإعطاء تمارين رياضية ونظم غذائية عبر مواقع التواصل.

وتابعت علوان، خلال حديثها لمجلة "فيلي"، قائلة إنها أنشأت حساباً خاصاً، وشاركت في دورات "أونلاين"، وأصبحت تقدم تدريبات خاصة بالرشاقة، ووجهت مشتركاتها إلى اتباع أنظمة غذائية مناسبة، ما ساعدها في تحقيق دخل جيد.

وتتابع: "أنا أدير عملي بنفسي وبمرونة تامة، دون الاعتماد على مزاج أصحاب القاعات الرياضية، مما وفر لي الوقت والدخل اللازم لإكمال دراستي دون مشاكل مادية"، مشيرة إلى "بعض التحديات مثل عدم التزام المشتركين بالدفع أو عدم رضا البعض عن نتائج التمارين".

في المقابل، يرى مختصون أن توسع الأعمال المنزلية التي تدار عبر الإنترنت بحاجة إلى تشريعات واضحة لضمان حقوق البائعين والمستهلكين.

ويقول الخبير القانوني علاء العامري، لمجلة "فيلي"، إن "هناك قوانين تنظم المعاملات التجارية الإلكترونية، منها قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012، وقانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010، لكن هذه القوانين بحاجة إلى تعديل لتواكب التطورات الحالية".

الهجرة الرقمية

تزامناً مع انتشار الأعمال المنزلية، بدأ العديد من الشباب العراقيين بمزاولة ما يعرف بـ"الهجرة الرقمية"، أي العمل مع شركات وأفراد خارج العراق دون مغادرة البلاد، مستفيدين من التطور التكنولوجي وسوق العمل العالمي.

ويقول حسن فاروق، أحد هؤلاء الشباب، الذي ترك عمله السابق في شركة اتصالات محلية نتيجة الضغوط وسوء المعاملة، وتوجه إلى العمل عن بعد مع شركة أجنبية متخصصة بأنظمة الحاسوب: "أنا خريج الجامعة التكنولوجية، ولم أقبل بالإهانة أو التقليل من قدراتي، فقررت ترك الوظيفة المحلية ووجدت التقدير والدخل المناسب في العمل مع شركة أجنبية".

ويضيف فاروق، في حديثه لمجلة "فيلي"، أنه يشعر الآن بالحرية والاحترام، ويتقاضى راتبه بالدولار شهرياً دون معاناة زحامات الطريق أو أعباء التنقل والطعام.

بدوره، يوضح المهندس حسن مصطفى، لمجلة "فيلي"، أن "العمل مع شركات دولية يوفر امتيازات كبيرة من الناحية المالية والراحة النفسية"، مضيفاً أن "العالم الافتراضي أكثر واقعية مما نتصور، ولم أواجه أي مشاكل تذكر، حيث يتم تحويل راتبي شهرياً إلى أحد البنوك المحلية".

نمو متصاعد

رغم عدم توفر بيانات رسمية بشأن "الهجرة الرقمية" أو حجم التجارة الإلكترونية في العراق، إلا أن الخبراء يرون في هذا المسار رافداً اقتصادياً مهماً يجب دعمه وتشريعه.

ويقول الخبير الاقتصادي منار العبيدي، لمجلة "فيلي"، إن العمل المنزلي والـ"أونلاين" يمثل قيمة مضافة للاقتصاد من خلال خلق فرص عمل، لكنه لا يرفد خزينة الدولة بأي إيرادات ضريبية لكونه غير منظم قانونياً.

ويشير إلى أن قانون التجارة الإلكترونية أُقر بالفعل، وصدرت تعليماته، لكن لم يُفعل بشكل جاد على أرض الواقع حتى الآن.

ويتحدث العبيدي، قائلاً إن "هذه المشاريع، رغم بساطتها، تلعب دوراً مهماً في امتصاص البطالة، وتمكين الشباب والنساء، وينبغي دعمها رسمياً ضمن خطة وطنية شاملة".

" العمل المنزلي والـ"أونلاين" يمثل قيمة مضافة للاقتصاد من خلال خلق فرص عمل، لكنه لا يرفد خزينة الدولة بأي إيرادات ضريبية لكونه غير منظم قانونيا ".

"تأهيل روح بغداد"...

يُعد مشروع تأهيل وتحديث شارع الرشيد في بغداد خطوة جوهرية نحو إحياء روح المدينة وتراثها العريق، انه قلب بغداد الثقافي والتاريخي، ويمتد كذاكرة حيّة تحكي قصص الأجيال وسط فوضى المعمار الحديث والازدحام المتزايد.. تأتي عملية التطوير كحركة مقاومة للحذف والنسيان، تهدف إلى الحفاظ على الهوية البغدادية الأصيلة، وإعادة الاعتبار لمعالم المدينة التراثية التي تآكلت بفعل الإهمال والزمن. إن إعادة الحياة لشارع الرشيد هي استعادة لروح بغداد، وتأكيد على أن الحداثة لا تعني طمس الجمال القديم، بل يمكن أن تتعايش معه وتحتفي به.

مدير التحرير

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE& MEDIA FOR FAILI KURD

العدد 260 السنة الحادية والعشرون | آب / اغسطس 2025